جامعة احمد زبانة- غليزان
كلية الحقوق
قسم القانون الخاص

مطبوعة بيداغوجية السداسي الثاني في مقياس:

الاقتصاد السياسي

موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس حقوق جذع مشترك

تم تدريس هذه المحاضرات في السنوات :

2026_2025/2025_2024/2024_2023

من اعداد:
الدكتور: يوسفي محمد
أستاذ محاضر قسم "أ"

السنة الجامعية:

2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة المختصرات:

– ص:.....الصفحة

–ص ص:.....من الصفحة الى الصفحة

– ج:.....جزء

–ط:.....الطبعة

–د.س.ن:.....دون سنة نشر

– د.ب.ن:..... دون بلد نشر

مقدمة

يعتبر علم الاقتصاد السياسي علم حديث النشأة مقارنة مع بعض العلوم الاجتماعية الأخرى فلم يظهر إلا في بداية القرن (17) الميلادي كما سيأتي معنا، فهو يعد أحد فروع العلوم الاجتماعية التي تتناول دراسة علاقات الأفراد بعضهم ببعض وعلاقاهم بالأشياء في سعيهم إلى تحقيق الرفاهية المادية، ورغم عدم الاتفاق على تعريف موحد بشأنه الا ان موضوع المتفق عليه هو الاهتمام بدراسة الحاجات الإنسانية المتعددة وكيفية إشباعها باستخدام الموارد النادرة المتاحة .

وعليه اصبح من المهم دراسة مقياس الاقتصاد السياسي باعتباره من المقاييس الضرورية التي يتوجب على طلبة الحقوق الالمام بمفاهيمه ومصطلحاته الأساسية التي تمكنهم من محاولة فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية فيجب معرفة علاقته بالعلوم الأخرى وتداخله معها، لدرجة أن له علاقة تأثير وتأثر، وعليهم أيضا معرفة تاريخ الفكر الاقتصادي و مختلف المدارس الاقتصادية التي ظهرة ، فالاقتصاد بمعانيه ومبادئه الحالية لم يكن وليد اللحظة بل كان نتيجة مراحل من التطور مر بها منذ القديم الى وقتنا الحالي ، وعليهم أيضا معرفة مضمونه ولماذا يدرس وعلاقته بالمشكلة الاقتصادية (الندرة) وما معناها، و أركانها والحلول المقترحة من النظم الاقتصادية كالنظام الاشتراكي والرأسمالي لها، وعليهم أيضا معرفة أهم النظريات الفكرية الاقتصادية، وماهي مبادئها وحتى الانتقادات الموجهة لها وكذا الأنظمة الاقتصادية ورأيتها لعملية الإنتاج ،ضف الى ذلك الاقتصاد الإسلامي الذي يعتبر الأكثر نجاعة من خلال تعاليمه ومبادئه المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية.

ولأهمية مقياس "**علم الاقتصاد السياسي**" في حياتنا الماضية والحاضرة والمستقبلية، ولأننا في سباق مع العولمة بأنواعها، ولأنه لا وجود لدولة لا سياسيا ولا اجتماعيا بدون أن يكون لها اقتصاد مهم، فهو ما يفرض سيطرتها على دولتها وعلى العالم ككل ويشكل حماية لها من أي نوع من الضغوطات او التهديدات في الحاضر او المستقبل، و من هذا المنطلق، حضي علم الاقتصاد السياسي بحيز من الاهتمام من طرف المفكرين و الباحثين في الدراسات الجامعية، وأصبح يدرس في عدة كليات لعل من ابرزها كلية الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع،... وغيرها، نظرا لارتباطه بالظاهرة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي الذي يهتم في الاساس بتلبية الاحتياجات ويبحث في ادارة الموارد الاقتصادية النادرة ويسعى لتحليل الحالات المرتبطة بها لعلاجها.

وللإحاطة بمختلف الجوانب المرتبطة بمقياس الاقتصاد السياسي، فقد اخترنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي في وصف الظواهر الاقتصادية وعرض الأفكار الاقتصادية، والمنهج التاريخي في التعرف على مختلف الآراء والمدارس الاقتصادية، والمنهج المقارن في المقارنة بين مختلف الآراء والنظم الاقتصادية.

وفي ضوء ذلك يمكننا أن طرح الإشكالية التالية: **ما هي أهم الأفكار والآراء المتعلقة بعلم الاقتصاد السياسي؟.**

وللإجابة على هذه الاشكالية قسمنا الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، حيث جاء الفصل الأول ، يحتوي على مبحثين، يشكل كل منهما محاضرة مستقلة، المبحث الأول تناولنا فيه مفهوم الاقتصاد السياسي، وتناولنا في المبحث الثاني المشكلة الاقتصادية.

أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة تطور الفكر الاقتصادي، وهو يشمل ستة محاضرات موزعة على ثلاثة مباحث: المبحث الأول: تناولنا فيه الفكر الاقتصادي في العصور القديمة، والمبحث الثاني تطرقنا فيه لدراسة الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى، بينما خصصنا المبحث الثالث لدراسة الفكر الاقتصادي في العصر الحديث أي (المدارس الاقتصادية).

وجاء الفصل الثالث من هذه المطبوعة متعلقا بالأنظمة الاقتصادية الكبرى، وهو موزع على أربعة مباحث، يشكل كل مبحث محاضرة مستقلة، أما البحث الأول فخصصناه لدراسة مفهوم النظام الاقتصادي ، بينما خصصنا المبحث الثاني لدراسة النظام الاقتصادي الرأسمالي الاشتراكي، المبحث الثالث لدراسة النظام الاقتصادي الاشتراكي، والمبحث الأخير تناولنا فيه النظام الاقتصادي الإسلامي.

وهذه الخطة المتبعة تغطي جميع المقرر الدراسي الرسمي الموزع على ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي إلى علم الاقتصاد السياسي .

الفصل الثاني : تطور الفكر الاقتصادي.

الفصل الثالث : الأنظمة الاقتصادية .

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي الى علم الاقتصاد السياسي.

-ان فهم طبيعة أي علم ما وكيفية استخدامه وتوظيفه في عملية تفسير ظاهرة من الظواهر او القضايا التي يدرسها، يدفع أي باحث إلى البحث وتحديد خصائصه وأبعاده وموضوعاته الأساسية، وانطلاقا من هذه الحقيقة سنحاول من خلال هذا الفصل التعرض إلى مجموعة من العناصر التي تشمل كل من نشأة و مفهوم علم الاقتصاد السياسي وخصائصه وأدواته وعلاقته مع العلوم الأخرى، إضافة إلى تحليل الموضوع الأساسي الذي تتمحور حوله كل قضايا هذا العلم والمتمثل في المشكلة الاقتصادية او ما يعرف كذلك ب مشكلة الندرة بمختلف عناصرها وأبعادها، وبهذا يمكننا فهم طريقة دراسته وتفسيره للظواهر والعلاقات الاقتصادية المختلفة التي تظهر و تتشكل في كنفيه، سيتم دراسة هذا الفصل في مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد السياسي:

يعتبر الاقتصاد السياسي علم يبحث في موضوع ثروة الشعوب والأسباب التي تجعل مرتبة أمة تتفوق على غيرها من الأمم من حيث الرفاهية والازدهار، والغرض منه الإرشاد إلى ما ينبغي فعله للتقليل من حدة الفقر، ويمتاز هذا العلم عن غيره من العلوم أنه يبحث في الثروة من حيث طرق التصرف فيها على الوجه الأكمل، كما إن كل علم يتحدد بموضوعه ومنهجه وتفاعله مع باقي العلوم الأخرى، وتحديد معالم هذا المنهج وذلك الموضوع إنما يتحقق تاريخيا من خلال عملية ذات بعد زمني يتكون في أثنائها العلم كمجموعة من النظريات وأفكار مستخلصة تأخذ شكل الصياغة العلمية و هو ما يساعد الباحث في اثبات علمية هذا الموضوع من عدمه، وعليه سيتم دراسة هذا المبحث في مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد السياسي :

إن البدء في دراسة أي علم ما يحتم على أي باحث الوقوف عند تعريف هذا العلم خاصة إذا كان موضوعه ونطاق بحثه كالذي نحن بصدده وهو علم الاقتصاد السياسي باعتباره من العلوم التي لها علاقة بالإنسان سواء كان تصرفه بصفة فردية او جماعية، فعلم الاقتصاد السياسي من خلال دراسته للظواهر المرتبطة بالنشاط الاقتصادي من المفروض أن يتسع نطاقه وموضوعه ليشمل دراسة العديد من العمليات الطويلة

والمتشابكة والمعقدة وصولا إلى تحقيق الهدف النهائي من هذا النشاط، ألا وهو إشباع الحاجات الإنسانية، من هنا يتعين تحديد موضوع هذا العلم تحديدا دقيقا منضبطا موضحا لذاتيته من ناحية ومن خلال شرح الخطوط الفاصلة والعلاقات المتداخلة بينه وبين العلوم الأخرى من ناحية أخرى، وعلى هذا الأساس لا يمكن لنا تعريف علم الاقتصاد السياسي إلا بعد البحث عن أصله.

الفرع الأول: التعريف اللغوي للاقتصاد السياسي.

يعد الاقتصاد السياسي فرعا جوهريا في العلوم الاجتماعية يدرس التفاعل بين السلطة السياسية والنشاط الاقتصادي، وحتى يمكن دراسة هذا الموضوع لابد من تبيان المعنى اللغوي له في اللغة العربية و الاغريقية كما يلي :

أولا- التعريف من الناحية اللغوي (اللغة العربية):

1-الاقتصاد : للاقتصاد معاني لغوية كثيرة، فقد نعني به الإنسان المقتصد الذي يقتصد في الاتفاق فلا يسرف ولا يبذر، ويعني أيضا طريقة توظيف الأموال وجذبها أو طريقة إنفاقها والضوابط والمعايير في ذلك. وجاء في لسان العرب القصد في الشيء [1]: يعني خلاف الإفراط و هو ما بين الإسراف و التقتير ، و القصد في المعيشة أي لا يسرف و لا يقتر، و يقال فلان مقتصد في النفقة اي انفق بحساب و دقة و اقتصد فلان في أمره أي استقامة و اعتدل و توسط أي لا افراط و تفريط [2].

وقد ذكرت كلمة الاقتصاد أيضا في القرآن الكريم، فيدل على معنى التوسط أي الاعتدال، أي التوازن في الأخذ والعطاء، والاقتصاد هو عكس التبذير والإسراف وهو الاستهلاك المفرط لقوله تعالى: "**ولا تبذر تبذيرا، إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا**"[3] ، وقوله تعالي :"**واقصد في مشيك و أغضض من صوتك** "[4] ، والحديث الشريف عن النبي (ص) قال: "**ما عال مقتصد قط**"، أي ما افتقر من لا يسرف في الإنفاق ، وتطلق أيضا هذه الكلمة "**اقتصاد**" على مجموع الثروة التي يتطرق فيها المجتمع، ولهذا نقول اقتصاد وطني، أو قومي، وعلى كل شخص يتولى إدارة أموال المؤسسة أو العائلة أو الدولة فيقال له" **مقتصد**" وتطلق أيضا على المحاسب الذي يجري المحاسبة الاقتصادية، ويطلق على عالم

---

[1] – ابن منظور الأفريقي، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج. 3، ط1، دار صادر، بيروت، ص 353.

[2] –ياسر عبد الكريم الحوزاني ، معجم الالفاظ الاقتصادية في لسان العرب ، دار مجدلاوي، الأردن، 2006 ، ص 65.

[3] –سورة الإسراء الآية 27-26.

[4] – سورة لقمان الآية 19.

الاقتصاد الشخص الذي له دراية بالنظريات و القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي[1].

-في اللغة العربية يحدث عادة الخلط بين كلمتين تمت ترجمتها من الإنجليزية :الكلمة الأولى «economy» ترجمت إلى **"اقتصاد"**، أما الثانية« **economics** » فترجمت إلى **"علم الاقتصاد"** أو الدراسة المنهجية للاقتصاد[2].

« **economy** » : جاء في قاموس أكسفورد المشهور ، **onar y Oxford Advanced Learner's Dic** الطبعة السابعة (2005): "العلاقة بين الإنتاج والتجارة وعرض النقود في دولة أو إقليم محدد".

« **economics** » : ترجمت إلى علم أو دراسة كيف يعمل الاقتصاد وكيف تتفاعل الأطراف أو اللاعبون (مثل المستهلك والمنتج والبائع والشركة والحكومة... إلخ) في الاقتصاد.

2-السياسي: مشتقة من السياسة، وتعني إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

3-الاقتصاد السياسي (مجتمعين): يشير إلى "**فن أو علم إدارة موارد الدولة ككل**".

ثانيا- التعريف من الناحية اللغوية (اللغة الاغريقية):

يعود اصل نشأة مصطلح **الاقتصاد السياسي** الى الحضارة الاغريقية او اليونانية و الى الكلمات التالية : « **Oiko** » و« **nomos** » و « **Polis** » و التي تعود إلى الفيلسوف اليوناني أرسطو **(Aristotle)** (384 – 322) ق م في مؤلفه "**المدينة الفاضلة**" ، وهي مشتقه من : « **Oiko** » : وتعني "منزل او بيت" ، و « **nomos** »: وتعني قانون ، والأصل هو يعني "أسلوب وقواعد إدارة المنزل" او " قانون ادارة المنزل "، إلى جانب لفظه « **Polis** » وتعني "مدينة او السياسة " ، وبالتالي فإن ارسطو قصد بمصطلح الاقتصاد السياسي هو : "**علم قوانين الاقتصاد المنزلي**" او "**قواعد الذمة المالية للمدينة**" [3]، أي العلم الذي ينشغل بالشؤون المالية للمنزل ، وبالتالي فان علم الاقتصاد عند الاغريق يقصد به: " مجموعة القوانين او القواعد التي تسيير الذمة المالية للمنزل".

وعليه يرى الفقه ارسطو ان الاقتصاد هو البحث عن الثروة و القوة لخدمة دولة المدينة و ان الأساليب المتبعة في جلب الثروة لا تهم بقدر ما تهم النتائج المحققة ، عكس افلاطون الذي يري ان الاقتصاد هو

---

[1] – مكاوي امال ، مطبوعة في مقياس الاقتصاد السياسي لطلبة السنة الأولى ل م د ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق، جامعة سيدي بلعباس ،2017/2016 ، ص 6.

[2] – إبراهيم بولمكاحل ، ماهية علم الاقتصاد السياسي و نطاقه، سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي ، جامعة قسنطينة ، د س ن ، ص 3.

[3] –رفعت محجوب ، الاقتصاد السياسية ، ج 1، دار النهضة العربية ، مصر ، 1975، ص 10.

علم تسيير الممتلكات و الأشخاص في دولة يديرها حكيم يتصف بالزهد و العدل[1] .

الفرع الثاني: التأصيل التاريخي للاقتصاد السياسي :

يرجع مصطلح الاقتصاد السياسي إلى العصور الماضية (الحضارة الاغريقية)، حيث استخدم لتحليل و دراسة القوانين التي تحكم تلك الطائفة من العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية من أموال وسلع وخدمات، والتي تهدف إلى إشباع حاجات الإنسان والمجتمع ، وكذلك لفهم كيفية تأثير التطورات الاقتصادية على البنية السياسية للمجتمعات، ولم يبدأ استخدام مصطلح "**الاقتصاد السياسي**" بصورة مستقلة الا في أوائل القرن 17، بفرنسا على يد الفقيه **أنطون دي مون كريتيان " Antoine de Montchrestien**"، حيث يعد أول من استخدم كلمة " **الاقتصاد السياسي**"، قاصدا بالسياسي أن الأمر يتعلق بقوانين الدولة والمجتمع ككل وليس العائلة وحدها، واستعمله لأول مرة عام 1615 في كتابه بعنوان "**المطول في الاقتصاد السياسي** " ، "**Traite d'économie politique**"، والذي قصد به "السياسة التي يجب على الدولة أن تتبعها للزيادة في ثروتها " او" السياسة المالية الانجح لإغناء الملك" و الذي كان عبارة عن رسالة موجهة "**للأمير لويس 13 و الملكة الام** "، وكان يهدف من خلاله تحديد الوضعية المالية لفرنسا و كذا الأدوات التي يمكن أن تتبعها الدولة للزيادة من ثرواتها ، وكان يقصد بمصطلح الاقتصاد السياسي (قوانين اقتصاد الدولة)[2] ، وبالتالي فإن إضافة كلمة "**سياسي** "إلى كلمة "**اقتصاد** "يدل على إخراج الاقتصاد من النطاق الفردي الى النطاق الجماعي المتعلق بالدولة[3]، فكلمة" **السياسي** "مرادف لكلمة" **الدولة**" فهو علم إدارة الشؤون المالية للدولة قصد زيادة ثروتها ، فكان هم رجال الدولة هو زيادة قوة الخزينة العامة للدولة التي كانت تختلط في معظم الأحيان بخزينة الأمير[4].

ثم انتقل مصطلح الاقتصاد السياسي من فرنسا إلى بريطانيا على يد بعض الاقتصاديين مثل :"**وليام بيتي**" و"**جون ستيوارت ميل**" ، ولكن مع تطور النظام الرأسمالي والاهتمام بالفرد حذف الاقتصاديون كلمة "**السياسي** "للدلالة على أن الدراسة تتعلق بالفرد وليس بالدولة، وأول من ندى بذلك هو الفقيه الانجليزي **ألفريد مارشال** 1890 [5]، وبهذا انتشر مصطلح الاقتصاد بدل مصطلح الاقتصاد السياسي في الدول

---

[1] – خالد سعد زغلول الحليمي، الاقتصاد السياسي، ط: 02، دار الوفاء القانونية، مصر، 2001، ص 51.

[2] – محمد دويدار، المرجع السابق، ص 17.

[3] – عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، ص 09.

[4] – حسان بقة ، الوجيز في الاقتصاد السياسي ، دار بلقيس ، طبعة 2025 ، الجزائر ، ص 8.

[5] – نفس المرجع ، ص 8.

الأنجلوسكسونية ، لكون اقتصاداتهم أسست بتصرفات الفرد الاقتصادي وليس بسياسة الدولة و لا بالتنظيمات العمالية [1]، غير أنه مع زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية العامة بعد الحرب العالمية الاولى، اصبحت الصلة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة، وأصبح تعبير " **الاقتصاد السياسي** "مقبولا من الناحية الفكرية والتطبيقية[2]، وخير دليل على ذلك هو عودة العديد من الاقتصاديين المعاصرين مرة أخرى إلى توظيف مصطلح" **الاقتصاد السياسي**" في كتباتهم ، وعلى سبيل المثال نذكر: الفقيه "**ريمون بار**"[3] في كتابه" **الاقتصاد السياسي** "لسنة 1959، والفقيه "**أوسكار لانج**" [4]في كتابه" **الاقتصاد السياسي** "سنة 1962 وكذلك الاقتصادي الجزائري "**عبد اللطيف بن أشنهو**"[5] في كتابه" **مدخل إلى الاقتصاد السياسي** " سنة 1984 ، والاقتصادي المصري "**محمد دويدار**"في كتابه" **مبادئ الاقتصادي السياسي** "سنة 1993 .

الفرع الثالث: تعريف الاصطلاحي للاقتصاد السياسي .

لقد تعددت واختلفت التعاريف التي أعطيت لمفهوم علم الاقتصاد السياسي، تبعا لاختلاف التوجهات العلمية والانتماءات الإيديولوجية والمذهبية للمفكرين الاقتصاديين الذين تعرضوا له، إضافة إلى اختلاف الأنظمة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والتطورات الثقافية والعلمية السائدة في كل مرحلة تاريخية، ولهذا فان المتتبع لتطور مفهوم علم الاقتصاد السياسي سيلاحظ التنوع والثراء في تعريف هذا العلم، وكيف كانت تفسيراته وماهيته تختلف اختلافات جذرية من مرحلة إلى أخرى ومن مدرسة فكرية إلى أخرى، وعليه سنستعرض من خلال هذا العنصر اهم التعاريف التي خص بها كما يلي:

أولا- محاولات بعض الاقتصاديين وضع تعريف للاقتصاد السياسي:

*وفي محاولة تعريف علم الاقتصاد السياسي يمكن أن نلخص هذه المحاولات في فيما يلي[6]:

1-تعريف الاقتصاد باعتباره علم الثروة : هناك من يحدد موضوع الاقتصاد بالبحث في الثروة وهذا

---

[1] – كمال تكواشت ، الاقتصاد السياسي ، مؤسسة الكتاب القانوني ط 1 ، الجزائر ، 2024، ص 18.

[2] – وديع طوروس، الاقتصاد السياسي، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت –لبنان ، 2010، ص 8 –9.

[3]– DIETERLEN Pierre, Barre Raymond, Economie politique, Tome I, publié sous la direction d'André Marchal. In: Revue économique, volume 7, n°4, 1956. pp. 675-678; In: https://www.persee.fr/doc/reco (Consulter le: 29-04-2020).

[4]– أوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، القضايا العامة، ترجمة راشد البراوي، المرجع السابق، ص 26.

[5]– دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1993، ص 11. – أنظر أيضا: بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 8.

[6] – مريم زكري، محاضرات في مدخل الى الاقتصاد السياسي ،محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس علوم سياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2019–2020 ، ص ص 11– 12.

الاتجاه هو الاتجاه القوي في الاقتصاد و هو ما ذهب اليه المفكر "**آدم سميث**" في كتابه "**ثروة الأمم**" اين عرفه بقوله: "**الاقتصاد هو علم الثروات**" ،فالموضوع الأساسي للاقتصاد في كل دولة هو البحث في طرق زيادة ثروتها و قوتها[1].

2-تعريف الاقتصاد باعتباره علم المبادلة: من أبرز الاقتصاديين الذين يحددون موضوع الاقتصاد السياسي" بالنظر الى الوسيلة و هو التبادل هو "**جيتون بيرو**" فنجده يعرفه على أنه:" دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو بحوزته ليحصل بالمقابل و من فرد آخر على ما يحتاجه و أن عملية التبادل هي التي تسمح بقيام صلة بين إنتاج الأموال و السلع و إشباع الحاجات" [2].

3-تعريف الاقتصاد باعتباره علم الاختيار :من أهم الاقتصاديين الذين أولوا اهتمام كبير بفكرة الاختيار في تحديد موضوع الاقتصاد السياسي هو الانجليزي " **ليونيل روبنز** " اذ يحدد منشأ هذه الفكرة بالنظر الى الغايات و الوسائل معا ، ومنه فهو يحصر موضوع الاقتصاد في درجة نشاط الأفراد الناتج عن ندرة الوسائل التي تضعها الطبيعة تحت تصرفهم لتحقيق الغايات التي يسعون إليها[3].

4-تعريف الاقتصاد باعتباره علم ادارة الموارد النادرة :يعتبر الاقتصاد السياسي علما اجتماعيا يهتم بإدارة الموارد النادرة هذا الاتجاه يصدر متأثر بتعريف الاقتصادي الفرنسي "**ريمون بار**" اذ يعرف الاقتصاد بأنه " علم إدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري و دراسة طرق التكييف التي يجب على البشر إتباعها كي يعادلوا بين حاجاتهم غير المحدودة و بين وسائل تحقيق هذه الحاجات المحددة و النادرة"[4].

5-تعريف الاقتصاد باعتباره العلم الذي يدرس ظواهر الإنتاج و التوزيع :يتحدد موضوع الاقتصاد السياسي وفق تعريف البولندي " **أوسكار لانج** " فهو يعرفه بأنه " العلم الذي يعنى بقوانين الإنتاج و الاستهلاك الاجتماعية فيعالج من ناحية القوانين التي تحكم انتاج السلع و توزيعها على المستهلكين ، أي على الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية و الجماعية ، فهو يصل الى التقرير بأن الاقتصاد السياسي هو علم قوانين النشاط الاقتصادي الاجتماعية "[5].

و من هنا نكون قد تتبعنا نشوء مصطلح الاقتصاد السياسي ومعرفة استعمالاته حسب ابرز المفكرين

---

[1] -آدم سميت ، ثورة الامم ترجمة حسني زينة ، معيد الدراسات الاستراتيجية،ط1، بغداد – العراق، 2008، ص5.

[2] -الحامض الخالد ،الاقتصاد السياسي (أسس و مبادئ.) ، منشورات جامعة حلب، سوريا ، 2006، ص 33.

[3]- Robbins Lionel, An Essay on the Nature and significance of economic Science .Ed. Macmillan and Co. limited London 1946 ,p75

[4]- Raymond Barre Economie politique .tom 2,ED :P.U.F ,Paris ,196,p-p,1-22.3

[5]- Lang Oskar ,Essays on Economic planning. Asia publishing house ,Bombay ,1960,p34.

الاقتصاديين فالمصطلح بصفة عامة :

- ✓ –يوحي بتدخل الدولة في الاقتصاد و بوجود علاقة بين الاقتصاد و السياسة.
- ✓ –حتى اصبح يقال ان الاقتصاد و السياسة وجهان لعملة واحدة ، ذلك لدرجة الترابط فيما بينهما.
- ✓ –فالاقتصاد لا يهتم فقط بالأفراد كما حاول المفكرون تسويقه اذ حاولوا عزل الاقتصاد عن السياسة وفضلوا تسمية علم الاقتصاد على تسمية اقتصاد سياسي و لكنه يهتم بالفرد و المجتمع ايضا.
- ✓ –أي أن موضوع علم الاقتصاد السياسي، بهذا المفهوم، يتحدد في موضوعين أساسيين هما، الإنتاج والتوزيع.

ثانيا– تعريف الاقتصاد السياسي:

لقد اختلف الباحثون و الدارسون حول تحديد تعريف واضح لهذا العلم، وهذا يعود الى اختلاف اتجاهاتهم و اعتقاداتهم و ظروف عصرهم و المدرسة الفكرية الاقتصادية التي ينتمون اليها ، و لكن على الرغم من تعدد التعريفات المتناولة لمفهوم علم الاقتصاد السياسي ، فيعرفه الاستاذ **ريمون بار** بانه :"العلم الذي يدرس تسيير الموارد النادرة و أشكال تحويل هذه المواد"، فهو العلم الذي يبين السبل التي يتبعها الأفراد و المجتمعات لمواجهة الحاجيات العديدة و التي لا حصر لها، باستعمالهم و سائل محدودة ، وبعبارة اخرى هو:" العلم الذي يدرس المشكلات التي تنشا من وجود حاجات إنسانية متعددة و موارد محدودة لإشباع تلك الحاجات"[1]، كما عرفه الفقيه **كارل ماركس** في كتابه **نقد الاقتصاد السياسي " l'économie "critique de politique** الاقتصاد السياسي بانه: "علم دراسة قوانين تطور المجتمع" ولذلك انه بتطبيق قوانين المادية الجدلية على حركة التاريخ صاغ قانون تطور المجتمعات من نظام اقتصادي الى اخر ، فيكون علم الاقتصاد السياسي قد انتقل على يدي ماركس الى علم القوانين الاجتماعية التي تحكم انتاج السلع و الخدمات وتوزيعها على المستهلكين، أي أولئك الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجياتهم الفردية او الجماعية.[2]

رغم تعدد التعاريف إلا أن التعريف الأعم والأشمل لخصائص الاقتصاد السياسي هو للأستاذ **محمد دويدار** الذي يعرفه بأنه : "علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، أو العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين

---

[1] –زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي – نظرة تاريخية مقارنة، منشورات كتب عربية، ص16.

[2] – محمد طيب عمور ، محاضرات في الاقتصاد السياسي، موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس حقوق نظام ل م د ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الشلف ، 2018–2019 ، ص 11.

أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، أي الحاجات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع"[1].

ثالثا- خصائص الاقتصاد السياسي :

من خلال التعاريف المتعددة لمختلف المدارس الاقتصادية، نحاول أن نستنتج بعض الخصائص التي يتميز بها علم الاقتصاد ، وهي كما يلي[2]:

-علم الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية، الذي يهتم بتحليل الأنشطة التجارية، وبمعرفة كيفية إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتوزيع المدخولات، وكذلك الاستهلاك.

-يتميز علم الاقتصاد بأن قوانينه تدرس تطور نمط الإنتاج لفهمه ويقدم لنا في نفس الوقت تفسيرات حول تطور المجتمعات البشرية، فالبعض يردها لقوى غيبية منفصلة عن واقعنا والبعض يقول إن التاريخ يحركه الزعماء والرؤساء والملوك بشكل أساسي، وبعضهم الاخر يري أن أصل التطور يعود إلى العمل والإنتاج والعلاقات التي تتشكل في ظل العملية الإنتاجية.

-إن الحاجة إلى علم الاقتصاد تعود إلى حتمية ارتباط الإنسان في أي مكان وزمان بالمشكلة الاقتصادية .

-تسهل مصطلحات علم الاقتصاد وتوضح المشكلات الاقتصادية وتساعد على إيجاد فهم موحد للظواهر الاقتصادية.

-إنه العلم الذي يتتبع قوانين الظواهر الاقتصادية في المجتمع، وينشأ عن العمليات المشتركة للبشرية لإنتاج الثروة بقدر ما لا يتم تعديل هذه الظواهر من خلال السعي وراء أي شيء آخر.

-تركيز الضوء على ماهية السلع والخدمات المنتجة في مجتمع ما، وكيفية إنتاجها وتوزيعها بين فئات المجتمع و شرائحه.

-الاقتصاد هو دراسة للشخص في الأعمال العادية للحياة، حيث يستفسر عن كيف يحصل على دخله وكيف يستخدمه، وهكذا فإنه من جانب دراسة الثروة وعلى الجانب الآخر والأهم، جزء من دراسة الإنسان .

-الاقتصاد علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المختلفة[3].

---

[1] -محمد دويدار، المرجع السابق، ص13 .

[2] - حسان بقة ، المرجع السابق ، ص 8.

[3]- أبو حمد رضا صاحب، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2006، ص 31.

المطلب الثاني: اثبات علمية الاقتصاد السياسي .

لكل حقل معرفي حتى يكتسب سمة العلمية لابد من توفر اربعة شروط مهمة وهي: الموضوع الذي يتميز به، و القوانين التي تحكمه، المناهج المعتمدة لدراسته ، و العلاقة العضوية مع باقي العلوم الأخرى ، وهو ما سيتم تطبيقه على الاقتصاد السياسي لتأكد من توفر هذه الشروط فيه ام لا كما يلي:

الفرع الأول: موضوع علم الاقتصاد السياسي:

موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع ، اي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع ،و هذا النشاط يكتسي وجه علاقة مزدوجة، علاقة بين الإنسان والطبيعة، وعلاقة بين الإنسان والإنسان[1]، على النحو التالي :

اولا–عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والطبيعة[2]:

يتميز الإنسان عن غيره من الكائنات الحية بأنه مضاد و مقاوم للطبيعة ، أي لا يخضع لها و لا يعتمد عليها في اشباع حاجته دون تفاعل من جانبه على عكس الكائنات الأخرى التي هي جزء منها تعيش على ما تعطيه لهم الطبيعة ، اذ ان الإنسان كان ولا زال في موجهة دائما نحو إخضاع قوى الطبيعة المحيطة به و ضد عامل " الندرة "المنتشر في الطبيعة ، لتحقيق الرقي و التقدم المادي عن طريق تلبية حاجياته (كالغذاء، الملبس، السكن)،اذ لا يمكن إشباعها من ذاته، بل يتجه للطبيعة بحالتها الطبيعية أو بعد تحويلها للحصول على ما يشبع حاجياته، عبر بذل مجهود واع، ويكون اما ذهني وعضلي ، بهدف الحفاظ على بقاءه، فالإنسان يقوم بعملية إنتاج المواد اللازمة لبقائه باستمرار ، وعملية الإنتاج التي يقوم بها هي عملية واعية (يستخدم فيها العقل والتفكير وتكون متلائمة مع أهداف وغاياته)، ومستمرة عبر الزمن ، وهذه الاستمرارية هي التي تحدث التغيير سواء على مستوى الإنسان أو على مستوى الطبيعة [3]، من خلال استخدام بعض الأدوات التي يجدها في الطبيعة او يطورها لمساعدته في زيادة الإنتاج و تنويعه.

ومنه نستخلص ان جوهر عملية الإنتاج هو علاقة بين الانسان و الطبيعة ، عمل الانسان لتحويل قوى

---

[1] – محمد دويدار، المرجع السابق، ص 16.

[2]- M. Weber, The Theory of Social and Economic Organization. Illinois: the free press Glencoe, 1947, p218 .

[3] – الصادق جراية ، الوجيز في الاقتصاد السياسي ،اصدار مخبر التحولات القانونية الدولية و انعكاساتها على التشريع الجزائري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، ط 2023 ، جامعة الوادي، الجزائر ، ص 22,

الطبيعة لتمكينه من اشباع حاجته[1].

ثانيا-عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والإنسان:

لا يكتمل عمل الإنسان إلا من خلال العمل مع الآخرين، فأفراد المجتمع يكمل أحدهما الآخر، وهذا يرجع الى كون ان الانسان اجتماعي بطبعه لا يقوم بمواجهة الطبيعة وحده و انما في اطار المجموعة، ومع الاضطراد في نمو اقتصاد الجماعة الذي يصاحبه الاتساع المستمر في حجم الجماعة (العائلة ، القبيلة، المدينة، الدولة، النظام الدولي).

لهذا السبب كان ولا بد من تقسيم العمل بين الأفراد داخل الجماعة فيصبح كل فرد مختصا في جزء من عملية الإنتاج وهذا التحول كان ملزما لتطور نشاط الانسان عبر الزمن ، وفضلا عن التقسيم التقليدي للعمل بين الرجل والمرأة (داخل وخارج مكان الإقامة،) فإن هذا العنصر مرهون بتحقيق مستوى معين من في تطور القوى الإنتاجية بما يتبع ذلك من معرفة واكتساب تقنيات ومهارات فنية، لهذا السبب تزيد درجة تقسيم العمل، حيث قسم كالتالي :

- تقسيم العمل بين الجنسين (عمل المرأة في البيت وعمل الرجل في النشاطات خارج البيت).
- تقسيم العمل بين عمل يدوي و عمل ذهني.
-تقسيم العمل وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادي بين زراعي و صناعي و خدماتي[2].

و على هذا النحو يتبين بأّن عملية الإنتاج لا يتمثل فقط في العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وإنما هو في الوقت نفسه علاقة بين الإنسان والإنسان، الأمر هنا يتعلق بمجموعة العلاقات بين أفراد المجتمع في صراعهم مع الطبيعة، فالعلاقات المتعددة التي تنشأ بينهم تتمثل في العلاقات الاقتصادية، أي العلاقات الاجتماعية التي تتم بواسطة الأشياء المادية والخدمات، ومن ثم يمكن القول أّن العملية الاقتصادية هي عملية إنتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي (مجموع السلع والخدمات)، الغاية النهائية من هذه العملية هي إشباع حاجات المجتمع [3].

فمثلا الإنسان البدائي كان لا يستطيع أن ينتج بمفرده كل شيء، لذا نراه مطالبا بتبادل سلع مع أفراد آخرين مقابل سلع أخرى، لكن بتقسيم عمل المجموعة، أصبح هناك من هو متخصص في إنتاج الآلات التي

---

[1] – محمد دويدار، المرجع السابق، ص ص. 16-19

[2] – حسن طالبي ، المختصر في الاقتصاد السياسي ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس حقوق ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 ، 2021-2022 ، ص 6.

[3] – محمد دويدار، المرجع السابق، ص 16.

تساعد في العمل مثلا تحول الإنسان من الإنتاج بغرض "**سد الحاجة**"، إلى الإنتاج بغرض "**تحقيق الفائض**" ، وهذا من منطلق ما تمتلكه هذه الفئات المتخصصة من مهارات معرفية وفنية في إنتاج الآلة، تقوم به الجماعة بغرض الاستخلاص من الطبيعة ما يشبع حاجاتها مستعينة في ذلك بـ "**أدوات الإنتاج**" (الآلات)، وخبراتها الفنية في تراكمها المستمر، وعلى هذا الأساس فإن شروط عملية الإنتاج مهما كان نوع المجتمع الذي تمارس فيه تتمثل فيما يلي[1]:

1-القوة العاملة :وهي مجموع الأفراد الذين يساهمون في النشاط الاقتصادي.

2-أدوات العمل :وهي الوسائل والآلات بمختلف أنواعها، والتي تزيد من القدرة المنتجة للقوى العاملة.

3-موضوع العمل :والمقصود به المواد التي يجرى تحويلها بواسطة العمل وباستخدام أدواته أو ما يسمى بـ "**وسائل الإنتاج**".

وهنا يجب التمييز بين نوعين من الإنتاج، "**الإنتاج الطبيعي**" و "**الإنتاج السلعي**"، **فالنوع الأول** الغرض منه الإشباع المباشر للحاجات الإنسانية داخل الوحدة الإنتاجية (عائلة قبيلة دولة)،... وهو إنتاج موجه إلى استهلاك المنتجين أنفسهم، أما **النوع الثاني** فهو متعلق بقدرة المنتجين على إنتاج ما يفوق احتياجهم أي تحقيق ما يسمى بـ فائض الإنتاج، وهذا الأمر مرتبط بمستوى تطور قوى الإنتاج. وسواء كان الإنتاج مباشرا أو سلعيا فهو موضوع لعلم الاقتصاد السياسي، ولا يكفي الموضوع فقط لإثبات علمية مادة الاقتصاد السياسي فلا بد أيضا من توفر عنصر المنهج.

الفرع الثاني: قوانين ومناهج علم الاقتصاد السياسي .

تعتمد العلوم الاقتصادية على النماذج، وهذه النماذج عبارة عن صورة مبسطة من العالم الواقعي تقوم على العديد من التعميمات والفرضيات ويتم طرح الفرضيات أولا، ثم يجري اختبار كل فرضية على حدة عن طريق البيانات التجريبية، وفي حال ثبوت صحتها يتم تحويلها إلى نظرية أو قانون أو قاعدة، وتستخدم أيضاً هذه النماذج في استنتاج التنبؤات مناهج معينة ، وعليه سنتناول موضوع القوانين الاقتصادية ، ومنهج علم الاقتصاد .

أولا- قوانين علم الاقتصاد:

- تعبر القوانين الاقتصادية عن جوهر العمليات أو الظواهر الاقتصادية الجارية، وهى عمليات تجري في دائرة علاقات الإنتاج، و تنحصر مهمة البحث الاقتصادي في اكتشاف هذه القوانين التي تؤدي إلى خلق

[1] - الصادق جراية ، المرجع السابق ، ص 24.

الثروة و زيادتها في المجتمع و يبين من خلالها جوهر العلاقات التي تقوم بين الناس أثناء إنتاج الثروة المادية و شروط تطورها عبر التاريخ و من جهة أخرى، تتفاوت القوانين الاقتصادية من حيث الأهمية داخل النظام الاقتصادي الواحد، كالنظام الرأسمالي مثلا، ويفتقد جزءا كبيرا من أهميته في ظل نظام اقتصادي أخر [1]، وتهدف القوانين الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-تصنيف و تنظيم الوقائع الاقتصادية.

2- تفسير أسباب الوقائع الاقتصادية.

3- منح الباحث القدرة على التنبؤ.

كما يمكن الإشارة الى انه في ظل النظام الاقتصادي الواحد تتفاوت القوانين الاقتصادية في أهميتها بين قوانين وضعية و قوانين موضوعية.

1- القوانين الوضعية:

- هي قوانين تطبق على كل المجالات التي تدخل في مفهوم الاقتصاد، أي تشمل المواضيع القانونية العامة والخاصة التي تتعلق بالاقتصاد، ويمكن أن نخلص إلى أن القوانين الوضعية هي": القواعد القانونية التي تضعها السلطة التشريعية في الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية"، لذلك يمكن إلغاءها أو تعديلها في أي وقت حسب الظروف، وهنالك من يعرفها أيضا بانها : مجموعة القواعد القانونية الواردة على النشاط الاقتصادي سواءً فيما يتعلق بتنظيمه ووظيفته وهدفه [2]، مثل: التقنين التجاري، الجمارك، حماية المستهلك، المنافسة، المصرفي...الخ.

2- القوانين الموضوعية:

- هي تعبير عن العلاقات الموجودة بين الظواهر الحقيقية أو الواقعية، فعندما تتعلق بعلاقات وظواهر اقتصادية نكون أمام القوانين التي يجب أن يوضحها الاقتصادي، فالقوانين الموضوعية منبثقة عن واقع العلاقات الاقتصادية القائمة والمتكررة بين الظواهر الاقتصادية، وهي غير ثابتة تتغير بتغير هذه الظواهر، ومما لا شك فيه أن علم الاقتصاد له فرضياته وقوانينه ونظرياته، تلك القوانين القابلة للتعميم في كل زمان

---

[1] - حسان بقة ، المرجع السابق، ص 21.

[2] - لعشب محفوظ، الوجيز في القانون الاقتصادي، النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 57.

ومكان[1].

3- السمات الرئيسية للقوانين الاقتصادية :

تتميز القوانين الاقتصادية بمجموعة من السمات التي تعبر عن جوهر العلاقات والظواهر التي تحكم إنتاج الثروة وتوزيعها في المجتمع. وتختلف هذه السمات بناء على طبيعة القانون، وتتمثل في الآتي[2]:

1 -نسبية التطبيق، أي تغيرها بتغيير الزمان والمكان، فالقوانين الاقتصادية التي تنطبق في بلد متقدم قد لا تنطبق في بلد متخلف، وتلك التي تنطبق في بلد رأسمالي قد لا تنطبق في بلد ذات نظام اقتصادي اشتراكي، فالثبات والاستقرار الذي يتصف بهما القانون الطبيعي، نجدهما نسبيان في القانون الاقتصادي.

2 -كما تتسم القوانين الاقتصادية بأنها ليست حتمية التطبيق أو الحدوث .

3- كما تتميز القوانين الاقتصادية بعدم دقتها الحسابية، فلا يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى نتائج دقيقة ومحددة، وإنما هي تعبر عن مجرد ميل أو اتجاه معين.

أمثلة على قوانين اقتصادية المعروفة:

- -**قانون العرض والطلب:** يوضح العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة (علاقة عكسية) أو المعروضة (علاقة طردية).
- -**قانون تناقص الإنتاجية:** يوضح انخفاض الإنتاجية الحدية مع زيادة عوامل الإنتاج.
- -**قانون إنجل (Engel's Law):** يصف العلاقة بين دخل الأسرة ونسبة الإنفاق على الطعام.

ثانيا- منهج البحث في علم الاقتصاد السياسي :

- على اعتبار ان اي علم قائم بذاته، يتطلب استخدام مناهج البحث العلمي ، و كون الاقتصاد السياسي علم قائم بذاته فهو يحتاج إلى موضوع متميز عن باقي موضوعات حقول المعرفية الأخرى ، ومن ثم يحتاج الباحث الاقتصادي الى منهج علمي يتم استعماله لدراسة هذا الموضوع المتميز والذي بموجبه يتم الوصول إلى حقائق علمية ، و يراد بمنهج البحث :"الطريقة التي يتبعها العقل في دراسة موضوع معين للوصول إلى قضاياه الكلية ، أي إلى اكتشاف القوانين التي تحكمه "، و على ذلك فغاية البحث العلمي تتمثل في "الوصول إلى حقيقة الشيء موضوع البحث" [3]، و منهجية علم الاقتصاد السياسي تختلف كثيرا عن منهجية

---

[1] - حسان بقة ، المرجع السابق، ص 22.

[2]-- SAVY Robert, Droit public économique ,2ème édition, DALLOZ, Paris, 1977, p. 9-7.

[3] - غازي عناية، منهج البحث العلمي، محاضرات على طلبة الدراسات العليا، جامعة جرش الأهلية، الأردن، 2007، ص 54.

باقي العلوم الاجتماعية الأخرى، كما أن هذا العلم لا يعتمد على طريقة واحدة فقط وانما على مجموعة من الطرق لمناقشة و تحليل القضايا و الظواهر الاقتصادية المختلفة، وأهمها ما يلي:

1- المنهج الاستنباطي (النظري): يعتبر هذا المنهج من أقدم مناهج البحث العلمي ، فهو عملية استخلاص القوانين والمبادئ عن طريق الاستقصاء أي تحليل موضوع البحث عند مستوى معين من التجرد ، فهو:" عملية استخلاص منطقي ينتقل بمقتضاها الباحث من فروض عامة إلى حالات خاصة "، وذلك من خلال قواعد ذهنية بحتة تدور كلها في الذهن بعيدا عن الواقع (دون الاعتماد على التجربة)، فالاستنباط حسب الاستاذ **عمار بوحوش** يبدأ بوضع مقدمات عامة وينتقل منها تدريجيا إلى أجزاء تندرج تحت هذه المقدمات، أي أن النتيجة متضمنة في المقدمات، فنتائج الاستنباط تستخلص من مقدماته ومعيار صدق هذه النتائج هو مدى انسجامها مع المقدمات[1]، مثال ذلك: إذا وضعنا مقدمتين بسيطتين: الدخل النقدي للفرد محدود ، مالا يستهلك من الدخل الفردي يوجه للادخار، فإن النتيجة المستخلصة هنا: كلما زاد الفرد من إنفاقه على الاستهلاك كلما قل الادخار و العكس صحيح أي كلما قل النفاق زاد الادخار[2] .

ومن أبرز مؤيدي هذا الاتجاه نجد الاقتصادي **ليونيل روبنز** الذي يرى أن القضايا والنظريات التي يتضمنها الفكر الاقتصادي ليست سوى استدلالات واستنتاجات من مجموعة من المسلمات ، و أن هذه المسلمات ليست سوى مجموعة من الفروض التي تتضمن حقائق لا خلاف عليها ، و أن هذه الحقائق تتعلق بالكيفية التي تعكس مشكلة الندرة وهي الموضوع الأساسي لعلم الاقتصاد.

2- المنهج الاستقرائي (التجريبي): المنهج الاستقرائي في البحث هو خلاف المنهج الاستنباطي، "يبدأ بملاحظة ودراسة الوقائع بتفاصيلها (الجزء) لكي يتم التوصل بطريق التحليل المنطقي إلى القواعد العامة (الكل)"، وهذا المنهج الاستقرائي يستبعد الفروض المبسطة المتعلقة بالظاهرة نظريا، وهذه الطريقة تبدأ من الواقع وتحرص على أن تبقى وثيقة الصلة به، فالاستقراء يعد من قبيل الاستدلال الذي يرتقي فيه الباحث الاقتصادي من الحالة الجزئية إلى القواعد العامة مما يعني أنه" استدلال يؤدي إلى نتائج أكبر من مقدماتها على العكس تماما من الاستنباط الذي تكون فيه النتيجة دائما مساوية أو أصغر من مقدماتها"[3]، وعليه،

---

[1] – بوحوش، محمد ذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 138.

[2] – خالد سعد زغلول الحليمي، الاقتصاد السياسي، ط 02، دار الوفاء القانونية، مصر ،2001 ، ص 66.

[3] – فضيل دليو، منهجية البحث الإجتماعي بين الإستنباط والإستقراء، مجلة الإحياء ، العدد04 ، 2001، ص ص 167-266.

نكون بصدد الطريقة الاستقرائية عندما يصلنا البحث في طبيعة عدة جزئيات إلى معرفة حقيقية عامة، حيث ينطلق الباحث من مجموعة من الوقائع التاريخية و البيانات الإحصائية و الملاحظة من اجل محاولة التوصل إلى نتائج و تعميمات عن طريق التحليل المنتظم للوقائع [1]، ولقد ظل هذا المنهج محصورا في العلوم الطبيعية إلى غاية القرن 18 ، حيث تم نقله إلى حقل البحث في العلوم الاجتماعية ، فمثلا من خلال ملاحظة تطورات أسعار السلع وكمية النقود يمكن التوصل إلى أن الأسعار بصورة عامة تميل للارتفاع في البلد الذي تزيد فيه كمية النقود المتداولة عند بقاء الإنتاج على حاله.

من خلال ما تم ذكره يتضح على أن الظاهرة الاقتصادية لا يمكن تفسيرها اعتمادا على منهج واحد بحيث أنه لا يمكنه أن يعطي لنا تفسيرا شاملا للظاهرة الاقتصادية والتي يتطلب تفسيرها المعرفة و الإطاحة بعدة جوانب و بناءا على هذا لا يمكن الاعتماد على منهج واحد و لهذا فإن دراسة موضوع علم الاقتصاد السياسي له ضوابط منهجية ، كون أن الظاهرة الاقتصادية معقدة كما تم ذكره، و كونها ظاهرة يكررها الأفراد باستمرار من خلال ممارستهم لمختلف نشاطاتهم في أضواء و ظروف متفاوتة و متباينة، "هذه النشاطات البشرية المترابطة فيما بينها و المتكررة لا سبيل إلى إزاحة الستار عنها إلا بطريقة التجريد"[2].

3-المنهج التاريخي: يعتمد المنهج التاريخي في الاقتصاد على دراسة وتفسير الظواهر الاقتصادية من خلال تتبع تطورها عبر الزمن، بدلا من الاعتماد الكلي على التجريد الرياضي أو القوانين العامة الثابتة، مستخدما في ذلك الوقائع الماضية لفهم الحاضر والتنبؤ بالاتجاهات المستقبليةّ، يعتمد على جمع الوثائق، نقد المصادر، وتفسير السياقات الاجتماعية والسياسية المحيطة لتفسير الأحداث.

وقد برز هذا المنهج بشكل أساسي مع المدرسة التاريخية الألمانية في القرن التاسع عشر، والتي عارضت المدرسة الكلاسيكية، مؤكدة أن القوانين الاقتصادية ليست عالمية بل ترتبط بظروف كل مجتمع وزمان.

فالتاريخ بهذا المعنى أصبح أداة للتحليل تفيد في معرفة ما كان، وفي تفسير ما هو كائن وفي التنبؤ بما سيكون في المستقبل، أي تحديد القوانين التي تحكم تطور الشعوب والظواهر الاقتصادية.[3]

4- المنهج الإحصائي: المنهج الإحصائي في الاقتصاد هو :" مجموعة من الأساليب الرياضية والعددية المستخدمة لجمع البيانات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، وتبويبها، وتحليلها لاستخراج استدلالات علمية"،

---

[1] – خالد سعد زغلول الحليمي، المرجع السابق، ص 66.

[2] – رفيقة حروش ، الإقتصاد السياسي ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع ، ط1 ، الجزائر ،2011 ،ص 32.

[3] – الصادق جراية ، المرجع السابق ، ص 28.

(مثل الدخل، الإنتاج، الأسعار) ، يهدف هذا المنهج إلى دراسة الظواهر عن طريق تحليل العلاقات بين المتغيرات (مثل العلاقة بين السعر والطلب)، و التنبؤ من خلال بناء نماذج قياسية لتوقع الاتجاهات المستقبلية (مثل معدلات التضخم أو النمو)، و التخطيط عبر توفير قاعدة بيانات دقيقة لصناع القرار لرسم السياسات الاقتصادية ، مما يجعل المنهج الاحصائي أداة أساسية في التخطيط والتنمية الاقتصادية عبر الاقتصاد القياسي[1].

فهناك علاقة وثيقة الصلة بين المنهج الإحصائي و الاقتصاد القياسي كون ان المنهج الإحصائي يتطور عندما يدمج مع النظرية الاقتصادية والرياضيات ليشكل "الاقتصاد القياسي" **(Econometrics)**، الذي يسعى لتقدير العلاقات الاقتصادية وتفسيرها كميا.

ونخلص بالقول الى أن الواقع يشير إلى أن من الصعوبة الاختيار بين هذه الطرق الاستنباطية والاستقرائية، حيث أن تغليب إحداهما على الأخرى يتوقف على عدة أمور منها، الظاهرة موضوع البحث وطبيعة عناصرها وتكوين الباحث واتجاهه. لذا فإن أفضل طريقة هي تلك التي تجمع بين الطرق الاستنباط والاستقراء ما أمكن ذلك، فكلهم متكاملين لا متعارضين وضرورية كمنهج للبحث في علم الاقتصاد، لأنه من الممكن وبواسطة إحدى هذه الطرق مراقبة النتائج التي يتم التوصل إليها بالطريقة الأخرى.

الفرع الثالث: علاقة علم الاقتصاد بمختلف فروع العلوم الأخرى:

– النشاط الاقتصادي لا يكون مستقلا تماما عن الجوانب الاجتماعية الأخرى ، فالاقتصادي يجمع بين التجريد النظري الذي تقوم عليه الدراسة الاقتصادية كأداة فكرية و بين المعرفة بالسلوكيات الانسانية الأخرى ، وهذا ما يستدعينا البحث في حقيقة علاقته بالعلوم الأخرى في ما يلي :

أولا– علاقة الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية:

– يعد علم الاقتصاد فرعا أساسيا من العلوم الاجتماعية، حيث يدرس سلوك البشر في إدارة الموارد النادرة لتلبية حاجاتهم غير المحدودة. يرتبط الاقتصاد وثيقا بعلوم الاجتماع، النفس، السياسة، والتاريخ، متكاملا معها لتحليل القرارات الاقتصادية (إنتاج، استهلاك، توزيع) ضمن سياقها الاجتماعي والبيئي، مما يجعله أداة لفهم التفاعل بين الأنشطة الاقتصادية والظواهر المجتمعية.

1– علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع: العلاقة بين الاقتصاد السياسي و علم الاجتماع الذي يعرف

[1] – رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي، ج 1، دار النهضة العربية، مصر ،1975، ص 50.

بأنه:" علم القواعد او القوانين العامة للتطور المجتمع الإنساني في حركته الكلية"[1]، وهنا يهتم **باحث الاقتصاد** بمعرفة انماط التجمعات البشرية فهو يدرس كيف تؤثر الطبقات الاجتماعية، التقاليد، والقيم الثقافية على الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية، مما يساعد في فهم السلوك الاقتصادي وتفسير ظواهر الاجتماعية، وتتجلى هذه العلاقة بوضوح فيما يسمى "**علم الاقتصادي الاجتماعي** " الذي يوفر **للباحث** المعرفة الضرورية المتعلقة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي ، لأن الظواهر الاقتصادية تنشا و تتطور في اوساط محددة، وهناك أيضا "**علم الاجتماع الاقتصادي** " الذي يهتم بدوره بتفسير العلاقات و المعطيات و الظواهر الاقتصادية اعتمادا على الأجزاء و التبادل و المتغيرات الحاصلة في الظواهر الاجتماعية [2].

2- علاقة علم الاقتصاد بالقانون: يوفر القانون الغطاء الشرعي للمعاملات الاقتصادية. عقود الملكية ، والاتفاقيات التجارية هي أدوات قانونية تنظم النشاط الاقتصادي، وبدون إطار قانوني واضح، تسود الفوضى في الأسواق وتتعطل عجلة التنمية ، لذلك من غير المعقول التعرض الى الانشطة الاقتصادية أي كان نوعها بدون تحديد اطارها القانوني [3]، اذ أن القانون يتناول ضبط واقع الانظمة الاقتصادية التي تطبق في مجتمع ما وفقا للنظام السياسي، ومن جانب أخر نجد أن التطورات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على القوانين ، فالنشاط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية بين الأفراد والدول تحكمها قوانين يتم سنها على المستوى الوطني أو الدولي، فلا يمكن تصور رجل قانون يقوم بعمله دون مراعاة لمعطيات الاقتصادية، كما لا يمكن دراسة النشاطات الاقتصادية دون تحديد الأطر والأشكال القانونية كقوانين: ق .التجاري، ق .المالية، ق .الضرائب ،ق .الاستثمار و ق. الجمارك [4].

فمن خلال ما سبق يتضح جليا الترابط الوثيق بين علم القانون وعلم الاقتصاد، فالقانون ينظم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات والدول، كما أن المشرع يراعي الجوانب الاقتصادية من أهداف وآثار التي تنتج من جراء تطبيق هذا القانون[5].

---

[1] – محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان ،2009، ص 58.

[2] – محمد دويدار ، المرجع نفسه ، ص 59.

[3] –محاضرات في الاقتصاد السياسي ، منصة التعليم عن بعد ، جامعة سطيف 02، على الرابط : ttps://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id=20946#ch5503

[4] – فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي– مدخل للدراسات الاقتصادية، ط 1، دار الحداثة للطباع والنشر، لبنان،1981، ص 39.

[5] – عبد الله قلش، مدخل للاقتصاد ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2020-2021، ص 30.

3- علاقة علم الاقتصاد بالسياسة: تبحث العلوم السياسية في طبيعة السلطات العامة ووظائفها و العلاقات بينها و العلاقات الدولية، ورغم هذا الاختلاف الظاهر بين علم السياسة و الاقتصاد ، الا أن الواقع و التاريخ يوضحان لنا مدى ارتباط السياسة بالاقتصاد ، فالرجل السياسي لا يمكنه وضع البرامج والمخططات واتخاذ المواقف دون أن يأخذ بعين الاعتبار المعطيات والأولويات الاقتصادية، فقرار الحرب و السلم مثلا لهما حساباتهما الاقتصادية واقامة علاقة خارجية مع دولة أجنبية لها حساباتها الاقتصادية أيضا[1]، وكذلك قد يسهم الاقتصاد في توجيه القرار السياسي كدخول في تكتلات اقتصادية او حروب، ومن الضرورة بمكان ذكر دور الدولة كفاعل سياسي في تسيير الاقتصاد فمع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح للاقتصاد صفة سياسية[2]، وعليه لا يمكن فهم السياسات العامة دون الربط بين المصلحة السياسية والجدوى الاقتصادية لذي أصبح من غير المتصور فصل الحياة الاقتصادية عن الحياة السياسية، ليصبح تعبير الاقتصاد السياسي مبررا الان.

4- علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ: تقدم البحوث التاريخية خدمات هامة للاقتصادي لأنها تساعده على معرفة الوقائع والأحداث و التطورات الاقتصادية الماضية [3]، فلا يمكن **للباحث الاقتصادي** أن يستغنى عن التاريخ الذي يعينه في فهم التطور و تفسير سير الظواهر الاقتصادية المعاصرة أو معينة الحاضرة منها ،وكذا معرفة عوامل ولادة ونمو و تطور و فناء الأنظمة الاقتصادية المتعاقبة، فالاقتصاد السياسي يحتاج للوقائع التاريخية لتفسير الظواهر الحالية والتنبؤ بالمستقبل، حتى يتأكد من صحة القوانين الاقتصادية[4].

5- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس: يهتم علم النفس بالدوافع الكامنة في النفس البشرية و التي تحدد سلوك الأشخاص وتدفعهم الى تصرف معين، و من هذا المنطلق هناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم النفس تظهر بوضوح في "**الاقتصاد السلوكي**"، فالمفكرين الاقتصاديون ركزوا في دراساتهم و أبحاثهم على **التحليل النفسي** قصد فهم **التصرفات الاقتصادية و سلوك الأفراد** لأنهم كانوا يعتقدون أن **المنفعة الشخصية** هي الدافع والمحرك الرئيسي لسلوك الفرد [5]، ومن بين العلماء الذين تحدثوا في هذا الموضوع

---

[1]- Boudeville J. -R. L'Économie science politique. In: Revue française de science politique, 4e année, n°2, 1954.

[2] – رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي، شركة دار الأمة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2011،ص 34.

[3] – عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ، 2003 ، ص 43-45.

[4] – حسن طالبي ، المرجع السابق ، ص 9.

[5] – خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، ، 2015، ص 20.

نذكر منهم : "**هربرت سيمون**" الذي يعب عن مدى رغبة الافراد في تحقيق مستوى من الرفاهية الا ان هؤلاء يعجزون على التحكم في رغباتهم هذه ، وكذلك "**دانيال كانمان**" الذي استندا الى التحاليل الاقتصادية في تركيز عملية التسويق أساسا على التحليل النفسي لتوجيه المستهلكين من خلال الدعاية والإشهار لمختلف السلع والمنتجات[1].

6- علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيـا: هو علم يدرس العالم كوسط يعيش فيه الانسان، إن النقطة التي يلتقي عندها الاقتصاد السياسي بالجغرافيا هي تلك الخاصة بما يسمي **بتوطن النشاط الاقتصادي** ، حيث يزود علم الجغرافيا **باحث الاقتصاد** بالمعلومات المتعلقة بالشروط او **المقومات الطبيعية** (كالمناخ وطبيعة الموقع والتضاريس ومدى توفر مصادر الطاقة، **المواد الأولية** وهل تصلح هذه المنطقة للنشاط الفلاحي أم الصناعي أم نشاط الخدماتي)، و **الموارد البشرية** (كالتجمعات السكانية مصدر اليد العاملة) للنشاط الاقتصادي ، و يمكن للجغرافي أن يهتم بالحياة الاقتصادية من خلال ما يسمى "**بالجغرافيا الاقتصادية**"، وهي ما يعرف بعلم البحث عن المصادر المحركة و المواد التي تتوفر في بلد معين لتحقيق تنمية اقتصادية[2].

ثانيا- علاقة الاقتصاد بالعلوم التطبيقية:

- يرتبط الاقتصاد بالعلوم التطبيقية (مثل الرياضيات، الإحصاء، ....) بعلاقة تبادلية وثيقة، حيث توفر هذه العلوم الأدوات الكمية والمنهجية لتحليل الظواهر الاقتصادية، قياس المتغيرات، والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية. يستخدم الاقتصاد التطبيقي هذه العلوم لتحويل النظريات إلى قرارات عملية، مثل الاقتصاد القياسي الذي يدمج الإحصاء والاقتصاد لقياس قوة العلاقات، والرياضيات لتحليل التوازن[3].

1- علم الاقتصاد والمنطق: علاقة علم الاقتصاد بالمنطق وثيقة وأساسية، حيث يُعد المنطق الأداة المنهجية لبناء النظريات الاقتصادية، وتحليل السبب والنتيجة، واتخاذ القرارات العقلانية. يعتمد الاقتصاد على المنطق الاستنباطي والاستقرائي لصياغة الفرضيات وتفسير الظواهر، ويقوم "المنطق الاقتصادي" على تعظيم العوائد مقابل تكاليف الموارد المحدودة (الندرة) لضمان صحة النتائج، كما يصفه البعض بأنه "منطق اتخاذ القرار".

2- علم الاقتصاد والإحصاء: علم الإحصاء **la statistique** علم يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها

---

[1] - حسن طالبي ، المرجع السابق ، ص 9.

[2] -عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي ، دار العلوم ، عنابة - الجزائر ، 2004 ، ص 32.

[3] - خالد سعد زغلول، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الوفاء القانونية، مصر، 2001، ص 60.

وتحليلها ، فهو يوفر البيانات الخام والأدوات التحليلية لرصد الظواهر الاقتصادية وقياسها لتساعد في اتخاذ القرارات، وقد ساعد التقدم المستمر في جمع البيانات الإحصائية والقدرة على تصنيفها وعرضها بطريقة علمية على جعل أسلوب الوصف في الاقتصاد أكثر دقة، فهنا يظهر الربط حيث أن دراسة الظواهر الاقتصادية يحتاج في كثير من

الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليلها لاستخلاص النتائج منها و هذا ما يسمي بالاقتصاد القياسي [1].

3- علم الاقتصاد والرياضيات: يستخدم علم الاقتصاد الأساليب الرياضية لقياس معدل النمو، أو تتبع نمو الدخل وغيرها من الظواهر الاقتصادية، ليتمكن من تفسيرها وعرضها بصورة رقمية توضح درجتها بشكل مفهوم، وعليه، يعتمد الباحث الاقتصادي في كثير من الأحيان أساليب رياضية في البراهين والتحليل، فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك، ومع تزايد استخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر **الاقتصاد الرياضي** الذي يجمع كل من الرياضيات و الاقتصاد[2].

نخلص بالقول ان علم الاقتصاد السياسي هو الجسر الذي يربط بين احتياجات المجتمع (علوم اجتماعية) وبين لغة الأرقام والواقع المادي (علوم تجريبية) لتوجيه الدولة نحو اتخاذ قرارات مدروسة تساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، كما يهتم علم الاقتصاد بأحد وجوه النشاط الإنساني في العالم، وهو النشاط الاقتصادي الذي يشتمل على جميع تصرفات الأفراد التي تتصل بكل من الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك و التبادل، وما يتفرع عنها من ظواهر اقتصادية مثل التنمية والدخل والادخار والاستثمار والتضخم والدورات الاقتصادية والبطالة وغيرها[3].

---

[1] – خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 61.

[2] – لصاق حيزية، محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج – البويرة، 2017-2018 ، ص 6.

[3] – مختار حميدة ، المحور الأول : تعريف ة مضمون الاقتصاد السياسي و علاقته بالعلوم الأخرى ، 2020 ، ص 7.

المبحث الثاني: موضوع علم الاقتصاد السياسي

– موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج و توزيع الخدمات اللازمة لمعيشة الأفراد المجتمع ، غير ان الامر لا يتوقف عند هذا الحد بل ان كل المجتمعات البشرية تواجه بغض النظر عن مرحلة التطور الاقتصادي التي وصلتها ونوعية النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المطبقة، ذلك الصراع المستمر المتعلق المشكلة الاقتصادية التي واجهت الإنسان منذ وجوده، وذلك في ظل عدم كفاية الموارد الاقتصادية لتلبية جميع الحاجات الإنسانية المتعددة، وسنتطرق في هذا المبحث لدراسة مفهوم المشكلة الاقتصادية ، ثم الموارد الاقتصادية ، واخيرا النشاط الاقتصادي .

المطلب الأول: المشكلة الاقتصادية:

تعتبر المشكلة الاقتصادية او ما يعرف بالندرة النسبية للموارد، النقطة المركزية التي يدور حولها علم الاقتصاد بالبحث في نشأتها وأسبابها ومظاهرها، وقد لازمت المشكلة الاقتصادية الإنسان منذ وجوده، حيث في منظور الاقتصاد الوضعي أن الإنسان يولد وتولد معه حاجاته المتعددة والمتنوعة والتي تقتض ي قدرا من الإشباع باستعمال ما هو موجود في الطبيعة، هاته الأخيرة ولمحدودية مواردها لا تقدم الإشباع الكامل لجميع الحاجات الإنسانية من جهة، ومن جهة أخرى فإن أغلب هذه الموارد لا تصلح بصورتها الأولية في الطبيعة لإشباع الحاجات بشكل مباشر، مما يفرض على الفرد أن يكون سلوكه اقتصاديا وذلك بالاختيار بين حاجاته المتعددة اي الحاجات الأولى بالإشباع واستخدام الموارد المحدودة على أفضل وجه وطريقة ممكنة للحد من تفاقم المشكلة الاقتصادية وزيادة حدتها ، خصوصا مع سعي الإنسان الدائم للارتقاء بمستوى معيشته وتحقيق الرفاهية المادية، وفي هذا السياق سنحاول ان ندرس مفهوم المشكلة الاقتصادية وذلك بالتطرق لاهم عناصرها وخصائصها وأركانها، وكذا الأسباب وطرق حلها، كما يلي :

الفرع الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية:

–تعد المشكلة الاقتصادية جوهر موضوع الاقتصاد السياسي ، فالإنسان منذ وجوده في الحياة وهو يسعى لتحقيق حاجاته الإنسانية الأساسية ورغباته ومتطلبات عيشه التي تعرف تناميا مستمرا أمام ندرة الموارد القادرة على إشباع هذه الحاجيات ، لذلك سندرس في هذا الفرع تعريف المشكلة الاقتصادية **(اولا)**، وخصائص المشكلة الاقتصادية **(ثانيا)** وطبيعتها من حيث العناصر والأسباب وطرق حلها **(ثالثا)**.

أولا- تعريف المشكلة الاقتصادية:

تبرز المشكلة الاقتصادية في كل مجتمع، و ذلك بفعل ما هو حاصل في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في الموارد الموجودة في الطبيعة، القابلة لاشباع الحاجات الإنسانية الغير محدودة و المتعددة، و المتنوعة، و المتزايدة، الأمر الذي يحتم على الإنسان، انتهاج سلوك معين، من أجل استخدام الموارد المحدودة بأفضل طريقة، ليتمكن من الوصول إلى أقصى إشباع ممكن لحاجاته، ولكن تختلف حدتها من دولة لأخرى بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي ودرجة التقدم الاقتصادي[1]، و يرتب هذا الوضع بالضرورة أيضا مشكلتان اقتصاديتان مرتبطتان، و يبلغ ارتباطهما درجة، يجعل منهما وجهان لمشكلة واحدة، و من خلال ما سبق ذكره تدور المشكلة الاقتصادية حول عنصرين مرتبطين هما:

-الحاجات المتعددة التي يشعر بها الإنسان (مشكل الاختيار بين الحاجات عند عملية الإشباع).

-الموارد أو الأموال المحدودة (مشكل الندرة).

وعليه تعد المشكلة الاقتصادية سبب نشوء علم الاقتصاد ، لذلك فان تحديد مفهومها هو المدخل الأساسي لإدراك العلاقة الوثيقة بين الفرد و المجتمع من ناحية ، و الموارد الاقتصادية من ناحية أخرى[2]، وعليه يمكن تعرف المشكلة الاقتصادية على أنها: "محدوديَة الموارد، وكثرة الحاجات، التي تفرض على المجتمع الاختيار، ووضع الأولويَات، ومن ثم التَضحية، فالموارد محدودة في المجتمع في وقت معيَن بالمقارنة بين حاجات ورغبات أفراد المجتمع المتعددة، والمتنوعة ، والمتجددة عبر الزمن"[3] ، أو هي: "عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشريَة من السلع والخدمات في ظل ندرة الموارد، ووسائل الإنتاج"[4].

وقد عرفت المشكلة الاقتصادية أيضا على أنها: "عدم قدرة المجتمع على تلبية حاجات أفراده التي تتميّز بأنها غير محدودة ومتزايدة ومتجددة ومتداخلة، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد الاقتصادية" [5].

في حين يكشف الإسلام عن حقيقة المشكلة الاقتصادية بنحو آخر، وبخلاف ما تطرحه الرأسمالية

---

[1] – سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، بدون طبعة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009 ،ص 19.

[2] – عادل احمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي، دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر،2003، ص30.

[3] – هايل عبد المولى طشطوش، المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل، من منظور اقتصادي إسلامي، بحث مقدم لمنتدى الاقتصاد الإسلامي، دبي، 2015 ،ص8.

[4] – السيد محمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ، ص 30.

[5] – محمد عبد الله شاهين محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1 ، الأردن ،2017، ص 283.

والماركسية، أو غيرهما، فالمشكلة لا تكمن في قلة الموارد الطبيعية حتى لا تكون قادرة على الوفاء بالحاجات الإنسانية المتزايدة، ولا في التناقض بين نظامي الإنتاج والتوزيع، وإنما في الإنسان نفسه[1].

و باختصار فالمشكلة الاقتصادية تعرف على انها:" الندرة بالموارد المتوفرة مع زيادة بالحاجات الإنسانية مما يؤدي الى ظهور مشكلة الاختيار عند الافراد بين هذه الحاجات التي يتم استخدامها لإشباع رغبات و حاجات الافراد ضمن الموارد المتاحة، و يترتب على الافراد التضحية بحاجات معينة او محددة على حساب حاجات اخرى".

-فالمشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها، ومهما بلغت أحجامها فهي موارد محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة، والمتجددة باستمرار، ونجد ان جميع المذاهب الاقتصادية او الأفكار الاقتصادية تتفق على وجود مشكلة في الحياة الاقتصادية ، و كذلك فإنها تتفق على ضرورة علاج هذه المشكلة ولكن هذه المذاهب تختلف في تحديد طبيعة المشكلة و كذلك تختلف في طريقة علاجها.

ثانيا- طبيعة المشكلة الاقتصادية:

تمثل المشكلة الاقتصادية الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها والقادرة على إشباع الحاجات المتعددة للإنسان ، فمهما كانت كميات هذه الموارد كبيرة فهي تبقى موارد محدودة إذا ما تم مقارنتها بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار والتي تستنزف هذه الموارد ، وهذا ما يحتم ضرورة الاستغلال الأمثل لهذه الموارد بما يحقق أقصى إشباع ممكن .

و كون ان الحياة الاقتصادية تقوم على الوجود المتلازم للإنسان والموارد، فالإنسان بحكم تكوينه الطبيعي والنفسي والاجتماعي له مجموعة من الحاجات التي يجد إشباعها في الموارد التي تقدمها له الطبيعة، ويلاحظ أن إشباع البعض من هذه الحاجات ميسر، لأن الطبيعة قدمت وسائل إشباعها بكميات كافية، دون مضيعة للوقت أو تحملا للجهد، وهو ما أطلقنا عليه الموارد الحرة، والتي لا تثير أية مشكلة اقتصادية[2]. أما بالنسبة للنوع الأخر من الموارد، وهو الموارد الاقتصادية، وهي التي تتصف بالندرة فهي جد مختلفة،

---

[1] - هايل عبد المولى طشطوش ، المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل، من منظور اقتصادي إسلامي، بحث مقدم لمنتدى الاقتصاد الإسلامي بدبي ، الامارات العربية المتحدة ، 2015 ، ص 6.

[2]- إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 25-26.

حيث أن هناك جانب كبير من الوسائل التي تقدمها الطبيعة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة لا تكفي بكمياتها المحدودة لهذا الإشباع[1].

وعلى هذا الأساس تنشأ ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية، التي تنطوي طبيعتها على مضمون واحد ذو وجهين، يتشكلان من التقابل بين الحاجات المتعددة والوسط المحدود الإمكانيات، وهما:

*-**أولاهما:** يتمثل في كون أن الموارد التي تقدمها الطبيعة لإشباع الحاجات الإنسانية غالبا ما لا تصلح في صورتها الأولى لهذا الإشباع. وهذا ما يثير قضية أو موضوع الإنتاج، وما تنطوي عليه من عمليات التفاعل المستمر بين الإنسان وتلك الموارد التي تتوفر في الطبيعة، من خلال قيام الإنسان بتناول ما يجده في الطبيعة من الأشياء ليخضعها لجهده الذهني والعضلي في صورة مجموعة من عمليات معالجة وتغيير خواصها الفيزيائية والكيماوية والبيولوجية من أجل جعلها أشياء نافعة أي وسائل لإشباع الحاجات الإنسانية.

*-**ثانيهما:** يتمثل في موضوع التوزيع، والتي تنتج من التقابل بين الحاجات غير المحدودة للإنسان والموارد التي على كثرتها تعتبر محدودة بالنسبة للحاجات، ومن ثم فلابد من توزيع تلك الموارد على الحاجات غير المحدودة، وغني عن البيان أن هذا التوزيع يسبقه توزيع أخر هو توزيع المواد على فروع الإنتاج، ذلك التوزيع الذي تقتضيه طبيعة عمليات الإنتاج اللازمة والضرورية لإشباع الحاجات[2].

وبناء على ما سبق ذكره أعلاه فان تحديد وتحليل طبيعة المشكلة الاقتصادية، يقودنا إلى أن هناك فريق من الاقتصاديين من يعتبر المشكلة الاقتصادية مرادف لاصطلاح أو تعبير مشكلة الندرة، بالتحديد السابق لمفهومها، إلا أنه من ناحيتنا، فإننا نعتبر أن المشكلة الاقتصادية تمثل صياغة للقضايا الأساسية المرتبطة بإنتاج وتداول وتوزيع واستهلاك الثروة، باعتبارها تمثل موضوع علم الاقتصاد السياسي [3].

ثالثا- خصائص المشكلة الاقتصادية: تتميز المشكلة الاقتصادية بجملة من الخصائص من أهمها نذكر:

1-المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة: تتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية وبانها مشكلة مكانية وزمانية، فهي موجودة عند كل الافراد وفي كل مجتمع سواء كان غني او فقير وفي كل الدول سواء كانت متقدمة او متخلفة، فالمشكلة الاقتصادية لا تختلف في أركانها، أسبابها ولا في عناصرها من مجتمع لآخر[4].

---

[1]- عبد الهادي علي النجار، أصول علم الاقتصاد، ط 6، مكتبة الجلاء الجديدة، القاهرة، 1999، ص 29.

[2]- عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 15-16.

[3] - حسان بقة ، المرجع السابق ، ص 28-29.

[4] - الصادق جراية ، المرجع السابق، ص 9.

2- المشكلة الاقتصادية مشكلة دائمة: أي هي مشكلة تواجه الإنسان في جميع أوقات ومراحل حياته، سواء كان فرد أو جماعة أو مجتمع، فهي ليست وليدة ظروف اجتماعية أو اقتصادية طارئة، أو حالة استثنائية كما هو الحال بالنسبة للازمات الاقتصادية، فهي ظاهرة دائمة ومستمرة عبر حياة الإنسان، فالإنسان منذ القدم يواجه المشكلة الاقتصادية وتعاني منها المجتمعات الحديثة، وستوجهها المجتمعات الاحدث في المستقبل، أي انها مرتبط بوجود الانسان و تنتهي بانتهائه من على سطح الارض[1].

3- المشكلة الاقتصادية مشكلة ندرة نسبية: وهي من اهم خصائص فلولا ندرة الموارد الاقتصادية لما نشأت اية مشكلة ، اي انها تظهر نتيجة نقص او عدم كفاية المعروضة من الموارد ، اذ ان الموارد محدودة بطبيعتها ولها استخدامات متنوعة، ونتيجة لذلك يترتب على الافراد الاختيار بينها أي الندرة المقصودة هنا هي النسبية وليست المطلقة [2]، مثل الأرض للبناء او لزراعة او الماء للشرب او سقي.

4- المشكلة الاقتصادية مشكلة اختيار: مدام ان الموارد الاقتصادية لا تكفي لإشباع كل الحاجات الإنسانية، وهذا نتيجة لمحدودية الموارد التي تقبلها عدم المحدودية في الحاجات البشرية المتعددة و المتنوعة و المستمرة ، وهذا يفرض حتمية ان حاجات الافراد تظل اكثر من الموارد المتاحة مما يؤدي بالإنسان الى ان يختار و يفاضل بين احتياجاته و رغباته بحسب الموارد المتوفرة لإشباع هذه الحاجات [3]،مثل: الماء موجود بكمية محدودة هنا يتم الاختيار هل يستعمل للشرب ام لسقي.

5- المشكلة الاقتصادية مشكلة تضحية: حيث ان المشكلة الاقتصادية تجبر ان يتخلى الافراد عن حاجات خاصة بهم من اجل اشباع حاجات أخرى ذات أهمية بالنسبة لهم، وتعتمد على المفاضلة والمقارنة بين مجموعة من الحاجات، ومن ثم ترتيب أولوياتها بالنسبة لكل فرد من اجل تخصيصه للموارد المناسبة لها بهدف اشباع الحاجات الخاصة به أي ان الانسان يتخلى عن حاجة ضرورية في سبيل اشباع حاجة

ضرورية اكثر منها، إن صفة التضحية هي خاصية مميزه للمشكلة الاقتصادية وهي تأتي لتعدد الحاجات

---

[1] – حسان بقة ، المرجع السابق ، ص 29.

[2] – أحمد محمد مندور وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001، ، ص 39.

[3] – بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 23.

الإنسانية تعددا يحول دون إشباعها كلها بالنظر لان الوسائل اللازمة لإشباعها محدودة [1].

الفرع الثاني: اركان المشكلة الاقتصادية وعناصرها:

حتى يتم الإحاطة بمضمون المشكلة الاقتصادية لابد من التطرق الى اركانها و شروطها ثم العناصر المكون لها ، واسبابها كما يلي :

اولا- تحديد اركان المشكلة الاقتصادية : لتحديد الاركان التي تقوم عليها المشكلة الاقتصادية[2] يتعين علينا ان نجيب على الأسئلة التالية[3]:

1-عملية تخصيص الموارد (ماذا ننتج؟) : أي ماذا ينتج المجتمع من السلع و الخدمات بواسطة الموارد المتاحة لديه ، والهدف هو تخصيص الموارد من خلال التعرف على رغبات و تفضيلات افراد المجتمع و تحديدها، وغني عن البيان أن هذا التفضيل والاختيار لبعض الحاجات الإنسانية على حاجات أخرى ، يمكن على أساسه تحديدها نوعا أي ما هي السلع و الخدمات المراد انتاجها ، وكما أي ما هي كمية كل نوع منها اي أنواع وكميات السلع والخدمات التي يتعين إنتاجها.

2- تنظيم الإنتاج (كيف ننتج؟): أي تحديد طريقة الإنتاج حيث ان طرق الإنتاج متعددة ويجب اختيار الطريقة التي تحقق اقل تكلفة، ويعني انه يفترض تعدد الطرق الفنية لإنتاج السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في توفيرها، وتختلف تلك الطرق الفنية للإنتاج باختلاف نسب الجمع بين عناصر الإنتاج الضرورية لإنتاج كمية معينة من السلعة أو الخدمة ومن ثم فإن الإجابة عليه تتطلب الاختيار لأنسب طرق الإنتاج بأقصى كفاءة ممكنة وباقل تكلفة ودون اهدار للموارد الاقتصادي النادرة.

3- توزيع الإنتاج (لمن ننتج؟) : أي من الذي سيستفيد من هذا الإنتاج و كيفية توزيعه على افراد المجتمع ، ويعني التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين به، ومبدا عدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا

---

[1] – أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الجزئي، ط 1، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر ،2005 ، ص9.

[2] – كمال تكواشت ، الاقتصاد السياسي ، ط 1، مؤسسة الكتاب القانوني ، الجزائر ، 2024، ص 12.

[3] – المعهد البيلوغرافي – ألمانيا، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، ترجمة: هاني صالح، ط 1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2008، ص 28 ،27. –انظر أيضا حسان بقة ، المرجع السابق ، ص 30-31.

النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج ، فلا شك أن هذه المشكلة تعتبر أكثرها إثارة للجدل والنقاش بين المفكرين الاقتصاديين.

ثانيا–شروط المشكلة الاقتصادية: ارتكازا على هذا المضمون، يمكن، تحديد الشروط الضرورية والكافية لوجود المشكلة الاقتصادية في الاتي:

أ)– تعدد الحاجات وبالتالي وسائل إشباعها.

ب)– تفاوت الأهمية النسبية للحاجات الإنسانية.

ج)– عدم توافر غالبية وسائل إشباع الحاجات الإنسانية بصورة مباشرة.

د)– ندرة الموارد للحصول على هذه الوسائل.

هـ)– وجود استعمالات بديلة للموارد.

و)– سعي الإنسان لتحقيق أقصى إشباع ممكن بأقل جهد ممكن في سلوكه الاقتصادي.

–و يشكل كل من الشرط رقم (أ) و(د) شروط ضرورية لقيام المشكلة الاقتصادية، وبالتالي تمثل ما يعرف بمعطيات المشكلة الاقتصادية.

ثالثا– عناصر المشكلة الاقتصادية: تنقسم عناصر المشكلة الاقتصادية الى عنصرين رئيسين وهما:

*–في الغالب تنطلق المشكلة الاقتصادية من مشكلتين فرعيتين تتعلق **الأولى الندرة النسبية للموارد المتاحة للإشباع**[1] في شكلها الأولي مما يستدعي تدخل الإنسان من أجل جعلها قابلة للاستهلاك ، وهذا ما يبرز لنا علاقة الإنسان بالطبيعة في سعيه لتلبية حاجياته ، والتي تتطور إلى علاقة بين الإنسان و أخيه الإنسان في مرحلة متقدمة ، و نعني بالموارد جميع الموارد المتاحة في المجتمع القادرة على اشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، وقد تكون الموارد حرة او اقتصادية حسب درجة وفرتها بالنسبة للحاجات المطلوب اشباعها.

*– في حين تتمثل المشكلة الفرعية **الثانية** في **تعدد الحاجات الإنسانية**[2] وتناميها بشكل مستمر مما يعزز من المشكلة الاقتصادية ، وعليه تمثل هاتين المشكلتين الفرعيتين حقيقتين اقتصاديتين ترتبطان بجميع المجتمعات الإنسانية ، والبحث فيها هو جوهر موضوع الاقتصاد السياسي.

---

[1] – عباس عبد احمد حميد التميمي ، الندرة النسبية للموارد الاقتصادية العالمية و نظام الاقتصاد الإسلامي – دراسة تحليلية ، مجلة جامعة الكوت ، المجلد 10 العدد 1 حزيران 2025، العراق، ص 41.

[2] – كامل بكري ومحمود يونس، عبد النعيم مبارك، الموارد واقتصادياتها ، دار النهضة العربية ، بيروت، ص 24.

رابعا-أسباب مشكلة الاقتصادية :

انطلاقا من أن الموارد الاقتصادية تتطلب عنصر الطلب عليها ، الأمر الذي يكسبها صفة الندرة النسبية ، إذ أن عدم كفاية موارد المجتمع الطبيعية والبشرية ، الأمر الذي يجعل من مشكلة الندرة ظاهرة طبيعية من الأساس ، فبعض الموارد متواجدة بشكل نادر في الطبيعة ، غير أنه يمكن إيجاد عدة أسباب تساهم في تعزيز هذه المشكلة الاقتصادية نذكرها في الآتي [1]:

1-عدم العقلانية في استغلال الموارد المتاحة ، والذي عادة ما يتسبب فيع العامل البشري ، ومن ثم القضاء على هذه المشكلة غير متاح أما التخفيف فهو المتاح .

2-الندرة الطبيعية لبعض الموارد ، إذ أن تواجد الموارد الاقتصادية في الطبيعة يجعل منها محدودة في الأساس ، وهو ما يجعل العديد قابلة للنفاذ كالبترول والغاز .

-كذلك فإن الندرة النسبية هي في الأساس تعبير عن عنصرين أحدهما يتعلق **بالموارد** والآخر يتعلق بـ **لا نهائية الحاجات الإنسانية** وهو العامل الذي يؤثر تأثيرا كبيرا في ظهور مشكلة الندرة ، فزيادة عدد السكان بما لا يتوافق ومعدلات الإنتاج والنمو يساهم في زيادة حدة ظاهرة الندرة ، غير أن هذا **الطرح هو غربي بامتياز يستخدم للترويج لسياسات تحديد النسل كما ينطلق من تصور أن** الإنسان هو عبء في حد ذاته ، بينما الحقيقة تكمن في أن الإنسان هو عماد العملية الإنتاجية ككل .

3- الاختيار: لأن احتياجات الإنسان متعددة وغير منتهية، يجد نفسه هذا الأخير مضطرا ومجبرا على الاختيار بين حاجات والتضحية بأخرى بحسب درجة الاحتياج ليضع بذلك سلما للحاجات الأولية والضرورية التي لا يستطيع التخلي عنها.

ومشكلة الفرد هي نفسها مشكلة المجتمع والدولة ككل، فعليهما أيضا التفكير واختيار ما يجب توفيره بشكل ملح والتخلي عنه بالنظر لاستخدامات الموارد المحدودة ومحاولة إيجاد طرق للاستفادة من موارد محدودة لإشباع حاجات كثيرة[2].

وهناك مثال انجليزي يقول أنه "حينما تختار تخسر" ومفاده أنه باختيار الفرد مثلا شراء عقار يخسر مثلا شراء سيارة، أي حينما تختار فرصة معينة فأنت تضيع الأخرى.

---

[1] – عبد الباري أحمد نعمان الشرجي، محاضرات في مبادئ الاقتصاد، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 1996، ص 36.

[2] – داوود أحمد إبراهيم، محاضرات في الاقتصاد الجزائي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1984،ص 10.

4-مستوى التقدم التكنولوجي والمعرفي ، إذ أنه بالإمكان تجاوز مختلف المشكلات الاقتصادية والتخفيف منها من خلال الاستثمار في التقنيات الحديثة التي أفرزتها لنا الثورة التكنولوجية في القرن 21 .

وما يمكن الإشارة إليه أن كافة المجتمعات البشرية سواء كانت متقدمة أو نامية تعاني من مشكلة الندرة النسبية ، لذلك فإن حل المشكلة الاقتصادية يتطلب منا دوما الاستغلال الأمثل للموارد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة والمتعددة على أفضل وجه ممكن ، إضافة إلى توظيفها لتحقيق أقصى الغايات وتلبية أكبر إشباع ممكن من الحاجات الإنسانية ، وهذا ما يجعل المشكلة الاقتصادية تنتقل من كونها علاقة غير متوافقة بين الحاجات اللامتناهية والموارد النادرة إلى كونها مشكلة اختيار وتخصيص[1] .

المطلب الثاني: الحاجات و الموارد الاقتصادية.

تقوم دراسة الاقتصاد في جوهرها على محاولة حل التناقض القائم بين رغبات الإنسان اللامتناهية وبين الإمكانيات المحدودة المتاحة لإشباعها، وهذا التفاعل هو ما يعرف بـ "المشكلة الاقتصادية"، التي تنبثق من عنصرين أساسيين هما الحاجات و الموارد الاقتصادية ، ويعد فهم العلاقة بين الحاجات الإنسانية والموارد الاقتصادية الركيزة الأساسية والمنطلق الأول لدراسة علم الاقتصاد، حيث ينشأ هذا العلم أصلا لحل "المشكلة الاقتصادية" التي تفرضها الندرة ، وسنحاول في المطلب التفصيل فيهما بإيجاز كما يلي :

الفرع الأول : الحاجات الاقتصادية.

هي مصطلح ثقافي و اجتماعي يتغير مع الزمان ، فهي جزأين : مادي نظرا لاحتياج الانسان لها و ثقافي اجتماعي لأنها غير محدودة أو لا نهائية، فهي متزايدة ومتغيرة مع مرور الوقت، لذلك سنتطرق إليها كما يلي:

أولا- تعريف الحاجات الاقتصادية وعناصرها:

- يعتبر الإنسان كائن اجتماعي له مجموعة من الحاجيات التي هو بحاجة ملحة لتلبيتها من خلال اللجوء إلى الطبيعة ، سواء تعلق الأمر بالحاجات البيولوجية من أكل وشرب أو حاجات اجتماعية كالأمن والترفيه والثقافة ، وعلى العموم فإن معظم وسائل الإشباع يكون مصدرها الطبيعة عن استخراجها أو عن طريق نقلها من مكان لآخر والحفاظ عليها عبر الأزمان ، الأمر الذي يؤدي إلى جملة من الأنشطة الاقتصادية من قبيل الإنتاج والتوزيع .

---

[1]-داوود أحمد إبراهيم، المرجع السابق ،ص 9.

1- تعريف الحاجات الاقتصادية:

يراد **بالحاجة** في معناها اللغوي: "الحرمان من شيء ضروري"، أما **الحاجة الاقتصادية** فهي:" كل رغبة تساور النفس من السلع والخدمات التي تساهم الموارد الاقتصادية في إنتاجها بحيث يولد عدم إشباع هاته الحاجات الإحساس بالألم والحرمان مما يدفع الإنسان إلى النشاط الاقتصادي"[1]، أي إحداث عملية الإنتاج لهذه السلع والخدمات بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة أي عن طريق عملية الشراء بواسطة الثمن وهو ما يعبر عنه بالطلب.

- يمكن تعريف الحاجات بأنها :" رغبة يحس بها الإنسان في صورة ألم جسماني أو نفساني، تدفعه إلى بذل جهد عضلي أو ذهني معين من أجل إشباعها"، مثل: (الطعام – اللباس – التعليم – العلاج – ...الخ)، ومن هذه الحاجات ما يعتمد على وسائل مادية لإشباعها، ومنها ما لا يعتمد على ذلك كالحاجات المعنوية، فمثلا الحاجة إلى الغذاء تنشأ حينما يشعر الإنسان بالجوع، وبالتالي فإنه يتحرك من أجل الحصول على شيء معين يشبع هذه الحاجة.

وبناء عليه، فإن الحاجة تخلق شعور بالحرمان يدفع صاحبها إلى البحث عن وسيلة معينة تخلصه من هذا الحرمان، فهي تعبر عن حالة نفسية تعكس الرغبة في إشباع نقص مادي أو معنوي، تدفع الإنسان إلى السعي للحصول على الوسائل اللازمة لتلبيتها. وعليه يمكن القول بأن الحاجات :"تمثل الطاقة الكامنة في الإنسان، والتي تدفعه إلى بذل حجم معين من الجهد العضلي أو الذهني في تعامله مع الأشياء المختلفة، لكي يجعل منها وسائل وسلع مختلفة لإشباع حاجاته"[2].

2- عناصر الحاجات الاقتصادية:

- ان مصطلح الحاجة بالرغم من أنها تثير معانى متعددة، قد يترك أمر تحديدها تارة لعلماء الاقتصاد وتارة لعلماء الاجتماع والنفس ، إلا أن الحاجة تدل دائما على كونها حالة نفسية قابلة لتحليل أيا كان موضوعها ، و تعرف بأنها: "الشعور بالحرمان مع معرفة الوسيلة المناسبة للقضاء على هذا الشعور والرغبة في استخدام هذه الوسيلة" [3]، ويتبين من هذا التعريف أن الحاجات تقوم على ثلاثة عناصر:

أ-إحساس بالألم أو الشعور بالحرمان.

---

[1] – عادل أحمد حشيش و آخرون ، المرجع السابق ، ص 69.

[2] – حسان بقة ، المرجع السابق ، ص 32-33.

[3] –محمد طيب عمور، محاضرات في الاقتصاد السياسي ، مقدمة لطلبة السنة الأولى ليسانس حقوق ل م د ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الشلف ، 2018-2019 ، ص 18.

ب- معرفة وسيلة من شأنها أن تطفئ هذا الإحساس أو الشعور بالألم.

ج- الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة هذا الإحساس.

فالمسألة لا تعدو أن تكون ثلاثة أوجه لحالة نفسية، وليس وجود ثلاثة عناصر منفصلة في الواقع ما دام أن وجود الحاجة في نفس الإنسان يولد إثارة، وهذه الإثارة تولد الرغبة، وهذه الرغبة تولد بذل المجهود في سبيل إشباعها حتى تزول الإثارة.

ثانيا- خصائص الحاجات الاقتصادية وأقسامها:

الحاجات الاقتصادية هي شعور بالحرمان يدفع الإنسان للنشاط لتلبيته، وتتميز باللانهاية، التجدد، والنسبية ، وتنقسم إلى حاجات ضرورية (للحياة) وكمالية (للرفاهية)، وفردية (شخصية) وجماعية (عامة)، وهي قابلة للإشباع عبر السلع والخدمات، تمثل هذه الحاجات المحرك الأساسي للاقتصاد في ظل ندرة الموارد.

1- خصائص الحاجات الاقتصادية: تتميز الحاجات الاقتصادية بجملة من الخصائص و لعل من أهمها نذكر ما يلي :

أ)- قابلية الحاجة للإشباع: كقاعدة عامة أن كل حاجة قابلة للإشباع، وبمعنى أن قدرا محدودا من الأموال يكفي لإشباعها، وأنها تقل حدة كلما تلقت قدرا من الإشباع فالإنسان قد يحتاج إلى عدد معين من قطع الأثاث، وقد يحتاج إلى سيارة أو سيارتين أو إلى عدد من الكتب، ومن ثمة فإن كل حاجة من هذه الحاجات لها قدر معين يشبعها، وبعد الحصول عليها لا يصبح الإنسان بحاجة إلى مزيد من الإشباع في وقت معلو، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول كل ضيق أو ألم، على الأقل في حدود الفترة الواحدة، وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية [1].

ب)- قابلية الحاجة للانقسام: يقصد بها أن الإحساس بالألم الذي يتولد عن الحاجة يمكن التخفيف منه تدريجيا بزيادة كمية السلع والخدمات التي تستخدم في إشباعا، فالحاجة إلى الطعام يمكن إشباعها جزئيا عن طريق تناول بعض الطعام وليس كل الطعام اللازم لإزالة الجوع تماما، كذلك فإن الحاجة إلى الملبس يمكن إشباعها جزئيا بشراء عدد قليل من الملابس، أو بشراء ملابس رخيصة، وتتوقف قابلية الحاجة

[1] - محمد عبد الله شاهين محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ص 291.

للانقسام على قابلية وسائل الإشباع نفسها إلى الانقسام [1].

ت)- قابلية الحاجة للاستبدال أو التكامل: أي أن الحاجات تعوض في الغالب بحاجات أخرى يكون إشباعها أكثر سهولة من إشباع الحاجة الأولى، وعادة ما توجد سلعة تحل محل أخرى، ودرجة التعويض هذه تختلف من سلعة إلى أخرى اعتمادا على مدى ضرورة الحاجة. كما أن هناك من الحاجات ما يكمل بعضها البعض، فالحاجة لشرب الشاي يكملها الحاجة الى الماء و الوقود والشاي و السكر و الاواني، وهكذا نجد الحاجة الواحدة تستدعي حاجات أخرى، بحيث تترابط الحاجات و تتكامل[2].

ج)- قابلية الحاجة للتنوع والتعدد والتزايد باستمرار: حاجة الفرد إلى سلعة أو خدمة معينة تتجه للإشباع مع زيادة الاستهلاك، وهي في مجموعها تتزايد باستمرار، فالحاجات الإنسانية تتميز بأنها كثيرة ومتنوعة وتتزايد مع مرور الزمن بتزايد عدد السكان ، وتتغير بتغير العادات والتقاليد وزيادة مستوى التحضر لدى المجتمعات وكذا بحكم تكررها مع مرور الزمن إلى جانب تأثير الدعاية و الإعلان ...وهي كثرة بحيث تفوق القدرة على تحقيق إشباعها ، وهذه الحاجات لا حد لها ، وذلك بالمقارنة مثلا بين الحاجات المطلوبة في القرون الماضية وتلك الحاجات المطلوبة في وقتنا الحاضر[3].

2- أقسام الحاجات الاقتصادية: تنقسم حاجات الإنسان إلى عدة أنواع، نذكر البعض منها بشكل عام:

أ- الحاجات المادية والحاجات المعنوية: *-**الحاجات المادية**، هي التي يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية (سلع وخدمات)، أي أن إنتاجها يتحمل تكاليف مادية، وهذا يعني أن لها سعر ينبغي على المستهلك دفعه ، كالغذاء والملبس و..، أما *-**الحاجات المعنوية**، فهي تلك التي يتم إشباعها عن طريق بذل جهدا فكريا والتي لا يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية، كالتعليم والصحة والصداقة[4].

ب- الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية: *-**فالحاجات الضرورية**، هي تلك التي يعتبر تلبيتها إلزامية و ضرورية لمعيشة الفرد، والتي تتوقف حياة الفرد على إشباعها، كالحاجة إلى الشراب والعلاج والطعام، أما *-**الحاجات الكمالية** هي تلك التي تزيد من متعة الحياة ولذتها، فهي ليست ضرورية لمعيشة الإنسان.

---

[1] - محمد طيب عمور، المرجع السابق، ص 20.

[2] - رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، ج 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص 10.

[3] - محمد عبد الله شاهين محمد، المرجع السابق، ص 290.

[4] - حسان بقة ، المرجع السابق ، ص 36.

مثل: السفر، المطالعة، الاستماع إلى الموسيقى فهي لا تهدد وجوده [1].

ج- الحاجة المستقبلية و الحاضرة : *-**الحاجات المستقبلية** هي تلك المتوقع ظهورها مستقبلاً كما لو قامت الدولة باستصلاح الأراضي وإقامة السدود وذلك بغية إشباع حاجة مستقبلية وهى خلق أو زيادة الرقعة الزراعية اللازمة لإشباع الحاجة إلى الطعام أو إقامة المساكن وغيرها من استخدامات الأرض العديدة أما *-**الحاجة الحاضرة** فتعنى تلك الإحساس أو الشعور الحال بالألم ، مثال ذلك : استهلاك المزارع ما ينتجه من غلة، علما بأن التقسيمات المختلفة السابقة للحاجات والفروق بينها جميعا نسبية إلى حد بعيد بل ولفظية إلى حد ما [2].

د-الحاجات الفردية والحاجات الجماعية : *-**الحاجات الفردية** هي التي ترتبط بشخصية الفرد ويستطيع تلبيتها وإشباعها بمفرده كالحاجة إلى المأكل والملبس والمسكن .....أما *-**الحاجات الجماعية** فهي التي ترتبط بوجود الجماعة ولا يمكن إشباعها إلا بصورة جماعية مثل الحاجة إلى الأمن و العدالة..... وتظهر أهمية هذه التفرقة في وجوب تدخل الدولة في عملية الإشباع أم لا لأنه بناء عليه يتم تحديد الأنشطة الاقتصادية التي تتولاها الدولة (النشاط العام) وتلك التي يترك أمرها لنشاط الأفراد(النشاط الخاص)[3].

الفرع الثاني: الموارد الاقتصادية.

- ان الإنسان يعيش في عالم الندرة، فالموارد التي يتصرف فيها إما تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته في وقت معين أو موزعة توزيعا مكانيا، حيث تتوافر في أماكن معينة وتشح في أماكن أخرى، وحتى لو كانت هذه الموارد وفيرة فإن الإنسان يظل محصورا بعامل الوقت، وهو من أكثر العوامل ندرة للإنسان، فوجود حاجات إنسانية يعني في نفس الوقت وجود وسائل صالحة لإشباعها ، ونطلق على هذه الوسائل اسم الموارد والتي نحتاج لدراستها كما يلي :

أولا- تعريف الموارد الاقتصادية[4]:

---

[1] - مختار عبد الحليم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية ، جامعة القاهرة، مصر ، 2007 ، ص 3.

[2] - مريم زكري ، محاضرات في مدخل الى الاقتصاد السياسي ، مقدمة لطلبة السنة الأولى ليسانس علوم سياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2019-2020، ص 4.

[3] - البلاوي حازم ،النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،عالم المعرفة ، الكويت ، 2000، ص 78.

[4] -**تعرف الموارد** بأنها : كل ما تحتويه البيئة وينفع الإنسان ويساعده على البقاء ، سواء كانت موارد طبيعية أو بشرية ، فالإنسان نفسه وما يقوم به من جهد عقلي أو فكري يسمى بالمورد البشري ، كما يمكن إدراج عامل الزمن أو الوقت باعتباره أكثر الموارد محدودية ، فكل زمن يمضي يمثل للفرد ضياعا من فترة حياته .

– يقصد بالموارد مختلف السلع والخدمات التي تستخدم لإشباع حاجات الأفراد، ووصف الموارد بالنادرة لا يقصد بها الندرة المطلقة وإنما الندرة النسبية والتي هي قدرة الموارد المتاحة على الإشباع بالنسبة لحاجات الأفراد الكثيرة المتعددة، كما يمكن تعريف الموارد على أنها:" كل ما يصلح من أشياء ووسائل لإشباع الحاجات الإنسانية "[1].

تعرف الموارد الاقتصادية أو الأموال الاقتصادية بتلك الأشياء النافعة مهما كانت طبيعة هذه المنفعة سواء تحققت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أنها هي:" كل الوسائل المتاحة للإنسان من موارد و خيرات طبيعة، و التي يستعملها في تلبية حاجاته، لذلك كانت الوسائل التي يملكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائما، بمعني أن الإنسان يعيش في عالم ندرة"[2].

و يمكن القول أن الموارد الاقتصادية القادرة على إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة عادة ما تتواجد بصورة نادرة الأمر الذي يمنحها قيمة اقتصادية ومن ثم تشكل موضوعا لعلم الاقتصاد السياسي ، كما ينجم عن هذه الندرة تحديد ثمنها في السوق ، ومن ثم يصبح المجتمع أمام مشكلة اقتصادية ناتجة عن ندرة الموارد الاقتصادية .

ثانيا– شروط الموارد وعواملها[3]:

1–شروط الموارد الاقتصادية : حتى تكون السلعة اقتصادية يجب توفر عدة شروط، كما يلي:

1 –أن تستجيب هذه السلع لحاجات الإنسان، فإذا كانت مادة لا يرغب فيها فهي لا تعتبر ثروة اقتصادية،

2 –إمكانية استغلالها من الإنسان، وهذا الشرط مرهون بمدى تطور الميكانيزمات التكنولوجية.

3– أن تكون موجودة بقدر نسبة حاجة الإنسان أي أن توفرها نسبي.

2– عوامل ندرة الموارد الاقتصادية: تتكون عوامل ندرة الموارد الاقتصادية من عدة عوامل طبيعية وتنظيمية واجتماعية.

1 –عوامل طبيعية: كلما قلت مادة (ثروة) في الطبيعة زادت قيمتها لدى الإنسان، مثل الذهب.

2 –عوامل تنظيمية: تتلخص في أن القانون قد يمنع استيراد أو إنتاج مادة معينة، مثل السلع المقلدة.

3– عوامل اجتماعية: مثل الدين الذي يمنع أكل لحم الخنازير، وإنتاج بعض السلع (مشروبات كحولية).

---

[1] –البلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974، ص 29.

[2] –خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 74.

[3] – إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1973، ص 35.

ثالثا-أنواع الموارد الاقتصادية:[1]

الموارد الاقتصادية هي مدخلات الإنتاج المحدودة (نادرة) المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات، وتُصنف بشكل أساسي إلى أربعة أنواع :الأرض (الموارد الطبيعية)، العمل (الموارد البشرية)، رأس المال (الموارد المصنعة)، والإدارة/ريادة الأعمال، تساعد هذه العناصر في تحويل الموارد الأولية إلى منتجات نهائية تلبي احتياجات المجتمع .

1-موارد طبيعية: هي كل السلع الاقتصادية التي تستخدم في الإنتاج والتي توجد في الطبيعة مباشرة كالأرض التي تستخدم في إنتاج محصول معين، والمعادن الموجودة في باطن الأرض، ومساقط الأنهار التي يمكن الاستفادة منها في توليد الطاقة والبحار والأنهار التي تستخدم في الملاحة والزراعة. يمكن القول أن الإنسان في هذه الحالة ليس له علاقة بوجود هذه الموارد[2].

2-موارد بشرية (العمل): وهي القدرة الإنسانية من عمل وفكر، أي الطاقات الذهنية والجسدية للإنسان، ويطلق عليها الاقتصاديين عادة اسم "العمل" فمثلا دول كالجزائر، مصر، الأردن، سوريا، واليمن غنية بالموارد البشرية، وتعتبر دول مصدرة لليد العاملة بعكس دول الخليج التي تعتبر فقيرة بالموارد البشرية وتعتبر دول مستوردة لليد العاملة، لكنها غنية بالموارد الطبيعية [3].

3-أدوات الانتاج (السلع الرأسمالية): وهي موارد مصنوعة قام فيها العمل الإنساني بتحويل الموارد الطبيعية إلى أشكال أخرى أقدر على إشباع حاجاته واحتفظ بها للاستخدام في فترات مقبلة فهي نتاج التفاعل بين الموارد البشرية والطبيعية، مثل إنتاج الآلات والمعدات اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية وغيرها وتعرف هذه الموارد عادة باسم عناصر الإنتاج أو عوامل الإنتاج[4].

4-التنظيم في ريادة الأعمال: هو الهيكل التخطيطي والإداري الضروري لتحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع واقعية ناجحة، ويشمل توفير الموارد، بناء فريق العمل، وتوزيع المهام بدقة لضمان الكفاءة الإنتاجية

---

[1] -حسان بقة ، المرجع السابق ، ص 36-37.

[2] - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 35.

[3] - أحمد محمد مندور وآخرون، المرجع السابق، ص 32.

[4] - البلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 32.

والاستدامة، مع قيادة حكيمة تدير المخاطر وتتعامل مع التحديات لتحقيق الأهداف المالية والابتكارية [1].

المطلب الثالث: النشاط الاقتصادي.

النشاط الاقتصادي في علم الاقتصاد السياسي هو مجموع التصرفات البشرية المتعلقة بـ الإنتاج، التوزيع، التبادل، والاستهلاك للسلع والخدمات، بهدف تلبية الحاجات غير المحدودة في ظل موارد محدودة، ضمن إطار نظام سياسي واجتماعي محدد، و يمكن تعريف النشاط الاقتصادي: بأنه" المجهود الذي يبذله الأفراد والمجتمعات لإنتاج، توزيع، وتبادل واستهلاك السلع والخدمات، في سياق الاقتصاد السياسي، لا ينظر للنشاط الاقتصادي كمجرد أرقام، بل كعملية تتأثر بالسياسات الحكومية، القوانين، والطبقات الاجتماعية"[2].
و عليه فعلم الاقتصاد كما ذكرنا سابقا يهتم باستغلال الموارد النادرة لإشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات المتعددة ، ويترتب على ذلك بعض الفعاليات الاقتصادية التي يمكن تقسيمها الى اربعه فعاليات هي: الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك[3]، و سنحاول ايضاح كل فعالية منها بإيجاز كما يلي:

الفرع الأول: عملية الإنتاج

– يربط أغلب الاقتصاديين بين الإنتاج والعرض كأنشطة اقتصادية، اذ ان الانتاج هو خلق المنفعة او زيادتها، وعليه فان اي عملية من شانّا ان تساهم في تحقيق منفعة معينة تعد انتاجا، وباعتبار أنه لا مجال للكلام عن عرض السلع والخدمات دون أن يسبقها مرحلة هامة وأساسية، هي مرحلة إنتاج فسيتم دراستها باختصار كما يلي:

أولا– تعريف الإنتاج:

لقد اختلف الباحثين الاقتصاديين في تحديد تعريف لعملية الإنتاج وقد تباينت وجهات نظرهم حول ماهيته، بحسب اختلاف المدارس الاقتصادية وانتماءاتهم الفكرية والإيديولوجية ، ومن بين التعاريف التي خص بها هذا المفهوم نذكر ما يلي:
تعرف عملية الإنتاج بانها هي:"عملية المزج بين عوامل الإنتاج المختلفة في بمختلف القطاعات الاقتصادية،

---

[1] –أحمد بن عبدالرحمن الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك ، مبادئ ريادة الأعمال: المفاهيم والتطبيقات الأساسية لغير المختصين، العبيكان للنشر، السعودية ، 2019، ص 13.

[2] – ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة للطباعة و النشر، بيروت، 1981،ص454.

[3] – كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، المؤسسة البنانية للكتاب الأكاديمي، ط 1، لبنان ،2014، ص 37.

من أجل تحقيق ثروة للمجتمع، بواسطة المنتوجات المادية و الخدمات المختلفة"[1]، كما يعرف الإنتاج بأنه :"خلق منفعة أو إضافة منفعة لأي سلعة لتصبح قابلة للإشباع" ، فعملية الإنتاج عملية اجتماعية في أثنائها تقوم العلاقات بين أفراد المجتمع، هذه العلاقات الاجتماعية للإنتاج تقوم على التعاون بين أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم[2].

بمفهوم آخر فإن الإنتاج هو:" كل ما يؤدي إلى إيجاد المنفعة أو إلى زيادتها في صورة سلع أو خدمات، تحويل المواد الخام إلى سلع متنوعة، ونقل السلع من مكان توافرها إلى مكان يندر فيه وجودها، وتخزين المحصول من وقت الحصاد لتوزيع عرضه على مدار العام حسب الحاجة إليه، وغيرها"[3].

هناك ثلاثة مفاهيم على الأقل للإنتاج[4]، وهي:

-**مفهوم ضيق** يبقى فقط كإنتاج يقتصر على خلق السلع المادية، وبالتالي فقط أنشطة القطاعين الأولي (الإنتاج الطبيعي) والثانوي.

-**مفهوم واسع** يعرف بالإنتاج أي نشاط ينتج منفعة، في هذه الحالة، فإن القطاعات التي يتم النظر فيها هي قطاعات أولية وثانوية، وفقا لهذا المفهوم، فإن الإنتاج يعني إنشاء المرافق.

هذا الاختلاف في وجهات النظر بين المفكرين الاقتصاديين حول تحديد تعريف موحد لعملية الإنتاج يدل بالفعل على طبيعة تخصصهم، وباعتبار الاقتصاد السياسي هو علم اجتماعي على هذا النحو، فموضوعه محل عدد من الخلافات الفكرية و عملية الإنتاج من بينها [5].

ثانيا- عناصر الإنتاج:

- تقوم عملية الإنتاج على مقومات وعناصر أساسية لا بد من توفرها حتى تتم هذه العملية، والتي يطلق عليها بعناصر الإنتاج، وهي كل العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية، والتي هي ضرورية للحصول على المنتجات النهائية، وهذه العناصر هي: **الأرض** (التي تستخرج منها المواد الخام) ، **العمل** (الجهد الذي يستخدم لتحويل المادة الخام) ، **رأسمال** (إمكانيات مادية لتحويل المواد الخام إلى منتجات صناعية أو زراعية) ، التنظيم ، وسنوضح كل منها فيما يلي :

---

[1] – العربي دخموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطابع جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2001، ص35.

[2] – ديودار محمد، مرجع سبق ذكره، ص 276.

[3] – عبد الحكيم طلبة مختار ، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر،2013 ،ص 125.

[4] – حسان بقة ، المرجع السابق ، ص ص 40 –41.

[5]- DIOUF Mokhtar, Economie politique pour l'Afrique, Les Nouvelles Éditions Africaines du Sénégal (N.E.A.S.), Dakar, 1991, pp. 35-34.

1- الأرض: يقصد بها الموارد التي لا دخل لعمل الإنسان في إيجادها ويتمكن الإنسان بفضلها من إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها لإشباع حاجاته، وهي كل الموارد (الثروات) الموجودة على سطح الأرض من مائية وحيوانية أو في جوفها من ثروات معدنية وكل الثروات المناخية وكل الثروات الموجودة خارج نطاق الكرة الأرضية والتي فتح غزو الفضاء إمكانية استغلالها، كما أن هذه الموارد لا قيمة لها دون تدخل الإنسان ببذل الجهد الواعي (فكري او بدني) لاستغلالها وتهيئتها لإشباع حاجاته مثل الأراضي الزراعية ، الغابات ، الأنهار ، المعادن.... وغيرها ، ويطلق عليها الاقتصاديون عادة اسم الأرض[1].

والموارد الطبيعية قد تعتبر اقتصادية أو غير اقتصادية، إذا كانت متوفرة بكثرة كما انها صنفان :

*- **موارد طبيعية تتميز بسهولتها وقابليتها للتجدد،** مثل الأنهار، النباتات، الغابات، الحيوانات...الخ .

*- **موارد طبيعية صعبة التجدد، تحتاج لوقت طويل،** مثل المعادن باختلاف أنواعها.

2- العمل: يتثمل في جهد الإنسان سواء العضلي أو الفكري الذي يقوم به الفرد من أجل الإنتاج أو للقيام بنشاط معين مقابل أجر معين [2]، فالعمل هو الجهد الإنساني اللازم للقيام بعملية الإنتاج، وذلك في شكل جهد عضلي أو ذهنية واعي يبذله الانسان ويحس بالألم حين بذله وهدفه هو خلق الأموال ، أي الأشياء التي تشبع الحاجات او من أجل الإنتاج، فلا يدخل فيه عمل الآلات ويتميز العمل كعنصر من عناصر الإنتاج بأنه نشاط واع وإرادي بغرض المساهمة في الإنتاج ، ويظهر من خلال ما سبق أن مفهوم العمل يقوم على العناصر التالية[3]:

-أنه مجهود بشري هادف وواعي.

-يتحدد في اطار العملية الإنتاجية وليس خارجها.

- يتضمن التضحية بالوقت والجهد وتحمل الألم، ولهذا يتطلب تعويض ومقابل لذلك.

أ- أنواع العمل: للعمل نوعين أساسيين هما[4]:

-**العمل البدني:** هو ذلك العمل الذي يستلزم للقيام به بذل مجهود عضلي من طرف الانسان في اطار العملية الانتاجية ، مثل البناء و شق الطرق و .....الخ.

---

[1] - على أحمد صالح ، المرجع السابق ، ص 14.

[2] - صامويل عبود، الاقتصاد السياسي للرأسمالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990 ، ص 5.

[3] - عبد الله قلش ، المرجع السابق، ص 83.

[4] - احمد هني ، دروس للتحليل الاقتصاد الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1993، ص 56.

-**العمل ذهني:** هو ذلك العمل الذي يستلزم للقيام به عندما يتطلب فيه بذل مجهود فكري من طرف الانسان من اجل الحصول على السلع و الخدمات ، مثل الابتكار و الابداع و التحليل و.....الخ.

وعليه فان تقسيم العمل لا يعني الفصل الكامل بين كل نوع من أنواع العمل، إذ غالبا ما يكون هناك تدخل بين الأنواع بعضها البعض أي جهد بدني و الجهد الفكري[1] مثل: انجاز جسر او ناطحة سحاب يحتاج بذل مجهود ذهني و عضلي معا لإتمام المشرع.

ب-مكونات العمل :يعبر العمل عن نشاط واعي يقوم به الإنسان لسد احتياجاته المختلفة ويضم المكونات التالية[2]:

-**موضوع العمل** :كيعتٍ كل ما يعالجه عمل الإنسان وكل ما تقدمه الطبيعة كمواد خام، وهو بذلك كل ما يوجه إليه النشاط الإنساني ومن الممكن أن تكون الأشياء التي تقدمها الطبيعة ذاتها موضوعات للعمل، وبالتالي فإن موضوع العمل المعين يمكن أن يمر بمراحل متعددة من المعالجة وفي جميع هذه المراحل يضاف إليه عمل بشري.

-**قوة العمل** : وهي مجموعة الخصائص الجسمانية والذهنية للإنسان التي يعزى إليها الفضل في قدرته على القيام بالعمل.

-**وسائل العمل** : وتسمى بأدوات الإنتاج وهي الأشياء المادية التي يستخدمها الإنسان في عمله أي قوة العمل كموضوع العمل وأدوات العمل والأشياء الأخرى التي لا تدخل ضمن أدوات العمل وبهذا يستطيع الإنسان معالجة موضوع عمله ويؤثر فيه بناءا على معرفته الخاصة.

3- رأس المال: هو أهم قسم في العملية الإنتاجية ، وعنصر أساسي من عناصر الإنتاج غير البشرية (المادية)، والذي يزداد دوره وأهميته باضطراد في الاقتصاديات الحديثة، ورأس المال هو نتيجة الاقتصاد والتقتير، بمعنى أنه يمكن الحصول عليه بالسعي وراء جمع الأموال وعدم استهلاكها دفعة واحدة.

أ- تعريف رأس المال : يختلف مدلول رأس المال باختلاف الموضوعات التي يتناولها، ويمكن أن نميز بين عدة معاني لرأس المال، فقد يقصد به "مجموعة الأموال المنتجة التي لا يراد بها إشباع حاجة مباشرة"، او يقصد به "مجموعة من الأموال التي تستخدم في عملية الإنتاج من أجل خلق وزيادة المنتوجات ويشمل

---

[1] - البلاوي حازم، المرجع السابق، ص 139.

[2] - طاقة محمد وحسين ، حسين عجلان ، اقتصاديات العمل، ط **1**، إثراء للنشر والتوزيع ،عمان، الاردن، 2008، ص ص 166-167.

رأس المال المنقول كالآلات والعقارات كالأراضي والمباني" [1]، وبصفة عامة **يقصد برأس المال** :"مجموعة غير متجانسة من الأموال التي سبق إنتاجها والتي تستخدم في عملية الإنتاج، من أجل خلق وزيادة إنتاجية المنتجات بنوعيها الاستهلاكي والإنتاجي"، وتشمل أدوات العمل مثل الآلات، والمباني والمواد الأولية والمدخرات النقدية المخصصة للاستثمار.

وهنا نشير الى انه لا يجب خلط الأمر فنربط بين ما يقال عنه رأس مال في المحاسبة والذي يمثل النقود ، و بين رأس مال بالمفهوم الاقتصادي كمورد[2].

ب- أقسام رأس المال: لقد تم تقسيم رأس المال إلى أقسام عديدة، من أبرزها:

1-رأس المال القانوني: يشمل كافة الحقوق والأصول المالية التي تدير لصاحبها دخلا، فرأس المال القانوني يشمل مثلا الديون والحقوق المالية: كحق الملكية كالأسهم والسندات، والأرض التي تعد رأس مال بالمفهوم القانوني، رغم أنها تعد من الموارد بالمفهوم الفني الاقتصادي [3].

2-رأس المال المحاسبي: المقصود برأس المال المحاسبي القيمة النقدية لأموال المشروعات (رأس المال بالمعنى الفني)، و التي تحتفظ بثبات قيمتها، عن طريق استخدام طريقة خصم الاستهلاك، و يشمل مجموعة الأموال المستعملة للإنتاج سلعة ما، و يمكن التمييز، في نطاق رأس المال العيني كذلك، بين رأس المال الثابت، ورأس المال المتداول[4].

*-**رأس المال ثابت** : ويقصد به ذلك الذي لا يستهلك باستعماله مرة واحدة في الإنتاج، ولكن يستهلك مرات عديدة مثل المباني والآلات والعتاد، حيث يدخل في أكثر من عملية إنتاجية.

*- **رأس المال المتداول:** فهو الذي يستهلك بالاستعمال مرة واحدة فقط، مثل المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج كالبذور والأسمدة والفحم والقطن وغيرها من المواد.

ج- تكوين رأس المال: يتكون عن طريق الادخار والاستثمار. وأنه لا غنى عن هذين الطريقين من تكوين رأس المال داخل العملية الإنتاجية أو داخل المجتمع.

---

[1] - أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط 1،دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص 13.

[2] - خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 29.

[3] - حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص 209.

[4] - بوطبالة معمر، محاضرات الاقتصاد السياسي، مقدمة لطلبة السنة الأولى حقوق ، كلية الحقوق ، جامعة قسنطينة 1 ،2019-2029 ، ص 27.

1-الادخار :

الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، ويعبر عنه بفائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية، لذلك يطلق بعضهم على الادخار لفظ "الفائض"[1]، وحسب "شام بيتر" الادخار هو تجنيب جزء من الدخل بقصد الاستهلاك أو الاستثمار في المستقبل، ويعرفه " **مريو مريني**" بأنه ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك، بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات[2].

وعليه فالادخار يعني اقتطاع جزء من الدخل الذي يحصل عليه الفرد وعدم إنفاقه أي الامتناع عن استهلاكه، ويكون ذلك إما باكتنازه أو بإيداعه في إحدى البنوك أو شراء سندات أو أسهم.

أ- أنواع الادخار: هناك نوعين من الادخار[3]:

1)- الادخار الإجباري: وهو ادخار يجبر عليه الأفراد نتيجة لمقتضيات قانونية أو لقرارات الشركات ، او عن طريق ما تفرضه الدولة م ، مثل: الادخار عن طريق الضرائب، الادخار التقاعدي، ادخار الشركات، ... الخ.

2)- الادخار الاختياري: هو الادخار الحر الذي يقوم به الفرد طوعا واستجابة لإرادته ورغبته نتيجة لموازنته بين وضعين إنفاق الدخل أو إمساكه عن هذا الإنفاق، مثل: ادخار الأفراد ما يزيد عن الاستهلاك لوقت الحاجة أو من أجل إقامة مشروع ما.

ب- عوامل الادخار: بما أن الادخار يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك فإن العوامل المحددة له ستكون نفسها تلك المحددة للاستهلاك، فالعوامل التي تزيد من الاستهلاك ستقلل من الادخار، والعوامل التي تقلل من الاستهلاك ستزيد من الادخار، وعليه يتوقف حجم المدخرات على عوامل تتمثل فيما يلي[4]:

1)- العوامل الشخصية: تعد الرغبة الشخصية الدافع الأول في تجميع المال في شكل مدخرات بهدف مواجهة اضطرابات مستقبلية غير موقعة و كذلك من اجل الرفع من المستوى المعيشي، كما قد تكون الغاية

---

[1] – حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص127.

[2] – محمد حربي، موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ، ص 134.

[3] – محمد مروان، محمد ظافر، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي جزئي وكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 112.

[4] – بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، ط 1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 76.

هي توظيف هذه المدخرات في مجال التجارة او المضاربة لزيادة حجم الادخار في المستقبل .

2)- العوامل الموضوعية: وهي تتمثل فيما يلي:

-**مستوى الدخل:** تتحقق الزيادة في الادخار لدى الأفراد كلما زاد مستوى الدخل والعكس صحيح.

-**معدل الفائدة:** الذي تمنحه البنوك للمدخرين حيث كلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما شجع الأفراد على الادخار بدل الاستهلاك.

-**طريقة توزيع الدخل الوطني:** الطبقة الغنية هي التي تستطيع أن تدخر بعكس الطبقة الفقيرة التي تنفق معظم دخلها في الاستهلاك، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الادخار.

-**تنبؤ الأفراد بحركات الأسعار وتغيرات الدخل:** إذا تبين للأفراد بأن الأسعار سترتفع فإن هذا التقدير سوف يدفع الأفراد إلى الزيادة في الاستهلاك وهذا يؤدي لانخفاض الادخار وعندما يتوقعون أن دخلهم سيرتفع فإنهم يقلصون الاستهلاك مما يؤدي إلى ارتفاع الادخار.

2- الاكتناز:

أ-تعريف الاكتناز : المقصود به : المال المدخر من المال الفائض عن الاستعمال و التبادل فالمال المكتنز زائد عن حاجة الفرد دون تنمية و استثمار و الاستفادة منه [1]، و يعبر الاكتناز عن احتجاز جزء من الدخل سواء نقدي أو عيني بعيدا عن دورة النشاط الاقتصادي، فهو تلك الرغبة في الاحتفاظ بالثروة – وهذا ما يشابه رأي الفقيه كينز عن تفضيل السيولة- وهذا بهدف دفع المخاطر النقدية أو الاقتصادية أو السياسية، فالادخار والاستهلاك هما بديلا للاكتناز.

ب-صور الاكتناز : ويتخذ الاكتناز عدة صور منها احتفاظ الأفراد بالذهب أو العملات الأجنبية وكذلك المبالغ السائلة في صورة نقود يحتفظ بها قطاع الأعمال المنظم[2]، كما يمكن أن يكون الاكتناز في صورة نقود يحتفظ بها الأفراد لمدة قصيرة جدا مثل احتفاظ الموظف بمرتبه لإنفاقه طوال الشهر – الادخار الاحتياطي- احتياطيا لمواجهة الحاجة للاستهلاك في المستقبل.

جـ-عوامل الاكتناز: يؤكد التحميل الاقتصادية صادي والاجتماعي أنو توجد ثلاثة دوافع رئيسية للاكتناز[3]:

1)-دافع المضاربة: فمن يكتنز ذهبا أو نقودا كالعملة الصعبة لفترة زمنية يطمع في تحقيق أرباح مستقبلية

---

[1] – سعيد فكرة، تكوين راس المال واستثماره من وجهة نظر الفقه ، مجلة الاحياء العدد 9، 2005، جامعة باتنة ،الجزائر ، ص 57.

[2] – شوام بوشامة، مدخل في اقتصاد العام، ج 1 ، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر ،2000، ص28.

[3] – شوام بوشامة، المرجع السابق ، ص30.

نتيجة ارتفاع أسعارها.

2)-العادات والتقاليد: يمكن ان تأثر على زيادة معدل الاكتناز ، مثل : اكتناز الذهب عند النساء.

3)-مستوى النشاط الاقتصادية: يزداد الاكتناز في فترات عدم الاستقرار الاقتصادية والاجتماعي والسياسي وهذا ما يحدث في ظروف الحرب والأزمات الاقتصادية.

3-الاستثمار: لا يكفي الادخار وحده لتكوين رأس المال، وإنما يجب أن توجه المدخرات إلى مشروعات تعمل على إنتاج رؤوس الأموال باستثمار ادخاره في مشروع خاص أو مشترك.

أ-تعريف الاستثمار:

الاستثمار مصطلح لغوي له تعريف، و مفهوم خاص فهو مشتق من الثمر أي حمل الشجر، وأثمر الشجر خرج ثمره، وأثمر الرجل معناه كثر ماله، أو بمعنى الذهب و الفضة و ثمّر ماله معناه نماه [1]، و على ضوء ذلك فقد عرف مجمع اللغة العربية الاستثمار، بأنه " استخدام الأموال في الإنتاج، إما مباشر بشراء الآلات و المواد الأولية، وإما بطريق غير مباشر كشراء السندات و الأسهم" [2]، ولما كان الاستثمار عملية مركبة تجمع بين عناصر اقتصادية و أخرى قانونية، فمن الضروري الوقوف على مفهوم الاستثمار لدى الاقتصاديين حيث عرفوا الاستثمار، بأنه " قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية، والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"[3].

ب-أنواع الاستثمار[4]: هناك أنواع كثيرة من الاستثمارات، تتنوع باختلاف معايير وأسس تقسيمها.

1- من حيث نطاق الاستثمار: ونجد منه نوعين هما:

-الاستثمار الأجنبي: إن المعيار الذي يضفي صفة الأجنبي على الاستثمار هو مركز إقامة المستثمر ولس جنسيته، بحيث يعتبر أجنبيا كل استثمار ينجز في بلد ما من طرف شخص غير مقيم أو يتمتع بجنسية أجنبية ، واذا كان المستثمر يهتم بالإقامة ومقر السكن وموقع الاستثمار ،فان قوانين الاستثمار تعتمد أساسا على عنصر الرقابة والمصلحة لتحديد الاستثمار الأجنبي.

---

[1] -ابن منظور، لسان العرب، قاموس عربي، من إنتاج فليبس ، 1994، باب التاء، مادة ثمر.

[2] -أحمد شرف الدين، استثمار المال العربي (تأثير فكرته الاقتصادية في قواعد قانونية ،) مجلة غرفة الإسكندرية التجارية، العدد 436، الإسكندرية، يناير – فبراير ،1985، ص40.

[3] -أحمد شرف الدين، المرجع السابق، ص 40.

[4] – بهناس رضا ، محاضرات في قانون الاستثمار ، مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون الاعمال ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الجلفة ، 2023-2024، ص 17-18.

- **الاستثمار المحلي:** إن ربط الاستثمار بالاقتصاد الوطني لدولة معينة يقوم عادة على معيار الجنسية عندما يتعلق الأمر بالأشخاص الطبيعيين وموقع الاستثمار والمركز الاجتماعي عندما يتعلق الأمر بالأشخاص الاعتباريين، فلا يوجد أي معيار واضح ومحدد لا في القانون الدولي ولا في القانون الداخلي للتمييز بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي.

2- من حيث طبيعة الاستثمار: وهو نوعين:

-**الاستثمار غير المباشر:** وهو الذي يساهم فه الأجنبي في رأسمال المؤسسة دون أن يكون له أي نفوذ على إدارتها و تسييرها ، وهذه المساهمة الجزئية في رأس مال المؤسسة و تكون في شكل أسهم أو منح قروض على المدى المتوسط.

-**الاستثمار المباشر:** هنا المستثمر يبحث عن سلطة القرار الحقيقية والفعلية في تسيير المؤسسة سواء كان مالكا للمشروع الأجنبي صفة جزئية أو كلية ،فكلمة المباشر مصطلح اقتصاد لا يقتصر على المساهمة المالة ولكن يشمل أيضا رقابة المستثمر لنشاط المؤسسة أو سلطة اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

ج- أهداف الاستثمار: تختلف أهداف الاستثمار على حسب الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار فقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة ، و قد يكون الهدف منها هو تحقيق النفع العام كما هو الحال في تحقيق أعلى عائد ممكن قل مخاطرة ممكنة ، و هو ما يسمح للمستثمر بمواصلة مشروعه الاستثماري، المشاريع العامة، و تتلخص أهم أهداف الاستثمار في[1]:

- تحقيق العائد، ومهما يكن نوع الاستثمار فمن الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.
- استمرار تدفق السيولة النقدية المناسبة لتغطية متطلبات العملية الإنتاجية.
- تكوين الثروة وتنميتها ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك الجاري أو الحالي على أمل تكوين الثروة في المستقبل.
- المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع وذلك عن طريق اختيار البديل الاستثماري الذي يحقق أعلى عائد و أقل درجة من المخاطر .
- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة الحاجات، وذلك بأن يسعى المستثمر إلى تحقيق الدخل في المستقبل.

[1] – حسان بقة ، المرجع السابق ، ص 49.

- حقيق أعلى عائد ممكن باقل مخاطرة ممكنة ، و هو ما يسمح للمستثمر بمواصلة مشروعه الاستثماري.
- المحافظة على قيمة الموجودات، عندما يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض موجوداته وثرواته.

4- التنظيم: لقد أضاف الفقه "مارشال" إلى عوامل الإنتاج التقليدية عاملا رابعا وهو التنظيم.

أ-تعريف التنظيم: ويقصد بالتنظيم:" تنظيم عملية الإنتاج، وهو وظيفة يتولى مسؤولية تنظيم الإنتاج المنظم الذي يمثل شخص طبيعي أو معنوي وتتمثل وظيفته في العمل على التوفيق بين عناصر الإنتاج في ضوء التنبؤات التي يجريها عن اتجاهات الطلب على منتجاته" [1]، وذلك بالنسب اللازمة لإنتاج السلعة أو الخدمة بقصد الحصول على الربح، ولأن المنظم ينتج للسوق فإنه يتعرض للمخاطر من خلال العوامل التي تحكم طلب المستهلك أو أثمان السلع والخدمات الداخلة في العملية الإنتاجية، ولهذا فإن الصفة التي يجب توفرها ابتداء في المنظمين هي قدرتهم على التنبؤ بأحوال طلب وعرض السلع وآثار إنشاء مشروع ما[2].

ب- الخصائص المنظم: المنظم سواء كان شخصا مفردا أو مجموعة من الأفراد يجب أن تتوافر لديهم مجموعة من الخصائص هي:

1- القدرة على تجميع وتنسيق عناصر الإنتاج.

2- القدرة على الإبداع والابتكار والرغبة في خلق شيء جديد.

3- الرغبة في التفوق وحب التنافس واثبات الوجود.

4- الاستعداد لتحمل الصراعات والمخاطر المختلفة من بينها احتمال خسارته لرأسماله " جزئيا أو كميا."

5- السعي لي تحقيق الربح.

6- القدرة على اتخاذ القرارات المصيرية.

جـ-مهام المنظم : يقوم المنظم بهذا العمل عادة توقعا لحجم الطلب وتحقيق قدرا من الربح. فالمنظم مفهوم أساسي في علم الاقتصاد، لكونه الشخص الذي يخطط ويتحمل المخاطر، ولعل من اهم مهامه نذكر[3]:

-تنسيق كتنظيم عناصر الانتاج الاخرى من خلال تحديد موقع وشكل وحجم المشروع.

---

[1] – سعد بن حمدان اللحياني ، المرجع سابق، ص 41.

[2]– عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 272.

[3] –محمود الوادي و اخرون ، الأساس في علم الاقتصاد ، ط 1، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2007، ص 52.

-رسم السياسات الاقتصادية للمشروع المقدرة على اتخاذ القرارات اللازمة لذلك.

-تحديد كمية كنوعية الانتاج.

-التجديد والابتكار في العملية الانتاجية .

ويعتقد الكثير من علماء الاقتصاد السياسي أن التنظيم يشكل عاملا رابعا في الإنتاج يسمى المؤسسة أو المشروع، وهو عامل لا تكون أي فاعلية للعوامل الأخرى من غير وجوده[1].

الفرع الثاني: عملية المبادلة:

- ان الإنسان يهدف في نشاطه الاقتصادي لإشباع حاجاته المتعددة معتمدا على ما يوفره بنفسه أو ما يقدمه له غيره من أفراد المجتمع من سلع وخدمات، وما يميز تطور المجتمعات هو تنوع هذه الحاجات واعتماد الناس على بعضهم البعض لتوفير حاجاتهم، من خلال نطاق التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد. ولقد أدى اتساع تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج إلى زيادة التبادل.

أولا- تعريف التبادل: يقصد بالتبادل هو :" تبادل المنتجات بالمقابل، حيث يستطيع الفرد أن يشبع حاجاته المختلفة عن طريق المبادلة بما يخصص لإنتاجه مع ما ينتجه غيره من الأفراد، ويستعمل الأفراد في مبادلاتهم النقود التي حلت محل المقايضة، فالنقود أداة للمبادلة ومقياس للقيمة وأداة للاستثمار" [2]، و تعرف عملية التبادل أيضا بانها هي :"عملية التنازل عن شيء مقابل الحصول على شيء آخر وهي بمثابة همزة الوصل التي تربط بين منتج السلعة ومستهلكها"[3] .

ثانيا- أنواع إنتاج المبادلة: إن هدف النشاط الاقتصادي للإنسان لم يكن في مختلف مراحل تطور الإشباع المباشر فقط لحاجات الأفراد أو عائلته والمنتجين، لذلك نجد نوعين للإنتاج يجب أن نميز بينهما[4]:

1- الإنتاج الطبيعي: هو إنتاج قصد الإشباع المباشر لحاجات الأفراد المنتجين (أي من أجل إشباع حاجات الإنسان أو عائلته)، وقد مر الإنتاج الطبيعي بمراحل تاريخية تمثلت في **المقايضة** هو نظام يتم

---

[1]- عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص ص 79-84.

[2] - زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، أسامة محمد الفولى، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ،2000، ص 205.

[3] - سهام عبد الكريم ، محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد ، مقدمة لطلبة السنة الأولى ليسانس علوم اقتصادية ، جامعة البليدة 2 ، 2022-2023، ص 11.

[4] - للمزيد من التفاصيل انظر : حسان بقة ، المرجع السابق ، ص 52-53.

عبره تبادل البضائع أو الخدمات مباشرة بسلع أو خدمات أخرى دون استخدام وسيلة تبادل مثل المال.

2- الإنتاج بقصد المبادلة: يقصد به أن تطور أسلوب الإنتاج أدى إلى وجود فائض اقتصادي، وهو الأمر الذي أدى إلى ضرورة توجه هذا الفائض في الإنتاج إلى المبادلة في السوق.

ثالثا- أنواع المبادلة: للإنتاج بقصد المبادلة صورتين هما[1]:

1-إنتاج المبادلة البسيطة: وفيه يقوم المنتج الذي يملك وسائل إنتاج محدودة في بيع السلع التي ينتجها، ويستخدم المدخول المتحصل عليه في بيع تلك المنتوجات لشراء سلع أخرى يقوم باستعمالها إما في إشباع حاجاته استهلاكها نهائيا أو في الإنتاج، وبالتالي فعملية المبادلة البسيط تتمثل في التخلي عن السلعة في مقابل النقود ثم التخلي عن النقود مقابل السلع (سلعة ـــ نقود ـــ سلعة).

2-إنتاج المبادلة الرأسمالية: هذه العملية تتم من خلال دورة رأسمال المنتج، عبر ثلاثة مراحل هي:

المرحلة الأولى: يقوم صاحب الرأسمال باستخدامه في شراء وسائل الإنتاج.

المرحلة الثانية: يقوم باستخدام وسائل الإنتاج في إنتاج سلعة معينة.

المرحلة الثالثة: يقوم المنتج ببيع السلع التي ينتجها في السوق ليحصل على نقود اكثر (الربح).

وعليه يتمثل الإنتاج في عملية المبادلة الرأسمالي بالتخلي عن النقود في مقابل السلعة ثم التخلي عن السلعة مقابل النقود (نقود ـــ سلعة ـــ نقود أكثر).

رابعا- وسائل إنتاج المبادلة:

- يستعمل الأفراد في مبادلاتهم النقود محل المقايضة التي عرفها المجتمع البشري في بداية الأمر، حيث كانت مبادلة الأفراد للسلع والخدمات فيما بينهم، ولكن مع تطور هذا الأخير اتضح عجز المقايضة عن الوفاء بحاجات الأفراد، وهو ما أوجب انتقال المجتمع إلى مرحلة اختيار وسيلة معينة ذات قبول عام بين الأفراد في المبادلة، وهي النقود.

-**النقود:** هي كل وسيط للمبادلة تتمتع بقبول عام للوفاء بالالتزامات داخل الوطن، وهي تقوم بدور أساسي في النظم الاقتصادية ألا وهو تسهيل مبادلة السلع والخدمات وتوسيع نطاق التبادل، فمن جهة تمنح النقود للمستهلك قوة شرائية تمكنه من إشباع حاجاته العاجلة والآجلة كما أنها تمكن المنتج من الإنفاق على السلع

[1] - غسان قسام دواد اللامي، أمية شكرولي البياتي، إدارة الإنتاج والعمليات- مرتكزات معرفية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 39.

وبيعها في الأسواق، وهي أيضا وحدة اكتساب وأداة ادخار[1].

خامسا- أهمية المبادلة: تكتسي المبادلة أهمية كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، إذ يمكن إيجاز أهميتها فيما يلي[2]:

- تمكين المنتجين من بيع جميع السلع والخدمات.
- تمكين المستهلكين من استعمال واستهلاك السلع والخدمات التي يريدون الحصول عليها.
- استمرار الدورة الاقتصادية أي تدفق التيارات السلعية والنقدية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.
- معرفة المستوى الاجتماعي والاقتصادي لفئات المجتمع.
- معرفة درجة تلبية السلع لحاجات الأفراد.

الفرع الثالث: عملية الاستهلاك:

عرف الاستهلاك تطورات نظرية هامة بفضل علماء الاقتصاد، وأبرز من وظف هذا المصطلح هو الاقتصادي الإنجليزي "**كينز J.M.Keynes**" الذي وضع أسس النظام الاقتصادي الجديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، في كتابه المشهور "**النظرية العامة للعمل و الفائدة و النقود** " حيث حلل "**كنيز**" العلاقة بين إجمالي الاستهلاك للعائلات ومستوى الدخل الوطني في إطار خطته الرامية إلى تشغيل اليد العاملة بفضل إنعاش الاستثمار، وقد اتبع الاقتصاديون نهجه في دراستهم الاقتصادية.

أولا- تعريف الاستهلاك: هو عملية اقتصادية تمكن الأفراد من إشباع الحاجات الاقتصادية، والذي يأخذ صورة سلعة أو خدمة، وتؤدي عملية الاستهلاك في نفس الوقت إلى القضاء على المواد والخدمات المستهلكة، ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية .

يعرف الاستهلاك على انه :" الاستعمال النهائي للسلع او الخدمات لإشباع حاجة ملحة ، او بمعنى اخر ما يفني السلعة في المرحلة الأخيرة"[3]، كما عرفه "**Bradley**" : "على انه الانفاق من قبل المستهلكين على السلع و الخدمات النهائية"[4]، و يعرف كذلك على انه:" الجزء المستقطع من الدخل و الذي يمكن انفاقه على شراء السلع و الخدمات لإشباع حاجات و رغبات المستهلك"[5].

---

[1] – زينب حسين عوض الله، واخرون ، المرجع السابق ، ص 209.

[2] – سهام عبد الكريم ، المرجع السابق، ص 11.

[3] –طاهر حيدر جردان، مبادئ الاقتصاد ، دار المستقبل للنشر ، ط 1 ، الأردن ، 1997، ص 113.

[4]- S . L .Slavin , Maccroeconomics , McGraw _Hill , Irwin , 8th ,ed,2008 , p494 .

[5] –محمود الوادي و اخرون ، الأساس في علم الاقتصاد ، دار البازوري، الأردن ، 2007، ص 225.

-ومن خلال ما تقدم نستنتج ان الاستهلاك هو احد مكونات الناتج القومي لاي بلد كما انه احد مؤشرات الرفاهية في المجتمع وان الاستهلاك عبارة عن الاشباع المباشر لرغبات الافراد عن طريق الموارد و بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع الاستهلاك الا انه خلاصتها واحدة ان الدخل هو المحدد الأساسي لحجم الانفاق الاستهلاكي.

ثانيا- أنواع الاستهلاك: يمكن التمييز بين عدة أنواع من الاستهلاك بالنظر إلى المعايير التي تستخدم في ذلك، كاعتماده على الغرض من الاستهلاك، طريقة إشباع الحاجات، ومن بين تلك الأنواع ما يلي:

1-الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط: يمكن التمييز هنا بين نوعين من الاستهلاك كما يلي[1]:

*-**الاستهلاك النهائي:** وهو استخدام السلع والخدمات لإشباع الحاجات والرغبات بشكل مباشر، أي الاستهلاك غير إنتاجي كاللباس والأكل.

* -**الاستهلاك الوسيط:** وهو إعادة استخدام جزء من السلع والخدمات في العملية الإنتاجية، أي استعمال السلع والخدمات لإنتاج منتجات أخرى، فهو استهلاك غير مباشر، كاستهلاك المواد نصف مصنعة في إنتاج سلعة أخرى، استخدام الفاكهة في صناعة المربى والعصائر وغيرها.

2- الاستهلاك السلعي والاستهلاك الخدماتي: يمكن التمييز هنا بين نوعين من الاستهلاك كما يلي[2]:

*-**الاستهلاك السلعي:** هو استخدام لما له وجود مادي، مثل السكر والحليب لإشباع حاجات الفرد من الغذاء، أو كاستخدام الملابس أو الأثاث وغيرها من مجموعة السلع.

*-**الاستهلاك الخدماتي:** هو استخدام ما ليس له وجود مادي مثل النقل، التعليم، العلاج، وغيرها من مجموع الخدمات.

3- الاستهلاك الفردي والاستهلاك الجماعي: يمكن التمييز هنا بين نوعين من الاستهلاك كما يلي[3]:

*- **الاستهلاك الفردي:** وهو استهلاك القطاع العائلي، أو هو ذلك الجزء من الإنفاق الذي يخصص للاستهلاك العائلي أو الفردي، أي هو ذلك الاستهلاك الذي يتعلق بعملية إشباع الحاجات والرغبات الخاصة بالأفراد والعائلات والمؤسسات، حيث يأخذ النزعة الفردية في إشباع الحاجات والرغبات، كالغذاء، واللباس.

---

[1] - عبد الله قلش، مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد ، مقدمة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك علوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2020-2021، ص 99.

[2] -شهرازد مغدوري، مطبوعة بعنوان مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2 ،2021-2022 ، ص 85.

[3] -عبد الله قلش، المرجع السابق ، ص 99.

*-**الاستهلاك الجماعي:** وهو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي بمقابل أو بدون مقابل، أي هو ذلك النوع من الاستهلاك الذي يخص الجماعات أو المجتمع ككل بشكل عام، فهو يتعلق بعملية إشباع الحاجات والرغبات العامة الخاصة بالمجتمع ككل، حيث تشترك فئة كبيرة أو جميع أفراد المجتمع في هذا النوع من الاستهلاك، مثل الأمن، الصحة، والتعليم وغيرها.

4- الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي: يمكن التمييز هنا بين نوعين من الاستهلاك كما يلي[1]:

*- **الاستهلاك الخاص:** هو ذلك الاستهلاك الذي يقوم به الأفراد والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى تحقيق الربح مثل الجمعيات الخيرية.

*- **الاستهلاك الحكومي:** هو ذلك الاستهلاك الذي تقوم به السلطات العامة في المجتمع على اختلاف أشكالها، وهو يشمل السلع والخدمات التي تحتاجها هذه السلطات لمواصلة تسيير المرافق العامة التي تتولى إدارتها، مثل: المدارس، المستشفيات.

ثالثا- أنواع المستهلكين: يمكن تقسيم المستهلكين إلى عدة أنواع، ومنها ما يلي[2]:

1-المستهلك النهائي: يتمثل في الفرد الذي يقوم بشراء السلع او الخدمة بغرض الاستغلال و الاستخدام ، وفي هذه الحالة نجد المستهلك في هذا المستوى يشتري بكميات محدودة ، معلوماته محصورة بالنسبة للسلع والخدمات التي يرغب فيها بالإضافة الى هذا فهو يتأثر بالعديد من العوامل النفسية الاجتماعية .

2-المستهلك الصناعي: يتمثل في المؤسسات و الوحدات بنوعيها العام و الخاص ، والتي تعمل على شراء سلع خالصة الصنع، وذلك لأجل استغلالها في انتاج سلع ومواد خام و تعمل بالمقابل على بيعها لتحقيق أرباح ، وفي هذا المستوى نجد ان الكميات التي يقتنيها هذا المستهلك تكون كبيرة معتمدا على معلوماته الوافرة حول كل السلع.

3-المستهلك الوسيط: يمكن ان يكون فردا او منظمة ، حيث يقوم هذا المستهلك بشراء السلع و الخدمات بغرض إعادة بيعها لتحقيق منفعة معينة ، غالبا ما تتمثل في تحقيق الأرباح.

رابعا- العوامل المؤثرة على الاستهلاك: وهناك جملة من العوامل التي تؤثر في السلوك الشرائي للمستهلك، منها عوامل ذاتية وأخرى موضوعية ، سنحاول ذكرها باختصار كما يلي :

---

[1] -نصر ضو، الاستهلاك العائلي والنظريات المفسرة له، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،2013 ،المجلد 06 ،العدد02 ، ص 313-302.

[2]- كلاخي لطيفة ، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد ، مقدمة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تيارت، 2020-2021 ، ص 72.

1-العوامل الذاتية: هي عبارة عن العوامل التي تؤدي إلى ميل الأفراد للامتناع عن الإنفاق من دخولهم وتكون مرتبطة بالاحتياط للمستقبل، وبعد النظر والتقدير واستغلال فرص الاستثمار، ويمكن اختصار هذه العوامل فيما يلي[1]:

-الرغبة في تكوين احتياطي للأحداث الطارئة .

-إيجاد ظروف أحسن في المستقبل مثل تحسين ظروف العي لمرحلة الكبر، أو تعليم الأولاد، أو ما شابه.

-القيام بالمضاربة في أسواق الأوراق المالية كلما كانت الفرصة مواتية، أو الاستثمار بأي شكل آخر.

-تكوين احتياطي لمواجهة الظروف الطارئة وغير المتوقعة.

-التمتع باستهلاك حقيقي اكبر في المستقبل والرغبة في العيش في مستوى أفضل.

-الادخار لتحقيق غايات المضاربة والمتاجرة.

2- العوامل الموضوعية : وهي المتغيرات الكمية التي تؤثر مباشرة على القدرة الشرائية وحجم الإنفاق[2]:

-**الثروة** :عند زيادة الثروة نجد أن الاستهلاك يزيد حتى وإن لم يتغير الدخل، أي أن الفرد سينفق أكثر من السابق، وهذا بدوره يؤدي إلى انتقال منحنى الاستهلاك والعكس صحيح في حالة انخفاض الثروة.

-**الدخل** :يلعب الدخل دورا هاما في تحديد استهلاك الأفراد فبزيادته يزداد الاستهلاك والعكس صحيح، فأصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة ينفقون أكثر على عناصر الاستهلاك الشخصية كالغذاء واللباس، بينما الأكثر دخلا ينفقون على عناصر أخرى بمستوى أعلى كالسفر، الترفيه وغيرها.

-**مستوى الأسعار** :اتجاه مستوى الأسعار إلى الانخفاض سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للأصول السائلة أي القوة الشرائية للثروة، وسيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الدخل الذي يخصص للاستهلاك، والعكس صحيح مع ارتفاع مستوى الأسعار.

-**معدل الفائدة** :إن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى انتقال منحنى الاستهلاك إلى الأسفل، بمعنى أنه عند نفس مستوى الدخل السابق تنخفض الكميات الاستهلاكية، وعندما تنخفض أسعار الفائدة سيؤدي ذلك على انتقال منحنى الاستهلاك إلى أعلى وبالتالي زيادة الكميات الاستهلاكية.

---

[1] -مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الرواد، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2014 ، ص 111.

[2] - حنان شطيبي ، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2017-2018، ص 72-74.

-**التوقعات** :تؤثر التوقعات والتنبؤات الخاصة بالدخل والأسعار والثروة على معدلات الاستهلاك، وبشكل عام كلما كانت التوقعات متفائلة حول الدخل والثروة، كلما ازداد الاستهلاك عند الأفراد، والعكس صحيح، فالتوقعات المتشائمة تدعو إلى تقليل الاستهلاك، والميل أكثر نحو الادخار.

-**الضرائب** :يتأثر الدخل المتاح للأف ارد بمستوى الضرائب الشخصية، ذلك أن أي زيادة في معدلات الضرائب تقلل من الدخل المتاح للمستهلكين، مما يجعلهم يخفضون استهلاكهم، ومن ناحية أخرى فإن تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة استهلاكهم الجاري.

-**السياسة المالية** :يقصد بالسياسة المالية تلك الإجراءات التي تتبعها الدولة للتأثير على سير المعاملات في الدائرة الاقتصادية، فزيادة النفقات الحكومية خاصة على كتلة الأجور سيؤدي إلى خلق طلب إضافي على إنتاج السلع والخدمات ويرتبط ذلك بزيادة استهلاك الأفراد للسلع والخدمات المنتجة.

●**العادات والتقاليد** :يتعلق هذا العامل بخصائص كل مجتمع من المجتمعات فيما يتعلق بعاداته وتقاليده وثقافته وطقوسه الدينية والوطنية ويؤثر ذلك على العادات الاستهلاكية لكل مجتمع، فتكون الميول الاستهلاكية مختلفة من مجتمع إلى آخر.

الفصل الثاني:
تطور الفكر الاقتصادي

إذا كان الإنسان قد مارس النشاط الاقتصادي منذ القدم وانشغاله بتحقيق حاجاته وحاجات أسرته وأقرانه في المجتمع، فإن الفكر الاقتصادي على العكس من ذلك لم ينشأ لا مع استقرار الإنسان ولا بممارسته للنشاط الاقتصادي، بل وإنه لم يفكر تفكيرا اقتصاديا في العصور القديمة إلا في إطار فلسفي، ثم بدأ البحث عن حل المشكلات الاقتصادية بطريقة عقلية في العصور الوسطى، ولكن تحت تأثير الدراسات الدينية. لينطلق الفكر الاقتصادي الفعلي بأكثر شمولية وتعمق بعد القرن الخامس عشر[1].

يتضمن هذا الفصل إلقاء الضوء على تاريخ الفكر الاقتصادي بصورة إجمالية وموجزة حتى يستطيع القارئ أن يدرك طبيعة تطور الفكر الاقتصادي وأسبابه ونتائجه في كل مرحلة من مراحله، بل يمكن القول أن تاريخ الفكر الاقتصادي يعد جسرا يصل عراقة علم الاقتصاد السياسي بحداثته. فالحكمة وليدة جهد الماضي، وهكذا الحقيقة في سيرها وتطورها. وكل محاولة فكرية أصيلة، أيا كانت الانتقادات التي وجهت لها، تعد لبنة في مسيرة التطور والوصول إلى الحقيقة، فلولا التجاريون لما كان الطبيعيون، ولولاهما معا لما كان "**آدم سميث**" ولولا الجميع لما كان تراثنا الفكري في الوقت الحاضر[2]، وهذا ما سنحاول بيانه في هذا الفصل من خلال عرض أهم الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة (المبحث الأول)، مرورا بالعصور الوسطى (المبحث الثاني)، وصولا الى أهم الأفكار الاقتصادية في العصر الحديث (المبحث الثالث).

---

[1]– كبه إبراهيم، دراسات في الاقتصاد وتاريخ الفكر الاقتصادي، ط 1 ، ج 1، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1970، ص 16.

[2]– النجار سعيد، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص 8.

المبحث الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديم

عرف الإنسان النشاط الاقتصادي في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك منذ زمن بعيد جدا، كان يحاول تنظيم نشاطه الاقتصادي من خلال السيطرة على الطبيعة لتأمين حاجاته المختلفة، ولقد شكلت الحروب المصدر الرئيسي بمد المجتمعات بالعبيد، حيث أن الحضارة اليونانية وغيرها من الحاضرات القديمة اعتمدت على العبيد إذ كان للرقيق أهمية كبيرة في النظام الاجتماعي والاقتصادي لتلك الفترة وكما قال " انجلز " أنه بدون نظام الرق ما قامت دولة اليونان، ولما بلغت من الفن والعلم ما بلغته، ولما قامت الإمبراطورية الرومانية، وبالتالي لما قامت أوربا الحديثة.

و لا توجد دراسات صريحة متعلقة بالأفكار الاقتصادية في العصور القديمة، بل مجرد انطباعات لم يكن لها وجود مستقل عن الأفكار الأخرى احتوتها الكتب القديمة، متعلقة بالوقائع التي كان يعيشها المجتمع في ذلك الزمن، أضف إلى ذلك أنها آراء إيديولوجية فلسفية بعيدة عن التحليل العلمي السليم[1].

ظل الفكر الاقتصادي وحتى بداية العصر الحديث مختلطا بالفكر الديني والفلسفي والأخلاقي، وكانت ميزة الفكر الإنساني حول الظواهر الاجتماعية مرتبطا بأفكار غيبية، وجملة من الانطباعات البسيطة التي حاولت أن تقدم وصفا للواقع الاقتصادي في كل مرحلة معينة، و لذلك يصعب القول بأن ثمة فكر اقتصادي علمي قد قام في هذه المرحلة[2].

وعلى هذا سوف نتطرق إلى كل من الحضارة اليونانية والرومانية في نظام العبودية كما يلي[3]:

المطلب الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية:

عرفت الحضارات القديمة في الشرق ازدهار كبيراً مما يوحي بوجود تنظيم اقتصادي واجتماعي دقيق.

وكانت هذه الحضارات (الحضارة المصرية القديمة، البابليين، الحضارة الصينية) تمتاز بالمركزية والزراعة المتقدمة والمنظمة وسيطرة الدولة على تنظيم الحياة الاقتصادية وخاصة تنظيم الري – في مصر والعراق– ولكن لا توجد وثائق كافية لمعرفة الفكر الاقتصادي في هذه الحضارات رغم وجود بعض الأفكار عن الملكية وتنظيمها في قانون حمورابي لكن هذا يهم فقط الجانب القانوني والديني وليس الجانب

---

[1]– دويدار محمد، المرجع السابق، ص 65.

[2] –حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط 1، دار الشروق، القاهرة ،1995، ص 17.

[3] –خبابة عبد الله, بوقرة رابح، المرجع السابق، ص 36.

الاقتصادي وكانت الكتابات القديمة تقتصر على بعض الأفكار الاقتصادية والدينية وتنظيم الحكم[1].

ولقد وردت حسب المؤرخين بعض الأفكار الاقتصادية لليهود في العهد القديم حيث كان الاقتصاد اليهودي قائماً على الحياة القبلية التي تستند إلى السيطرة الأبوية وكان النفوذ الديني والسياسي لليهود كبيراً وكانت الأرض هي المظهر الوحيد للثروة والزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي فقامت الملكية الخاصة للأرض واعترف بحق الإرث للابن الأكبر. كما أجاز القانون الموسوي اقتضاء فائدة على القروض.

عرفت الحضارة المصرية القديمة وحضارة البابليين والحضارة الصينية نوعا من الزراعة المتقدمة و المنظمة، إلى جانب هذا فقد تبلورت ملامح بسيطة لفكر اقتصادي ساد في هذه المرحلة، ومن أهم هذه الأفكار نذكر ما يلي:[2]

*ذكر بعض الأفكار حول الملكية و تنظيمها في قانون حمورابي. غير أن هذه التنظيمات قد تناولت بصفة أساسية الجانب القانوني و الديني، و لم تتعرض للجوانب الاقتصادية.

*كانت الكتابات المصرية القديمة قاصرة على تسجيل بعض الأفكار الفلسفية و الدينية و نظام الحكم.

*نجد ملامح الفكر اقتصادي في القانون الموسوي و العهد القديم الذي أجاز العمل بالتجارة، و حرم اقتضاء فائدة على القروض فيما بين العبرانيين و لكنه يجيزها فيما بين العبرانيين.

وفي ظل هذا المجتمع البدائي اعتبرت الأرض المظهر الرئيسي للثروة، والزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي؛ فقامت الملكية الخاصة على الأرض.

ولعل من أهم ما تميزت به هذه الحضارات ما يلي:

*أنها عرفت مجتمعات منظمة، بمعنى أن المجتمعات في تلك الحضارات، أو التجمعات البشرية، كانت منظمة ومجتمعة في كيانات وفي دول، ويغلب عليها التنظيم، وهذا يدل على أن هناك فكر أيضًا، ومن جوانب هذا الفكر ما له علاقة بالاقتصاد.

*أيضا كانت مركزية، بمعنى أنه كان هناك الدولة، والدولة قائمة ببعض الأمور، وهناك أنشطة اقتصادية وخلافه.

*أن الزراعة –وهي أحد الأنشطة الاقتصادية– كانت متقدمة ومنظمة. ولن يكون الأمر كذلك ما لم يكن هناك أفكار ورؤى اقتصادية، تنظم المجال الاقتصادي في هذا المجال، وهو النشاط الزراعي.

---

[1] –حازم الببلاوي، المرجع سابق، ص18.

[2] – حازم الببلاوي، نفس المرجع ، ص18.

*سيطرة الدولة على أمور الحياة الاقتصادية، بمعنى أن الدولة كانت هي المسيطرة، وهي المسئولة عن النشاط الاقتصادي، من حيث التنظيم وخلافه.

الفرع الأول: الحضارة البابلية

تعتبر من أقدم الدول في التاريخ، وتميزت حضارتها المتطورة بالقياس في تلك الفترات الزمنية، وتميزت هذه الحضارة بالعديد من الميزات، وبعض أوجه التقدم التي تعتبر نقلة في حينه، حيث تطورت الحرف اليدوية وكانت هناك مؤهلات لقيام التجارة في بابل حيث تقع على طريق استراتيجي ممكن أن يكون طريق مهم للتجارة الإستراتيجية. إن مدينة بابل تقع في منتصف بلاد ما بين النهرين مما أعطاها المجال الواسع لممارسة الأعمال التجارية ولهذا تطورت فيها التجارة وان تطور التجارة بحاجة إلى سك النقود وقد كانت بابل تصنع الدروع وتصدرها إلى مصر مقابل التبادل ببضاعة أخرى (المقايضة) أو الشراء، وقد اتبع نظام السبيكة الذهبية في التداول ثم تقسيم العمل في الحقبة البابلية مما يدل على تطور النشاط الاقتصادي[1].

لكن الشاهد في هذه الحضارة على وجه التمثيل: أنه ورد ما يعرف: بـ" قانون حمورابي"، أو "قوانين حمورابي."

-**قوانين "حمورابي:**" عبرت في جوهرها عن[2]:

*مصالح طبقة الأحرار الأثرياء والجنود، وبالرغم من أنها تشير إلى هدف حماية الضعيف من القوي، إلا أنها أكدت بالأساس على حق الأحرار في امتلاك الأراضي، والرقيق، والتصرف المطلق.

*طبقة الحرفيين الأحرار، وكذلك دور الصناع، الذين كانوا يمتلكون بعض الأشغال البسيطة.

*طبقة الرقيق، وتمثل أهمية خاصة في هذه القوانين، وتشكل السواد الأعظم في دولة بابل؛ حيث كان الرقيق يمثل الطبقة المستغلة المحرومة من الحقوق الإنسانية.

وخلاصة القول أن لهذه القوانين علاقة بالنشاط الاقتصادي، ولها دلالة اقتصادية، مما يعني أن هناك فكر اقتصادي، وكان هناك إسهام فكري اقتصادي لدى الحضارة البابلية، إضافة إلى ما ورد عن الملكية وتنظيمها، وهذا أيضا قضية اقتصادية.

---

[1] – عبد الجبار السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001،ص25.

[2] – طه باقر، الشرائع والتنظيمات القانونية في حضارة وادي الرافدين ، مجلة الجامع العلمي العراقي، العدد 27 ، العراق ، 1976 ، ص 11.

الفرع الثاني : الحضارة المصرية، أو الفرعونية

كان الاقتصاد المصري القديم قائما على الزراعة، وكانت أراضي الدولة كلها مملوكة لفرعون الحاكم باعتباره الإله، الذي يهب الأفراد حق الانتفاع بها ،كما كان يحتكر كل محاجر الذهب والنحاس، وكذا شق الترع والمصارف وتنظيم الري.

كان نمط الإنتاج السائد في مصر القديمة – مثلها مثل باقي الحضارات التي قامت على ضفاف الانهار – ما وصفه ماركس بنمط الإنتاج الآسيوي(،Asiatic mode of production) وهو نمط إنتاج قائم على المجال الزراعي بالري الصناعي، تقوم فيه الدولة المركزية بتنظيم الري (بناء السدود وشق القنوات وفرض نفوذها على الأرض ومصادر المياه بحيث تصبح الأرض كلهاِ ملكاً للدولة ممثلة في الملك)، ثم تقوم بتقطيعها وإعادة توزيعها على الأمراء والملتزمين والمعابد (حق الإله) فيما يسمى "بالروك"، وهو توزيع يقتصر على التصرف الإداري ويمتنع معه الظهور عليها بصفة المِلك، بحيث يقوم الملتزمون بدفع الفائض إلى الدولة المركزية، أما الفلاح فكان تابعاً للدولة لا للمقطع له، وإنما يعمل على زارعتها مقابل نصيب من الناتج بحد الكفاف، ولذلك فالنمط الآسيوي يختلف عن النمط الاشتراكي وإن اختفت فيه الملكية الفردية لوسائل الإنتاج؛ لأن الدولة فيه لا تساهم في عملية الإنتاج، وإنما تقوم بدور إنشاء الأشغال العامة والحماية[1].

–كان النظام الاقتصادي قائماً على إفقار المجتمع بما يحصلون عليه من الكفاف مقابل مساهمتهم في عمليات الإنتاج، والذي انعكس بدوره على انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض أعداد السكان.[2]

–التجارة الداخلية كانت محددة النطاق وتمارس بشكل دوري (كل أسبوع) في الأسواق، حيث يتم التبادل بين الأفراد السلع الغذائية والحيوانات وبعض المصنوعات الخفيفة، أما التجارة الخارجية فقد تنوعت ما بين السلع الكمالية كالفضة والبخور والزيت والعاج والعطور...كما كانت مصر تستورد الآلات الموسيقية والخيول... وكانت مصر تصدر الحلي والمنسوجات الكتانية و الأواني والتماثيل[3].

–فرض الضرائب على الأقاليم التابعة لمصر، وتجبى لمصلحة فرعون الحاكم.

–وجود النقود في شكل دراهم مصكوكة، كما يدل على ذلك قصة نبي الله يوسف عليه السلام في القران

---

[1] – تامر البطراوي، أبحاث في الاقتصاد السياسي – النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة، ط 1،دار بيبول ، الإسكندرية، 2017، ص15.

[2] – تامر البطراوي، المرجع السابق، ص17.

[3] – زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة، كتب عربية، د. ت .ن . م، ص 30.

الكريم، و ظهور التخطيط في معالجة المشكلات الاقتصادية، ومن ذلك الخطة التي وضعها يوسف عليه السلام في معالجة مشكلة القحط التي امتدت لمدة سبع سنوات، وقصها القرآن الكريم[1].

المطلب الثاني : الفكر الاقتصادي في الحضارة الاغريقية

لقد عرف الإغريق الفكر الاقتصادي في علم الفلسفة، وفي هذه المرحلة عرف الاقتصاد بأنه علم إدارة المنزل (اقتصاد عائلي)، و بالرغم من ازدهار الفلسفة و السياسة والأخلاق لدى الاغريق، فإننا لا نجد بناءا فكريا متكاملا عن المشاكل الاقتصادي، و يرجع السبب في ذلك الى ان الاقتصاد الاغريقي كان عبوديا قائما على اساس الرق، و كانت النظرة الى العمل بشكل عام نظرة احتقار من طرف المفكرين ، على العموم يمكن التماس معالم فكر اقتصادي لدى الفلاسفة اليونان ولعل ابرزهم نذكر:

الفرع الأول: الأفكار الاقتصادية عند أفلاطون

تناول الفيلسوف الإغريقي أفلاطون في القرن (4) قبل الميلاد بعض المشاكل الاقتصادية في كتابيه "الجمهورية" وبعض أقسام "القوانين"، حيث يرى أن نشأة الدولة ترجع إلى اعتبارات اقتصادية، وحاجات الإنسان متعددة، ولا بد من اجتماع الأفراد في جماعة سياسية حتى يمكن إشباع هذه الحاجات[2]، وقد عاش أفلاطون في بيئة تساعد على التفكير والإبداع، ترك رصيدا كبيرا من الأفكار كان لها صدى واسع على الإنسانية، خاصة كتاباته المتعلقة "بالمدينة المثالية" التي استنبط العديد من الأفكار المتعلقة بها من النموذج الأثيني المعروف ب"المدينة الدولة" (City-State)، ومنها استنبط كذلك جل أفكاره المتعلقة بالمجال الاقتصادي التي تناولها بمناسبة تشريحه لظاهرة الدولة[3]، ومنها:

أولا- تقسيم العمل : لقد كان أفلاطون ارستقراطيا، ولهذا نراه يدافع عن انتمائه الطبقي وعن مصالح الطبقة الأرستقراطية وأهدافها في تعزيز الرق وتأسيس دولة مستقرة، تمهد الطريق لتقسيم العمل الذي بدأت نواته الأولى تتبلور بصورة ملحوظة، وقد اتخذ أفلاطون من تقسيم العمل كوسيلة لتقسيم المجتمع إلى طبقات[4]. من واقع أن المجتمع المثالي السليم هو الذي يتكون من حكام ومحكومين، فطبقة الحكام تتكون من الفلاسفة والحكماء الذين يديرون شؤون البلاد ويعاونهم العسكريين، أما طبقة المحكومين فتتكون من الحرفيين والعمال والمزارعين، أي الأعمال التي لا تليق بالإغريقي أن يزاولها لأنها دنيئة لابد من تركها للرقيق أي أسرى

---

[1] – القصة مذكورة في سورة يوسف، الآيات: 46-49.

[2]– شطيبي حنان، المرجع السابق، ص 22.

[3]– دويدار محمد، المرجع السابق، ص 65-66.

[4]– نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، د.س.ن، ص 9.

الحرب. وعليه أكد أفلاطون على أهمية أن تخضع جميع الأنشطة الاقتصادية إلى تنظيم دقيق، وأول صور هذا التنظيم هو تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات لكل منها دور معين، وهي:

1-طبقة الفلاسفة أو الحكام: مهمتها الحكم ووضع القوانين والعمل على احترامها، ويشترط أفلاطون أن يكون الحكام من بين الفلاسفة، وقد دعا إلى أهمية ابتعادهم عن حياة البذخ والترف وتجريدهم من روابط الأسرة وشواغل الثروة عن طريق إخضاعهم إلى حياة مشاعية بدائية تنعدم فيها الملكية الخاصة، وأن ذلك سيحررهم من أي دافع للاستغلال الاقتصادي وسيدفعهم إلى مستوى المسؤولية التي تقتضيها شؤون الحكم وتصريف أمور المجتمع[1].

يرى أفلاطون ضرورة أن يعيش الحكام في حياة مشتركة وأن لا تكون لهم ملكية خاصة أو روابط عائلية ... الخ، فلا يتزوجون ولا يُكونوا عائلات، ويجب أن يبذلوا جهودهم كلها لصالح المواطنين، لأنّ المال والعائلة تجعل أي شخص خاضعاً للإغراء والضعف العائلي تجاه أقاربه، وهذا ما قد يصرفه عن إدارة الحكم[2].

2-طبقة العسكريين: هي أيضا تعتبر من الفئة النبيلة ولكنها من الدرجة الثانية لذا يعهد للعسكريين أي المحاربين مهام الدفاع عن البلاد، ومهمتهم الدفاع عن المدينة ويعيشون حياة مشتركة في المعسكرات، وليس لديهم الحق في الملكية الخاصة والتوريث وتكوين عائلات، وهؤلاء يجب أن يربوا تربية، خاصة ليشبوا متصفين بالشجاعة والإقدام وحب الوطن[3].

3-طبقة المزارعون والحرفيون والتجار: ومهامها خدمة الفئتين الأولى والثانية وتلبية حاجاتهم، وهذه الفئة هي التي تحرك النشاط الاقتصادي للدولة، مع ملاحظة أن عملية الإنتاج قد يقوم بها هؤلاء الأشخاص بأنفسهم في شكل إنتاج أسري يدفع جزء منه للدولة، أو من طرف العبيد (هي فئة منحطة لا تدخل ضمن التقسيم الطبقي) الذين يشغلهم مجموعة من الأشخاص التابعين للفئة الأولى أو الثانية[4].

ثانيا- تدخل الدولة: دعا أفلاطون إلى تدخل الدولة، لأن الحرية الممنوحة لغير طبقة الحكام والجنود ليست مطلقة، فالدولة يجب أن تتدخل لمنع الفقر المدقع والثراء الفاحش، لأن كل منهما ينتج أثرا سيئا على نوع الإنتاج وعلى المنتج نفسه، فإذا أثرى المنتج فإنه يصبح كسولا مهملا، وإذا كان فقيرا فقرا مدقعا فإن ذلك

---

[1]- نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 10.

[2]- جوزيف أ. شومبيتر، المرجع السابق، ص 95.

[3]- نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 10.

[4]- المرجع نفسه ، ص 11.

سيمنعه من أن يمد نفسه بالمعدات اللازمة للإنتاج، وهو ما يضعف من مزايا إنتاجه ويقلل من كفاءة العمل[1].

ويعتقد أفلاطون أن الدولة هي نظام اجتماعي خالد ينظم مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في مجتمع واحد، وإذ تسعى إلى تحقيق هذا الهدف يجب أن تكون قائمة على أساس الملكية الجماعية، وإلغاء الملكية الخاصة إلغاءا تاما، كما أن تدخل الدولة ضروري لتنظيم النشاط الاقتصادي بما أن أغلب حاجات المجتمع يتم توفيرها من الخارج في شكل تجارة خارجية[2]. فتحريم الملكية الخاصة حسبه كان مقصورا على طبقة الحكام والمحاربين فقط دون طبقة الصناع والعمال والمزارعون والحرفيين والتجار، والتي تتمتع بحق تملك الأرض والأموال ملكية خاصة[3].

وعليه، فمن الأفكار البارزة التي يمكن استخراجها من دراسات أفلاطون للظواهر الاقتصادية هي تلك التي تخص تقسيم العمل الذي اعتبره ضروري للتقسيم الطبقي الاجتماعي الموجود، وأكد أيضا أن تقسيم العمل هو الأساس للزيادة في كفاءة الأفراد بشرط أن يكون هذا التقسيم على أساس المهارات التي يملكها الأفراد بصورة طبيعية، كما يجب الإشارة إلى أفكار أفلاطون المتعلقة بالنقود، فقد اعتبرها وسيلة لتسهيل التبادل وقد اقترح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية، وبهذا يكون أول من نادى بأن تكون للنقود قيمة مستقلة عن قيمتها الذاتية[4].

المطلب الثاني: الأفكار الاقتصادية عند أرسطو

ضمن أرسطو آراءه الاقتصادية في كتابه القيم "السياسات" الذي وقف فيه وقفات تحليلية أمام بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، ولذلك يعتبر أول القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته "ببذور نظرية اقتصادية" تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات، فهو قد دفع علم الاقتصاد دفعة قوية ولأول مرة في التاريخ الإنساني، ليصبح علما متميزا على العلوم الفلسفية والمنطقية التي كانت سائدة حين ذاك[5].

يتميز أرسطو عن غيره من مفكري العصور القديمة بأنه حاول تحليل بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، ولذلك يعد من القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته: بذور نظرية اقتصادية، تقوم على تحليل

---

[1]– دويدار محمد، المرجع السابق، ص ص 66–68.

[2]– حازم الببلاوي ، المرجع السابق ، ص 19–20.

[3]– نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 12.

[4]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 14.

[5] - نامق صلاح الدين ، المرجع السباق ، ص 13.

الظواهر والمشكلات، وقد وردت معظم أفكاره في كتابيه: الأخلاق والسياسة.

انتقد أرسطو الأفكار التي تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وإنشاء نظام جماعي؛ لأن النظام الجماعي يؤدي إلى منازعات سوف تقضي على النظام، ولذلك يفضل الملكية الخاصة؛ لأن كل فرد يسعى لتنمية ملكيته، فيزيد الإنتاج ولكن يجب إدخال اعتبارات الأخلاق.

و يرتكز التحليل الاقتصادي لأرسطو مباشرة على الحاجات وإشباعها عن طريق الحصول على الأموال، عبر ممارسة الزراعة و الصناعة و تربية المواشي و الصيد، إلى جانب التجارة، ويعتقد أرسطو أن العائلة هي الوحدة الإنتاجية التي تعمل على تحقيق اكتفاءها الذاتي[1].

أقر أرسطو حق الملكية الخاصة منددا بما ذهب إليه أفلاطون، و بهذا يعتبر أرسطو أول من أرسى دعائم الرأسمالية، و قد استخدم أرسطو في دفاعه عن الملكية الخاصة ثلاثة براهين[2]:

-الملكية سبب في تحقيق السعادة البشرية.

-الملكية تؤدي إلى الارتقاء و النهوض بالنفس البشرية

-الملكية الخاصة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحرية كأرقى مطلب تسعى إليه النفس البشرية.

ويرى أرسطو أنه من الممكن التوفيق بين المصالح الخاصة و العامة، و أن البواعث الشخصية هي من أقوى البواعث وقد تكون من أهم الأسس لتحقيق المصلحة العامة. كما رفض فكرة إلغاء الأسرة[3].

وقد فرق أرسطو بين نوعين من القيمة يكونان لكل سلعة من السلع، وهما: قيمة الاستعمال والتي تعني منفعة الشيء للمستهلك، وقيمة المبادلة التيē دف إلي تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها البعض، فالحذاء -مثلاً- تكون له قيمة استعمال تنتج عن عملية لبسه وتكون له قيمة مبادلة تمثل ما نحصل عليه من سلع في السوق نتيجة لمبادلة الحذاء بغيره من السلع.

كذلك عرف أرسطو الاحتكار بالتعريف الذي ما زال مستخدما في الوقت الحاضر، وهو: موقف أو انفراد بائع وحيد ببيع سلعة في السوق، وقرر بأن الاحتكار غير عادل؛ لأنه يقوم على الاستغلال، ويؤخذ من ذلك أنه كان يدافع عن فكرة السوق التنافسية.

أما في مجال النقد نجد أرسطو أكثر واقعية من أفلاطون، حيث يتناول في البداية كيفية وأسباب نشوء

---

[1] – محمد دويدار، المرجع السابق ، ص ص 73-72.

[2] – نامق صلاح الدين ، المرجع السابق ، ص 13.

[3] – حازم الببلاوي، المرجع السابق ، ص 20.

النقد ويرى بأن التبادل يمكن أن يتم عن طريق المقايضة، غير أن تطور المجتمع البشري وقيام التبادل بين مجتمعات متباعدة جعل من استعمال وحدة معينة متجانسة سهلة للنقل كوسيط لهذا التبادل ضرورة ملحة.

وهكذا ظهر النقد، ولم يكن ظهوره إذا إلا لأسباب تسهيل التبادل، وبالتالي اعتبرت وظيفة المبادلة سببا وغاية في النقد، وقد أدى هذا الاعتقاد لدى أرسطو إلى رفضه لقضية الإقراض بفائدة، باعتبار أن النقد لا يمكنه أن يلد نقدا وأن التجارة في النقد – من خلال الإقراض بفائدة – هو خروج عن الغرض الأصلي والحقيقي من وجود النقد وهو تسهيل التبادل.

أما عن قيمة النقد، فقد أوضح أرسطو أنها تخضع لنفس القوانين التي تحكم قيمة السلع، ولو أنها ليست عرضة للتقلب الشديد الذي تتعرض له السلعة العادية. وفي هذا الصدد نشير إلى أن أرسطو يعد من الأوائل الذين أسسوا لنظرية القيمة–العمل في تحديد قيم الأشياء رغم اعتباره النقد المقياس المشترك لقيم الأشياء أثناء التبادل[1].

وفيما يتعلق بتحديد قيمة التبادل فقد اهتم أرسطو بتحديد فكرة الثمن العادل بالرجوع إلى اعتبارات أخلاقية، ولهذا السبب أدان أثمان الاحتكار باعتبارها غير أخلاقية وغير عادلة.

ولقد تطرق أرسطو إلى موضوع الربا، فانتقده اشد الانتقاد طالما أن النقود لا تلد نقودا–كما يقول: ومن هنا فان الربا هو اشد طرق كسب المال مجافاة للطبيعة البشرية. وهو هنا يقترب من الاقتصاد الإسلامي وأصوله الحديثة من حيث مناهضته لمبدأ الربا وإقراض النقود بفائدة[2].

كذلك تعرض أرسطو لموضوع الرق ومسوغاته، وعلى الرغم من أن أفكاره عن الرق تدخل ضمن فلسفته في الحياة فإنها تمس صميم الحياة الاجتماعية في ذلك الوقت، ومن ثم فهي أفكار اقتصادية يجب عدم إهمالها، وأرسطو لا ينادي بإلغاء الرق، إذ يعتبره جزءا لا يتجزأ من تكوين المجتمع اليوناني القديم، بل هو نوع من الملكية الخاصة.

أرسطو يرى أنه لا مناص من وجود فئة من الناس لتحكم، وفئة أخرى لتحكم، ذلك أن ثمة أناسا قضت

---

[1] - حسين رحيم، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000 ،ص33.

[2] – نامق صلاح الدين ، المرجع السابق ، ص 14.

الطبيعة عليهم منذ ميلادهم أن يكونوا خاضعين لسيطرة الآخرين [1].

وظاهر من هذا الرأي ما يتصف به من تزمت وصرامة، ولكن ربما كان عذر أرسطو فيما ذهب إليه من آراء عن الرق أن البيئة اليونانية القديمة والحروب المتلاحقة التي لازمتها قد أكثرت من أعداد الرقيق، ومن ثم لم يكن هناك بد من تأثره بظروف عصره.

المطلب الثالث : الفكر الاقتصادي عند الرومان

تطرق الكتاب الرومانيون لعلم الاقتصاد ومن أمثلة هؤلاء شيشرون " Cicero"، وسنيكا" Seneca" " فمما تعرض له شيشرون تفضيله للمهن والحرف، فوضع الزراعة في المقام الأول وبين عيوب المهن الأخرى من صناعة وتجارة، كذلك وجه انتقادات كبيرة للفائدة ووصل للحد الذي شبهها بالقتل، أما سنيكا فقد بين أن النقود هي أصل غالبية الشرور والآثام، من الحقد والحسد والكراهية والتي قد ينبع عنها الظلم [2]،وبذلك قام النظام الروماني على نشاط اقتصادي أساسي هو الزراعة من خلال استغلال الرق، حيث أضحت ملكية الأرض الزراعية الاستثمار الوحيد المأمون، والرقيق هم محرك النشاط الاقتصادي.

ولكن يكاد كل الذين كتبوا عن تاريخ الأفكار الاقتصادية أن يجمعوا على أن إسهام الرومان كان محدودا_ بل جديرا بالإهمال، فقد أطالوا في الثناء على الزراعة بحيث أصبحت أنشودة يسبحون بها، وإلى هذا الثناء أضافوا اقتراحات كثيرة بشأن أساليب الزراعة وإدارتها: أي الاقتراحات المتعلقة بالضيعة المكتفية ذاتيا; ولا نظن أننا بحاجة إلى القول إنها غير الاقتراحات المتعلقة بالمشروع التجاري. وكانت هناك شكوك حول كفاءة الرق. وفي الإمبراطورية اللاحقة_ عندما كانت الضياع تنمو بسرعة هائلة_ كان هناك أسف شديد على عدم وجود المزارع الصغيرة_ واهتمام شديد بالمزرعة التجارية[3].

وقد بدأت الزراعة على مستوى عائلات صغيرة وما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية أما علاقات الإنتاج فقد كانت قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وزادها توسعا عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع في السوق، ولهذا اعتبر أن ما يميز النشاط الاقتصادي آنذاك تطور أهداف الإنتاج من مجرد إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس

---

[1] – نامق صلاح الدين ، المرجع السابق ، ص 15.

[2] -مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، ط 2 ، الأردن، 2011، ص 40.

[3]- يعقوب علي جانقي، نشاة وتطور علم الاقتصاد، http://www.almerja.com/reading.php?idm=94353

الأموال. فيما يخص التجارة فقد انحصرت في البداية بتبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية، وبعد الفتوحات الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، وأخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري وأخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من الزراع.

وأدى نمو التجارة والتداول النقدي إلى تطور الرأسمال النقدي الربوي وأخذت تنشأ شركة الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات التسليفية ويلتزمون بجبي الضرائب وانتشرت بصورة واسعة مكاتب الصرافة حيث كانت عملية حفظ النقود و تحويلها تتم هناك. أما الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة، بدؤوا ينفصلون تدريجيا وشكلوا طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان. وسادت التجارة الخارجية فيما بعد فكانت تستورد روما من الولايات التابعة إليها المنتجات الزراعية، وتصدر إليها المصنوعات المعدنية[1].

يعتبر النظام الروماني أوضح مثال على النظام الاقتصادي الزراعي، القائم على الرق، ففيه الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي، وملكية الأرض الزراعية هي الاستثمار الوحيد المضمون، ثم إن الرقيق هم أساس النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

عرفت العصور الوسطى بانها تلك الفترة الزمنية التي امتدت من القرن التاسع الى القرن الخامس عشر ، فهي تبدا بسقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية (روما) سنة 476 م و تنتهي بسقوط الإمبراطورية الشرقية (القسطنطينية) سنة 1453 م ، واتسمت العصور الوسطى بالركود الفكري في جميع المجالات بسبب المعتقدات الدينية التي كانت تتعرض مع أفكار العلمانيين حتى سميت بـ "**عصر الظلام**" ، والتي تزايد ظهورها في الفترات اللاحقة، وهذا ممكن من بروز عدة مفكرين في المجتمع الأوروبي و العربي والذين سنحاول درستهما بإيجاز كما يلي:

المطلب الأول: الفكر الاقتصادي الأوروبي

إن حالة أوروبا في القرون الوسطى لا تمت بأي صلة لحالتها المزدهرة والمتطورة في العصر الحالي، حتى

[1] – جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص 31.

وإن كانت بعض دولها قد استطاعت أن تبلغ مبلغا كبيرا من الحضارة خلال الفترة التي سبقت العصور الوسطى، فإن هذه المرحلة تعتبر أحلك العصور التي مرت بها أوروبا التي كانت تعيش في جهل وصراع في ظل النظام الإقطاعي ، وتحت سيطرة الكنيسة ، وهما العاملان اللذان ساعدا على ترسخ بعض الأفكار الاقتصادية في ذلك الوقت.

الفرع الأول: ملامح الفكر الاقتصادي

كان النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في العصور الوسطى في أوروبا هو النظام الإقطاعي، فبسقوط الإمبراطورية الرومانية عام 476م رجعت الأمور إلى ما كانت عليه في العصور القديمة من التفكك، وتشكلت الوحدات السياسية الصغيرة عرفت باسم الإقطاعيات والتي اتخذت في هذه المرحلة شكلاً مغايرا عن العصور القديمة، حيث التف أقنان الأرض والفلاحون ذوي الحيازات الصغيرة حول النبلاء أصحاب الأملاك الواسعة والنفوذ لتشملهم مظلة الحماية مقابل ما يقدمونه من عمل بزراعة أملاك النبلاء، بالإضافة إلى التزامات أخرى، ومع الوقت استقل أمراء الإقطاع وأصبح ولاؤهم للملوك شكليا فقط، حيث تحولوا إلى جمع الضرائب لحسابهم الخاص، كما قاموا بإنشاء المحاكم الإقطاعية، وتكوين الجيوش الخاصة بالإقطاعية، وإصدار النقود بأسمائهم، وبدت الإقطاعية وكأنها وحدة اقتصادية وسياسية مستقلة عن الدولة المركزية[1].

والتركيب الاجتماع لمجتمع الإقطاع يتكون من النبلاء (الإقطاعيين) ملاك الأرض، ومن الأقنان العاملين فيها، ومن رجال الدين الذين يمثلون السلطة الروحية في الإقطاعيات[2].

أما الفكر الاقتصادي في هذه المرحلة فقد ولد في أحضان الفكر اللاهوتي، حيث كانت الكنيسة حاضرة بقوة في النظام الإقطاعي في العصور الوسطى، حيث كانت تمثل السلطة الدينية والروحية، وزاد من سطوة الكنيسة أنها كانت تحتكر مهنة التعليم احتكارا كاملا، وقد أطلق على رجال الدين الذين كانوا يعلمون الفلسفة والقانون واللاهوت اسم: "المدرسِيين."

ويمكن تلخيص أهم سمات الفكر الاقتصادي في هذه المرحلة في النقاط التالية[3]:

1-ضعف الدولة المركزية وظهور الإقطاعيات كدويلات يتمتع أمراؤها باستقلال شبه تام عن الدولة.

---

[1] -تامر البطراوي، المرجع السابق، ص 37.

[2] -السبهان، المرجع السابق، ص42.

[3] - تامر البطراوي، المرجع السابق، ص38.

2-انتقال ثقل السلطة من المدينة إلى القرية، ومن الاهتمام بالصناعة والتجارة إلى التركيز على الزارعة، حيث أصبحت الزراعة هي النشاط الرئيسي، فقد عُرف الاقتصاد الإقطاعي باقتصاد الضيعة، حيث كان اقتصادا مغلقا، وجميع العلاقات الإنتاجية تدور حول الأرض، وكانت القرية بمثابة وحدة إنتاجيةً مغلقة تعمل على إشباع حاجاتها ذاتيا، ومن ثم فقد ضعف التبادل التجاري.

3-سيطرة رجال الكنيسة على مختلف مناحي الحياة، ومنها الناحية الاقتصادية، حيث كانت أغلب الأفكار الاقتصادية من وضع رجال الكنيسة الذين اعتمد فكرهم بشكل أساسي على التعاليم المسيحية، مع تأثرهم بالفلسفة اليونانية القديمة، ويعرف هؤلاء المفكرين باسم المدرسيين أو الإسكولائيين[1].

4-عدم وجود فكر اقتصادي بالمعنى الدقيق للكلمة، وإنما وجدت بعض الأفكار الاقتصادية المشوبة بالمعتقدات الدينية المسيحية.

الفرع الثاني: النظام الإقطاعي

يمتاز النظام الإقطاعي، الذي ظهر في فرنسا ثم انتقل إلى إنجلترا ليشمل كل القارة الأوروبية، بنوع من التعقيد في العلاقات التي تربط الأفراد بدولهم من جهة وبالإقطاعي من جهة أخرى، إذ كانت كل دولة مقسمة إلى عدد من الإقطاعيات (دويلات)، وكل واحدة منها تكون مشكلة من مزارع وغابات يتوسطها قصر السيد أو الإقطاعي الذي يمتلك القطعة الأرضية أو يمارس عليها سلطاته، والنشاط الاقتصادي الغالب هو الزراعة التي يمتهنها العبيد (هم فئة متناقصة)، والأقنان الذين يمثلون الأغلبية[2]، وأخيراً الفلاحون الأحرار وهم فئة قليلة تعيش في صراع دائم مع الإقطاعي[3].

وبمعنى أخر، كان النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد العصور الوسطى في أوروبا هو النظام الإقطاعي، ويقوم هذا النظام على وجود علاقات متبادلة بين السيد والفلاحين. فالأرض من الناحية النظرية تابعة للإمبراطور، ولكن ملكيتها الحقيقية للأسياد الإقطاعيين، وهم الحكام، وتنقسم أرض كل سيد إلى قسمين، قسم يحتفظ به لنفسه، ويلتزم الفلاحون بزراعته له بدون أجر، كما يلتزمون كذلك بتقديم بعض

---

[1] -إبراهيم كبه، المرجع السابق، ص. ص 394-397.

[2]- في هذا النظام توجد جذور نظام الأقنان، غير أنّ هذا لا يعني أنّ القن وجد كنتيجة للتحرر الجزئي للعبد وإنّما يعني أنّ فلاحي أوروبا الأحرار بإخضاعهم للشريف (الإقطاعي) أصبح لهم هذا المركز الذي وجد في المجتمع العبودي القديم.

[3]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 18.

الخدمات له مثل العمل في قصره، وقسم آخر يوزعه على الفلاحين ويلتزم كل منهم بزراعته والاستفادة من محصوله في نظير أن يقدم جزء منه لسيده، ويلتزم السيد بحمايتهم[1].

الفرع الثالث: سيطرت الكنيسة على الأفكار الاقتصادية

هذا وكانت الزراعة في العصور الوسطى تمثل كل شيء تقريبا وكانت المبادلات محدودة وضئيلة، كما كانت مبادلات عينية تتم باستبدال سلعة بأخرى دون الحاجة إلى نقود. وفوق كل ذلك كانت توجد هناك الكنيسة التي احتفظت بمركزها في النظام الإقطاعي واندمجت فيه، حيث أصبحت جزءا من هذا النظام في العصور الوسطى، ولكنه جزءا متميزا له سلطات وقوى كبيرة، وإن كان الإمبراطور يمثل السلطة الدنيوية فإن الكنيسة كانت تمثل السلطات الدينية أو الروحية[2].

وقد ساهمت الكنيسة كثيرا في الوضعية التي عاشتها أوروبا آنذاك فقد جاءت في صف الطبقة الضعيفة بعد أن تلاشت هيمنتها تدريجيا أمام زحف مبدأ "**اللائكية**"، وحاولت أن تضع بعض الأفكار العادلة لنصرة طبقة الأقنان، منها[3]:

-مبدأ العدالة المتكافئة، والذي يعني ضرورة التكافؤ في التبادل الاقتصادي.

-الثمن العادل، والذي يهدف إلى حماية المشتري من تعسف البائعين. وهو يدل على أن لكل سلعة يوجد ثمنا عادل يرتكز على نفقة الإنتاج، أي لزوم اتفاقه التام مع قيمة السلعة أي نفقتها.

-الأجر العادل، هو الأجر الذي يُمكّن العامل عائلته من العيش في كرامة معقولة في المستوى الحياتي المناسب لمركزه الاجتماعي الخاص، حيث يجب أن يكون هناك مقابل عن الجهد الذي يبذله العامل في شكل أجر يضمن الحياة الكريمة لصاحبه ولأسرته.

-تحريم الربا والفوائد على أسس تشبه تلك التي قدمها أرسطو، وهذا لأن الفوائد التي تأخذها الطبقة المالكة على القروض هي إجحاف في حق الضعفاء.

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي عند المسلمين

إذا كانت العصور الوسطى هي عصور ظلمات هي عصور الظلمات بالنسبة لأوروبا، فقد كانت متزامنة مع ازدهار حضاري عرفته الدول الإسلامية، فانتقل مركز الإشعاع الحضاري إلى الدولة الإسلامية،

---

[1]- دويدار محمد، المرجع السابق، ص 76.

[2]- كبه إبراهيم، المرجع السابق، ص 396.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 402-412.

وازدهرت الفلسفة والعلوم، والتاريخ حافل بأسماء كبيرة نبغت في شتى العلوم، مثل الفرابي، جابر بن حيان، وابن رشد وغيرهم، وسنركز في دراستنا على بعض المفكرين الذين كانت لهم أفكار اقتصادية، نذكر منهم مفكرين اثنين هما: ابن خلدون ، وتلميذه المقريزي ، فيما يلي:

الفرع الأول: ملامح الفكر الاقتصادي عند المسلمين

لا يمكننا دراسة تطور الفكر الاقتصادي متجاهلين الجهود العلمية لمفكري الحضارة الإسلامية، وإنكار جهودهم وإسهامهم في تطوير الفكر الاقتصادي، وإذا كانت فترة العصور الوسطى تمثل عصر الظلام في أوربا، فهذه الفترة تعتبر أزهى عصور الدولة الإسلامية، وقد برز عدة مفكرين مسلمين تركوا بصماēم بارزة في تطوير الفكر الاقتصادي، من أمثال ابن خلدون، والمقريزي وغيرهم. ورغم أن الاقتصاد لم يكن متميزا كعلم مستقل إلا أن ذلك لا يمنع من القول بوجود عدة أفكار اقتصادية لدى بعض العلماء المسلمين في ذلك الوقت، وقد استمد المفكرون المسلمون أفكارهم الاقتصادية من القرآن والسنة بالإضافة إلى الاجتهاد في المسائل التي لا نص فيها.

وقد اتسمت الأفكار الاقتصادية لعلماء الإسلام بشمولية الطرح، وعمق الفكر، ورغم أن هذه الأفكار مستمدة من نصوص الوحي ولا تخرج عن المبادئ العامة للإسلام، إلا أنها كانت استنباطات لقواعد منطقية، واستقراء لمشاهدات معاصرة بعدة مجتمعات إسلامية وغير إسلامية[1].

لذلك فأفكار هذه المدرسة لا توصف بالمدرسة الدينية وحسب، بالرغم من التزامها الأفكار التقليدية الإسلامية، كالرؤية للنشاط الاقتصادي الزراعي والصناعي والتجاري، وفعالية عنصر العمل والتأكيد عليه، وحرية السوق، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني : مبادئ تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي

الإسلام في أحد أركانه الخمسة التي بني عليها، مؤسسة اقتصادية قائمة بذاتها، وهي الزكاة، والتي إذا ما قامت مثل ما أريد لها أو مثل ما أراد لها الشارع، فإنها ستسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الرفاهية والقضاء على الكثير من المشاكل التي يعيشها المجتمع المسلم. القواعد الأساسية التي انطلق منها المفكرون المسلمون:[2]

1-أن الإسلام أقر الملكية الفردية المقننة حيث نلحظ أن الملكية الفردية الإسلامية، بالملكية الخاصة،

[1] -تامر البطراوي، المرجع السابق، ص. ص 50-51.

[2] -حازم الببلاوي، المرجع السابق ،ص 24.

كما اهتم بالملكية العامة.

2-أتى الإسلام أيضا بحفظ الضرورات الخمس، ومن ضمنها المال؛ لذا فالإسلام يحفظ المال ويقدر ويستشعر أهميته، وأنه لا حياة من دون مال، لكن في الإطار الشرعي الذي ينظم هذه القضايا.

3-حث الإسلام على العمل واهتمامه به في تشريعاته المختلفة، والمؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف، فالإسلام قد اهتم بالعمل، وهذا إطار عام للأفكار الاقتصادية والإسهامات، أو القواعد الأساسية لإطار الفكر الاقتصادي الإسلامي.

4-أن الإسلام في مصدريه الأساسين: القرآن الكريم، والسنة المطهرة، حرم الربا وغلظ في ذلك والربا محرم بكل أنواعه.

5-قضايا الثمن العادل وعلاقته بقضايا الاحتكار وتحريم الاحتكار.

6-الزكاة وتنظيمها، وأنها مؤسسة مالية قائمة بذاتها، وهي ركن من أركان الإسلام.

7-القضايا ذات العلاقة بالتنمية، فالدين الإسلامي أرسى مجموعة من القواعد المنظمة لعمارة الأرض.

8-الاقتصاديات الحديثة تهتم بالسلع ، الأمن، الدفاع، الطرقات وخلافه، مما تعرف بالسلع العامة التي يعجز عنها القطاع الخاص، وأكد الإسلام أيضا على أن الدولة مسئولة عن هذه الأمور.

الفرع الثالث: بعض المفكرين الاقتصاديين المسلمين

لقد تصدر عدد كبير من العلماء المسلمين دراسة المسائل الاقتصادية، ولا يتسع المقام في مثل هذه المحاضرات للوقوف على جميع آرائهم، لذلك سنقتصر على ذكر اسهامات بعضهم فقط أمثال ابن خلدون و المقريزي.

أولا-الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون :

كان لعبد الرحمان ابن خلدون بعض الاهتمام بالظواهر الاقتصادية التي لم يفصلها عن المحور العام لدراساته المتعلقة بعلم الاجتماع، فتناولها في مقدمته في الباب الأول من الكتاب الخامس تحت عنوان:" في المعاش ووجوبه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل"، جاء فيه بمجموعة من الأفكار الاقتصادية،[1] نذكر منها ما يلي:

[1]- بويلي سكينة، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص 107.

1-النشاط الاقتصادي: لقد جمع ابن خلدون أثناء تعرضه لهذا الموضوع كل القطاعات المعروفة في علم الاقتصاد الحالي، إذ تناول الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والزراعة والصناعة، والتجارة بطبيعة الحال التي كانت النشاط الأبرز في الدولة الإسلامية آنذاك، ولكن ابن خلدون سماها "وجوه العيش"[1].

وهنا يرى ابن خلدون أن المعاش إمارة، وتجارة، وفلاحة، وصناعة:

1- أما الإمارة فليست بمذهب طبيعي للمعاش، وهي تشمل الجندي والشرطي والكاتب، وهي عبارة عن الجبايات السلطانية في ذلك الوقت، والضرائب والرسوم في عصرنا الحاضر.

2- أما الفلاحة والصناعة والتجارة، فهي الوجوه الطبيعية للمعاش[2].

نجد أن الفلاحة متقدمة على القطاعات كافة؛ لأنها كانت بسيطة وطبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظرٍ ولا علم؛ ولهذا تنسب الفلاحة في الخليقة إلى آدم أب البشرية، وهو معلمها والقائم عليها، وهذا يعني أن الفلاحة من أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة[3].

2-تقسيم العمل: أعطى ابن خلدون أهمية كبرى للعمل، وذكر أنواع الأعمال التي كانت سائدة في المجتمع الإسلامي، وبين ما هو ضروري منها للعمران، وما هو ثانوي، حيث يقول في هذا الصدد: "واعلم أن الصنائع في النوع الإنساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران..."[4]، وقد عرف ابن خلدون منذ القديم ما لتقسيم العمل من أهمية لما له من فائدة، خاصة وأن مجالات الحياة متعددة والإنسان بذلك لا يستطيع قضاء حاجاته بمعزل عن بني جنسه، ولكن هناك بعض الحرف التي تعتبر أمهات الصنائع كالفلاحة، والبناء، والتجارة، وصناعة الحياكة، ...الخ[5].

3-القيمة: القيمة تساوي كمية العمل اللازم لإنتاج السلعة، ويرى ابن خلدون أن كل كسب (الدخل) هو في نهاية الأمر نتاج العمل، ولكي يحصل الانتفاع (الربح) يجب أن تكون القيمة بقدر العمل الواجب لعملية

---

[1]- عبد رحمان يسري أحمد، "إسهام عبد الرحمان ابن خلدون في الفكر الاقتصادي: عرض وتحليل وتقييم"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد الثاني، 2006، ص 22.

[2]- شوقي أحمد دنيا، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد: ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر والتوزيع، السعودية، 1993، ص ص 40-42.

[3]- حمِّيش عبد الحق، "الفكر الاقتصادي عند العلامة ابن خلدون مقارنا مع النظريات الاقتصادية الحديثة"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد الثاني، 2006، ص 82.

[4]- شوقي أحمد دنيا، المرجع السابق، ص 33-36.

[5]- حمِّيش عبد الحق، المرجع السابق، ص 93-94.

الإنتاج وكذا بدرجة طلبها من طرف المجتمع[1]، فيقول أنه: "إذا كانت أثمان الأقوات (المواد الغذائية) في قطر الأندلس أعلى منها في شمال إفريقيا، فذلك لأن الزراعة في الأندلس تحتاج إلى وقت أطول وكمية أكبر من النفقات... لأن النصارى دفعوا بأهل الأندلس إلى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعية النكدة النيات...فاحتاجوا إلى علاج المزارع...وصارت في فلحه نفقات ومخاطر، فاعتبروها في سعرهم"، وبهذا يكون ابن خلدون قد وصل لعدة نتائج بخصوص الارتباط بين نفقات الزراعة والتي تختلف تبعا لجودة الأرض وأسعار السلع الزراعية المنتجة، فكلما قلت جودة الأرض الزراعية ازدادت نفقات الزراعة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار[2].

كما تناول ابن خلدون العديد من الظواهر التي تدخل في صميم العلوم الاقتصادية في العصر الحالي على غرار الملكية التي يعتبرها هبة من الطبيعة، فما يمتلكه الفرد لا ينتقل إلى يد غيره ولا يتنازلل عنه إلا بعوض أي مقابل، وتعويض بما يناسبه أو يساويه. والنقود المتمثلة في الذهب والفضة تعتبر معيار لتوزيع الثروة[3]، والتي يتم تبادلها أثناء النشاط الاقتصادي، وقد تقع حالات أين يتم اكتنازها.

ثانيا- الفكر الاقتصادي عند المقريزي:

كتب المقريزي كتابا سماه "**إغاثة الأمة بكشف الغمة**" تحدث فيه عن تاريخ المجاعات في مصر وأسبابها واقترح الحلول لمواجهتها وتفادي وقوعها مستقبلا، وركز المقريزي على ضرورة مواجهة مشكلة النقود المستعملة في التبادل، وأوصى بضرورة أن يقتصر على استعمال الذهب والفضة دون المعادن الأخرى، ومن حيث كمية النقود التي يجب إنقاصها في حالة المجاعة[4].

وقد أرجع حدوث المجاعة إلى ثلاثة أسباب، بعضها سياسي وبعضها اقتصادي[5]:

1- الفساد السياسي: ويتمثل في تولية المناصب السياسية والدينية بالرشوة وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

2- ارتفاع تكاليف الزراعة: ويرجع ذلك إلى غلاء الأطيان (الأراضي الزراعية)، وارتفاع تكاليف الحرث

---

[1]- شوقي أحمد دنيا، المرجع السابق، ص 65.

[2]- عبد رحمان يسري أحمد، المرجع السابق، ص 53-54.

[3]- بويلي سكينة، المرجع السابق، ص 183.

[4] - دويدار محمد ، المرجع السابق ،ص 94.

[5] - المقريزي أحمد بن علي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق: كرم حلمي فرحات، ط 1،عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، مصر، 2007،ص ص120-117.

والبذر والحصاد، فنتج عن ذلك تعطل الأراضي من الزراعة، فقل الإنتاج الزراعي، وارتفعت أثمان السلع الزراعية.

3- رواج الفلوس : ويقصد المقريزي برواج الفلوس شيوع استخدامها في المعاملات بين الناس لدرجة أنها حلت محل النقود الذهبية والفضية، فهوى يرى أن زيادة كمية النقود المطروحة للتداول وخاصة الفلوس يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأثمان، أي ارتفاع أسعار كل السلع والخدمات، وهو بذلك يعتبر من رواد "النظرية الكمية في النقود" ، ومفاد هذه النظرية أن زيادة كمية النقود المطروحة في التداول هو السبب الرئيس في ارتفاع المستوى العام لأثمان السلع[1].

واقترح المقريزي ضرورة صك النقود من المعادن النفيسة فقط (الذهب والفضة) للحد من زيادتها وتأثيرها السلبي على الاقتصاد، لأن صنع النقود من النحاس أدى مع مرور الوقت إلى أن حلت الفلوس محل الفضة، وأصبحت كل المعاملات تتم بها، واختفت بذلك النقود الفضية من التداول، بعد أن أصبح الناس يحتفظون بالفضة لقيمتها ويستخدموها كمعدن في صناعة الحلي والأواني، وذلك لأن قيمتها كسلعة أكبر من قيمتها كنقود، وهكذا تطرد العملةُ الرديئةُ العملة الجيدة من التداول، وهو ما أصبح يعرف لاحقا باسم "قانون جريشام"[2].

بناء على ما تقدم، يظهر جليا اهتمام المقريزي بدراسة ظاهرة النقود، وأعطاها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد، وبين أن هناك ضرورة لتقيد عرض النقود في التداول للوصول إلى استقرار أسعار السلع وقيم الأعمال، وبالتالي يعد المقريزي أول من أكد أن التضخم هو ظاهرة نقدية صرفة وعلاجها أيضا هو نقدي، يكون من خلال تقيد عرضها، فهو أب النقود.

---

[1] - **الفلوس:** هي النقود المصنوعة من النحاس، حيث تم صناعتها لتبادل الأشياء ذات الأثمان البسيطة لعدم القدرة على تجزئة النقود الذهبية والفضية أي الدراهم والدنانير إلى أجزاء بسيطة لشراء تلك الأشياء البسيطة، فوجدت الفلوس لتسهيل التبادل.

[2] - دويدار محمد، المرجع السابق، ص98.

المبحث الثالث: الفكر الاقتصادي الأوربي الحديث

بعد انهيار النظام الاقطاعي، بدأ الفكر الاقتصادي الحديث يتبلور ويتطور إذ أنه شهد ميلاد العديد من المفكرين في مجالات شتى، يرجع لهم الفضل في التطور والرقي الذي بلغه الإنسان، وكان هذا التاريخ كذلك محطة عرفت فيها الدولة تغيرات وتطورات عديدة بعد تراجع نفوذ الكنيسة وتناقص سلطة الإقطاعيين، مما مهد إلى تبلور النموذج الحديث للدولة، ومعه بدأ الاهتمام بالسياسات الاقتصادية، فظهرت عدة اتجاهات فكرية تناولت العديد من الأفكار الاقتصادية[1].

ولقد تميزت هذه الفترة بظهور العديد من المدارس بداية بالمدرسة التجارية ثم الطبيعية ثم الكلاسيكية ثم الماركسية وأخيرا المدرسة الكينزية ، سنحاول دراستها باختصار فيما يلي:

المطلب الأول: المذهب التجاري

يعد الفكر التجاري من أقدم المذاهب الاقتصادية، ظهر مع بداية القرن السادس عشر متأثرا بمجموعة من الظروف السائدة آنذاك، منها: انهيار النظام الإقطاعي، ظهور حركات الهجرة من الأرياف إلى المدن، فأصبحت هذه الأخيرة مركزا للتجارة والتداول نتيجة للتوسع السكاني الكبير، مما ساهم في تغير النشاط الاقتصادي القائم على الإنتاج للاستهلاك الذاتي إلى نظام انفصل فيه المنتج عن المستهلك، وأصبح بينهما وسيط يسمى "التاجر" يقوم بتوزيع الإنتاج. وقد غطت مرحلة الرأسمالية التجارية الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر[2].

قام عدد كبير من التجار بتبني عدة أفكار اقتصادية، والتي أصبحت تسمى بالمذهب التجاري، وجعلت لنفسها بعض المبادئ التي تقوم عليها ، رغم أنها انقسمت إلى العديد من المدارس .

الفرع الأول: مبادئ الفكر التجاري

نشأت عدة أفكار للمفكرين التجاريين مستندة في ذلك على مجموعة من المبادئ، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا- تدخل الدولة في الحقل الاقتصادي:

إن حجر الأساس في التفكير التجاري هو تحقيق فائض دائم في ميزان المدفوعات، وذلك لضمان تدفق المعدن النفيس[3]. ولكن ما هي السياسات التي اتبعوها لتحقيق ذلك؟ بالنسبة للسياسات الخارجية من رقابة

---

[1]- البيلاوي حازم، المرجع السابق، ص 35.

[2]- دويدار محمد، المرجع السابق، ص 105-106.

[3]- النجار سعيد، المرجع السابق، ص 30.

على الصرف، وتحديد الاستيراد فقد تناولناها من قبل، أما التدخل في الشئون الداخلية فقد أخذ شكلا متعنتا في فرنسا، ولم يكن هذا النوع من التدخل المتعنت موجود في انجلترا لوجود البرلمان، ولكن هذا لم يمنع من وجود الاحتكار وحصول التجار وكبار رجال الأعمال على أرباح احتكارية، حيث أنها تعتبر ريع نتيجة لوضعهم المتميز، أما "**هيل**" فقد عارض ذلك بشدة ورأى أن التدخل في عمل السوق غالبا ما يفشل أمام السلوك التلقائي لتغير الأسعار والأرباح وأن كل شخص سيتبع الطريق الذي يراه أكثر ربحية، وقد رأى "**آدم سميث**" بأن المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي هو المصلحة الشخصية، هذا الاتجاه الذي يدعو إلى الحرية في اتخاذ قرارات الإنتاج والأسعار إنما يخدم طبقة أصحاب الثروات[1].

كانت هذه الإستراتيجية تهدف للقضاء على نفوذ الإقطاعيين، وهذه الفئة التي طالما سيطرت على كافة أشكال النشاط الاقتصادي وربما أعاقته، وفي المقابل لم تكن تبذل أي جهد لحمايته من المخاطر المحدقة به، وهو ما جعل أنصار المذهب التجاري ينادون بضرورة تدخل الدولة على أساس أنها الوحيدة القادرة على حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الأجنبية بفرض الضرائب على الواردات، وذلك من أجل استبعاد المنافسة الخارجية، وتعزيز الصناعات المحلية خاصة المنتجات الفاخرة[2].

ثانيا- الذهب والفضة منبع الثروة:

اعتبر التجاريين الذهب والفضة أساس الثروة، فمقياس ثروة الفرد يجب أن تقاس بما يملكه من ذهب أو فضة لأنه عن طريقهما يستطيع شراء ما يريد من منتجات، وما يصدق على الفرد يصدق عل الدولة، لذا يجب أن تسعى الدولة لتنمية ثروتها لتحقيق القوة، ويكون ذلك عن طريق زيادة ما تملكه من معادن نفيسة وبصفة خاصة الذهب والفضة[3]. ولذلك إذا استطاعت الدولة أن تبيع للدول الأجنبية سلعا وخدمات (الصادرات) أكثر مما تشتريه منها (الواردات)، ويلزم ذلك وجوب العمل من الدولة على تحقيق فائض في الميزان التجاري[4]، وهذا سيسمح برفع رصيدها فتصبح في هذه الحالة دائنة للدولة الأخرى ما يسمح لها بطلب سداد الدين بالذهب والفضة (معادن نفسية)، يؤدي زيادتها إلى زيادة قوة الدولة خاصة الحربية إذ تستطيع به تجهيز الجيوش والإنفاق عليها، فرصيد الدولة من الذهب والفضة وإن كان يدخل خزائن التجار

---

[1]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 29-30.

[2]- DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Histoire de la pensée économique, Dunod, Paris, 2008, p. 24.

[3]- كبه إبراهيم، المرجع السابق، ص 483-484.

[4]- النجار سعيد، المرجع السابق، ص 32.

إلا أنه يشكل قوة لها عن طريق الضرائب أو القروض الإجبارية التي تتحصل عليها من التجار[1].

كما أن الدولة يجب عليها لنفس هذا الغرض أن تنقص بأكبر قدر من استهلاكها وأن تقوم باستغلال مناجم للذهب والفضة – إذ كانت تحوزها– إلى أقصى درجة، والسبيل الأخر إلى ذلك هو أن تسعى الدولة إلى ضم المستعمرات التي تحتوي على مناجم للذهب والفضة بقصد استغلال هذه المناجم واستنفاذ ما فيها من معادن نفسية[2].

الفرع الثاني: أهم المدارس التجارية في أوروبا

قام المذهب التجاري في أنحاء أوروبا عامة، غير أن أشهر الدول التي تبنته هي اسبانيا، فرنسا وانجلترا، وفي كل من هذه الدول قامت مدرسة تختلف من حيث توجهها بعض الشيء، فالمدرسة الإسبانية بزعامة **(Olivarez)** و**(Louis Ortiz)**، والتي تسمى المركانتيلية المعدنية (Le mercantilisme métalliste) تنادي بضرورة تقوية نفوذ الدولة عن طريق جلب أكبر قدر من الذهب والفضة، وتشجيع استغلال إسبانيا مناجم مستعمراتها الغنية بالذهب والفضة، ووضع قيود على التجارة الخارجية، ومنع تصدير الذهب إلى الخارج. وهذه الإجراءات كان الغرض منها زيادة حصيلتها من المعدن النفيس[3].

أما المدرسة الفرنسية فقد اعتبرت أن ثراء الدولة يتحقق بتشجيع الصناعات المحلية لزيادة حجم الصادرات، لذلك تسمى بالمركانتيلية الصناعية (Le mercantilisme industriel)، ومن أبرز مفكريها **كولبير (Colbert**) الذي كان يعتقد أن وفرة المعادن الثمينة في الدولة دليل على قدرتها وقوتها، وأن تلك الزيادة لا تتحقق إلا على حساب الدول الأخرى لأن كمية المعادن الثمينة في أوروبا محدودة، ولذا لا يمكن زيادة النقود في فرنسا إلا بأخذ الكمية نفسها من دول مجاورة. وقد تدخلت الدولة لتنظيم التجارة وفرضت بعض القيود لتشجيع الصناعة، فاتخذت إجراءات لمنع ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومنع ارتفاع الأجور، ومنح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع، وفرض الحماية الجمركية لمصلحة الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى إعفاء المواد الأولية من الضرائب، وتأسيس شركات تجارية كبيرة لتصريف المنتجات الصناعية في الخارج[4].

وبهذا التوجه اتخذت المدرسة الإنجليزية اتجاها تجاريا على غرار المدرسة الفرنسية، فهي ترى أن عائدات

---

[1]– كبه إبراهيم، المرجع السابق، ص 541.

[2]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 30.

[3]– البيلاوي حازم، المرجع السابق، ص 38.

[4]– النجار سعيد، المرجع السابق، ص 42.

الصادرات يجب تسخيرها في شراء المواد الأولية، وكانت وسيلتها الوحيدة في الحصول على المعدن النفيس هو تحقيق فائض في الميزان التجاري بتصدير قدر من السلع أكبر من وارداتها، وهذا الفائض يدفع ذهبا من الخارج. فسياسة إنجلترا التجارية في الحصول على الذهب اعتمدت على طريقة غير مباشرة، وهي تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري[1].

وقد حرصت الدول الأوروبية الكبرى على تدعيم هذه السياسات عن طريق توسيع نفوذها الاستعماري، وتطبيق ما عرف باسم العهد الاستعماري، واعتبروا المستعمرات ما هي إلّا مناطق جعلت لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية.

الفرع الثالث : أبرز رواد المدرسة التجارية (الميركانتيلية.)

لقد ظهر العديد من الفقهاء الذين كانت لهم مساهمات قيمة في نشر أفكار المدرسة التجارية في أوروبا ولعل من ابرز هؤلاء الفقهاء نذكر كل من :

أولا–توماس مان (Thomas Mun): 17 جوان1571 – 21 جويلية1641 : اقتصادي انجليزي، كان مديرا لشركة الهند الشرقية، ويؤكد بأن التجارة الخارجية هي الوسيلة الوحيدة لزيادة ثروة إنجلترا، كما ميز بين ما يسميه الثروة الطبيعية وتتمثل في إنتاج الطبيعية، والثروة المصنوعة وهي إنتاج عمل الإنسان، وقد بين أن من مصلحة الدولة تحويل الثروة الطبيعية إلى الثروة المصنوعة قبل تصديرها. حيث تتضمن الصادرات الحد الأقصى من الثروة المصنوعة والحد الأدنى من الثروة الطبيعية. ومن إسهاماته الكبيرة أنه كان واسع النظرة في تعريفه للميزان التجاري، حيث أكد على أنه لا ضرورة لأن يحقق فائض في الميزان التجاري مع كل بلد على انفراد وإنما يكفي أن تكون قيمة ما يصدره البلد للعالم الخارجي أكبر من قيمة ما يستورده[2].

ثانيا–جان باتيست كولبير (Jean–Baptiste Colbert) 29 اوت 1619 –6 سبتمبر 1683 : اقتصادي فرنسي، كان أحد الوزراء الرئيسيين في عهد لويس الرابع عشر، بصفته المراقب العام للمالية 1665–1683ووزير الدولة لأسرة الملك ووزير الدولة للبحرية ، 1683–1669وهو أحد رواد الفكر التجاري، حيث كان كولبير يفضل توسيع الصادرات وتقليص الواردات لتحقيق فائض في المي ازت

[1]– دويدار محمد، المرجع السابق، ص 128.

[2] –بن لكحل محمد امين ، محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي ، القية على طلبة السنة الأولى ليسانس – كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المدية، 2023، ص 44.

التجاري، وضرورة وجود قوانين تمنع خروج السبائك الذهبية أو الفضية إلى الخارج، إلى جانب تأكيده لضرورة وجود مستعمرات لتأمين الأسواق للسلع الفرنسية وتأمين المواد الخام لصناعاتها، وقد دعا إلى ضرورة تدخل الدولة لتنظيم التجارة الخارجية[1].

ثالثا–وليام بيتي (William Petty) – 27 ماي 1623– 16 ديسمبر 1687 متعدد الجوانب (اقتصادي، عالم، طبيب، فيلسوف، رجل أعمال، عضو في البرلمان والجمعية الملكية ...) بريطاني، وقد دعا إلى فرض الرسوم على الواردات لجعلها أغلى من المنتجات المحلية، وذلك لتشجيع الإنتاج المحلي، وكذا أيد فكرة تخفيض الرسوم على المواد الخام المستوردة بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج المحلي وزيادة فرص الصادرات والأرباح .ولكنه كان يفضل حرية التجارة أكثر من غيره من التجاريين، كما عرض بعض الأفكار الجديدة التي مهدت للاقتصاد الكلاسيكي فيما بعد، مثل سرعة تداول النقود، وفكرة تقسيم العمل، وأهمية السلع الرأسمالية، ونظرية القيمة المستندة إلى العمل[2].

الفرع الرابع: تقدير مذهب التجاريين

يعتبر مذهب التجاريين النواة الأولى لإرساء النظام الرأسمالي حيث استطاعوا تخليص الأفكار الاقتصادية من الطابع الديني الذي كان سائدا من قبل، ولكنهم لم يصلوا إلى إرساء علم الاقتصاد بوصفه علما مستقلا نظرا لربطهم إياه بخدمة السياسة.

وعلى الرغم من ذلك تعرض مذهب التجاريين لبعض الانتقادات يمكن إيجازها فيما يلي: [3]

–لقد فسر التجاريون معنى الثروة تفسيرا خاطئا، لأن الثروة ليست هي الذهب والفضة وإنما الثروة الحقيقية تتمثل في المقدرة الإنتاجية للدولة وقدرتها على إنتاج السلع والخدمات.

–اعتبر التجاريون وجود فائض في الميزان التجاري هو الوضع الأمثل لها، حيث أثبت التحليل الاقتصادي خطأ هذا المبدأ، فوجود فائض في الميزان التجاري وتدفق الذهب والفضة لا يمكن أن يتحقق بصفة مستمرة، حيث أوضح آدم سميث أن تدفق الذهب والفضة يؤدي إلى زيادة كمية النقود، ومن ثم ارتفاع الأسعار في الداخل عن مثيل في الخارج وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نقص الصادرات وزيادة الواردات وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري ومن ثم خروج الذهب والفضة للبلاد الأخرى.

---

[1] – بن لكحل محمد امين ، المرجع السابق، ص 44.

[2] – بن لكحل محمد امين ، المرجع السابق ، ص 45.

[3]- BERAUD Alain et FACCARELLO Gilbert, Nouvelle histoire de la pensée économique, Tome 1, Editions la découverte, Paris, 1992, p. 131.

–سياسة التجاريين ذات طابع عدائي لأن كل دولة يجب أن تنظر لمصلحتها الخاصة، وذلك على حساب مصالح الدول الأخرى الأمر الذي أدى إلى زيادة التنافس ذات الطابع العدائي بين الدول، كما أن السياسات التي اتبعتها بعض الدول كفرنسا واهتمام بالصناعة التصديرية أدى إلى ركود بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة.

المطلب الثاني: المذهب الفيزيوقراطي

أدت السياسة الماركنتيلية إلى تراكم الذهب والفضة في الدول الأوروبية بمعدلات فاقت معدلات الإنتاج، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار والاضمحلال الاقتصادي، وأدت هذه الظروف إلى حالة من الرفض تجاه سياسة التصنيع والتجارة والدعوة للعودة إلى الأرض والزراعة. كما أدت إلى ظهور تيار من المفكرين الاقتصاديين بفرنسا والذين وصفوا بالطبيعيين أو الفيزوقراط في القرن الثامن عشر، كان أبرزهم المفكر **(Quesnay François)** الذي طرح أفكاره في مؤلفه الشهير "**الجدول الاقتصادي**"[1]، وبشكل عام فإن هذا المذهب يعتقد أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية عامة وثابتة مثلها مثل القوانين الطبيعية والبيولوجية الأخرى التي تحكم الكون بأسره، لا دخل لأحد فيها[2].

وعليه، أصبح من الجدير بالذكر التطرق إلى بعض المبادئ لعدد من المفكرين الذين استخدموا فكرة النظام الطبيعي بشكل أو بأخر (الفرع الأول)، والتي تعرضت بدورها إلى بعض الانتقادات (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مبادئ الفكر الاقتصادي الطبيعي (الفيزيوقراطي) .

تعتمد المدرسة الطبيعية في طرح أفكارها بصفة عامة على مجموعة من مبادئ تتمثل في ما يلي:

–الاعتقاد بوجود قوانين طبيعية – لا دخل للإنسان في إيجادها أو التحكم بها– تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية، حيث[3]:

1 –أن القوانين الطبيعية هي مطلقة لا استثناء لها أو قيد.

2 –أن هذه القوانين لا تتغير بتغير المكان والزمان، فهي قوانين تنطبق على جميع الدول وفي كل الأزمنة.

3 –أن هذه القوانين ربانية أي أن الله هو من وضعها ولذلك لا يجب معارضتها، وهذا ما يؤكد أن للمدرسة الطبيعية بعد ديني.

---

[1]– البلاوي حازم، المرجع السابق، ص 45.

[2]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 36.

[3]– محمد لطفي جمعة، المرجع السابق، ص 32.

أولا–مبدأ المنفعة (المصلحة) الشخصية لمفرد، ويعتبر قانونا من بين القوانين الطبيعية التي تؤمن بها المدرسة الطبيعية، ويعني أن كل فرد يهتدي في تصرفاته وسلوكاته الاقتصادية إلى ما يحقق منفعته الشخصية[1].

ثانيا– مبدأ المنافسة الحرة، وهو قانون طبيعي آخر، ويعني أن الفرد في طبيعته ينافس بقية أفراد المجتمع بهدف تحقيق مصلحته الشخصية أو الفردية.

ثالثا–مبدا نادى الطبيعيون بسياسة الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية – والمقصود بعدم تدخل الدولة هو جعل دورها محصور في التشريعات التي تنظم الاقتصاد والحفاظ على أمن الوطن ، حيث نادوا بتطبيق الحرية الاقتصادية داخل الدولة وعلى المستوى الخارجي، والتي انعكست على الشعار الذي تبنته المدارس لاحقا (أولها المدرسة الكلاسيكية) تحت شعار (دعه يعمل، اتركه يمر) والذي يعني ترك الإنسان يعمل بكل حرية دون تدخل الدولة، وترك عناصر الإنتاج من عمالة ورأس المال تمر عبر حدود الدول دون قيد أو شرط.

–الاعتقاد بأن أي فرد يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة فيه يسعى بذلك إلى تحقيق المصلحة العامة، وهذا المبدأ له علاقة مباشرة بما جاءت به المدرسة الكلاسيكية فيما بعد وأصبح يعرف باليد الخفية. [2].

الفرع الثاني: أهم انتقادات المذهب الطبيعي

بالرغم من إسهامات الطبيعيين في جعل الاقتصاد كعلم ومعرفة منظمة يخطوا خطوات هامة وحاسمة نحو الأمام، غير أن أعمالهم شابتها بعض النقائص التي فتحت بابا واسعا للعديد من الانتقادات، أهمها[3]:

1– بالرغم من إدعاء الطبيعيين الموضوعية في أبحاثهم غير أنهم لم يخفوا بعدا اجتماعيا وذاتيا في نظرياتهم الاقتصادية، فمنتقديهم يعتقدون أن الطبيعيين عكفوا على إعطاء الزراعة أهمية كبيرة مقارنة بباقي الأنشطة الأخرى ليس لأنها النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد فقط بل السبب في ذلك هو رغبتهم في تبرير دخل للملاك العقاريين الذي يحصلون عليه دون عمل من جانبهم.

2– كما أن نظريتهم حول القيمة يشوبها الغموض والخطأ، فنظرا لكون الطبيعيين فشلوا في الوصول إلى فكرة أو معيار "المنفعة" في تعريف الثروة، فقد عجزوا عن تصور أن الصناعة أو التجارة (نشاط الطبقة العقيمة) يمكن أن يكونا منتجين كذلك، لأنهما وإن اقتصرا على تحويل المواد إلا أنهما يضيفان منفعة جديدة تبرر اعتبارهما منتجين.

---

[1]– النجار سعيد، المرجع السابق، ص ص 57–60.

[2]– البيلاوي حازم، المرجع السابق، ص ص 46–49.

[3]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 39.

3- وفيما يتعلق بدور الطبيعة في النشاط الاقتصادي، فقد كان القياس يقتضي منهم معاملة الصناعات الإستخراجية معاملة الزراعة، حيث أن المناجم والمحاجر تعطي أيضا أكثر مما تأخذ، ولكنهم عجزوا أيضا عن إدراك هذه الحقيقة.

4- كما أن التطورات التي عرفتها أوربا مع ظهور الثورة الصناعية مع نهاية القرن (18) فندت الكثير من فرضيات الفيزيوقراطيين حول اعتبار الزراعة النشاط المنتج الوحيد القادر على تحقيق الرفاهية والتقدم للمجتمعات.

المطلب الثالث: المذهب الكلاسيكي (التقليدي)

تعتبر أفكار المذهب الكلاسيكي امتداد لأفكار مذهب الطبيعيين، وقد ارتبط ظهور هذا المذهب بالتطور العام الذي شهدته الحياة الاقتصادية في أوروبا، وبصفة خاصة إنجلترا، ثم انتشر إلى الدول الأوروبية الأخرى، وكان ذلك نتيجة الثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وبذلك شهدت الحياة الاقتصادية في أوروبا تطورا من اقتصاد إقطاعي إلى اقتصاد رأسمالي تجاري إلى اقتصاد رأسمالي صناعي[1].

ومن أجل ذلك ينبغي في البداية إعطاء نبذة عن المدرسة الكلاسيكية (الفرع الأول)، ثم الإشارة بصورة موجزة إلى أهم الأفكار التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نبذة عن المذهب الكلاسيكي

ظهر المذهب الكلاسيكي على يد مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين تأثروا كثيرا بآراء الطبيعيين وهدم تعاليم التجاريين، ونذكر منهم أمثال: "أدم سميث"، "توماس مالتس" و"جون ستيورت ميل" و"جون بتيست ساي"، وكانت أولى معاقل بروزه في انجلترا بعد سقوط المذهب الفيزيوقراطي، وبعد ذلك انتشرت أفكاره في فرنسا، وقد ساعد على ذلك المركز الخاص الذي كانت تحتله إنجلترا في ذلك الوقت، ولذلك فهي تعرف بالمدرسة الإنجليزية الكلاسيكية للاقتصاد[2].

سيطرت أفكار المدرسة الكلاسيكية على تعاليم الاقتصاد في الجامعات، وقد تناول كل من العلماء السابقين مشكلة معينة بالدراسة والبحث، وجاء آخرون يستكملون هذه الدراسات، وإذا كان هناك اختلاف بين العلماء في كثير من الجزئيات مع الآخرين، إلا أن هذه الأفكار جميعها كانت بمثابة منارة لجميع الباحثين في

---

[1]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 41.

[2]- حازم الببلاوي، المرجع السابق ، المرجع السابق، ص 51.

مجال الاقتصاد السياسي[1].

الفرع الثاني: مبادئ المذهب الكلاسيكي

قام المفكرين الكلاسيكيين بصياغة أفكارهم متفادين السلبيات التي وقع فيها أنصار المذهب الطبيعي، وعليه كانت المبادئ التي رفعوها تتمثل فيما يلي:

أولا- القوانين الأساسية:

أن التصرفات التي يقوم بها الأفراد والمجتمعات تؤثر فيها قوانين طبيعية وهو ما يجعل الإنسان متعلق بمصلحته الشخصية مثلا، ويسمي "**آدم سميث**" هذه القوانين التي تخضع لها تصرفات الناس **باليد الخفية**[2]. ما هي إذن هذه القوة الخفية التي تحرك الناس نحو هذه الأعمال الكبرى ونحو حياة التقدم؟ الجواب على ذلك هو المصلحة الذاتية، ورغبة الإنسان في تحسين حاله، وغريزة الفرد التي لا تفتأ تحثه على التقدم، وهذه القوة التي تحرك النشاط الاقتصادي لينتظم الاقتصاد ويحدث التشغيل الكامل وتختفي ظاهرة البطالة الإجبارية، بينما في حالة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يختل توازن السوق وتظهر البطالة الإجبارية[3].

ثانيا- الحرية الاقتصادية :

نادى المفكرين الكلاسيكيين بسياسة الحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية[4]. ويعتبر"**آدم سميث**" من أبرزهم في الدعوة إلى الحرية الاقتصادية ووجوب ابتعاد الدولة عن التدخل في المجرى الطبيعي لسير الحياة الاقتصادية[5]، وتتلخص سياستهم في عبارة مشهورة عرفت عند الطبيعيين وهي: "**دعه يعمل دعه يمر**"، حيث يرون أن الحرية وحدها هي الكفيلة بحل المشكلات الاقتصادية وبإعادة التوازن وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقا لرغبات المستهلكين، وهو ما يجسد الحرية الاقتصادية التامة من خلال حرية الأفراد في التملك والتبادل والاستهلاك والإنتاج في إطار المنافسة التامة في السوق والاستخدام التام[6].

ثالثا- تقسيم العمل :

---

[1]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 41.

[2]- BLANCHETON Bertrand, Op.ct., p. 22.

[3]- محمد لطفي جمعة، المرجع السابق، ص 29.

[4]- DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Op.cit., p. 43.

[5]- النجار سعيد، المرجع السابق، ص 118.

[6]- نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ص 19-21.

من البديهي أنه كلما زادت إنتاجية العمل زادت ثروة الأمة، وقد انتهى **آدم سميث** إلى أن زيادة إنتاجية العمل ترجع بصفة أساسية إلى تقسيم العمل، فهذا التقسيم يعود في نهاية الأمر بالرفاهية على المجتمع، ويساعد اقتصاد التبادل على توزيع ثمرات زيادة الإنتاج على المجتمع[1]. فالعمل هو المصدر النهائي للثروة الحقيقية التي يجب أن تكتسبها الأمم، كما أنه المحدد الأساسي لقيمة المنتوجات عن طريق حساب الوقت والجهد اللازمين لإنتاجها[2].

رابعا- التخصص الاقتصادي :

يرى "**دافيد ريكاردو**" أن الدولة يجب أن تتخصص في فرع من فروع الإنتاج، مما يجعلها تتفوق فيه وتحتكره دوليا[3]، وهو الذي يرجع إليه الفضل في جمع المبادئ الكثيرة والمبعثرة للمدرسة الكلاسيكية مكونا منها نسيجا متماسكا من التحليل الاقتصادي، وليس من شك أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت ب "**ريكاردو**" قد أثرت في تفكيره وتشكيل آرائه. وبشكل عام، يبدو أن "**ريكاردو**" كلاسيكي متشائم عندما يتعلق الأمر بآفاق النمو، على عكس الكلاسيكيين الفرنسيين مثل "**ساي**" و"**باستيا**" الذين يركزون اهتمامهم على الصناعة الناشئة[4].

نجح هذا المذهب في فرض مبادئه على أغلبية الدول، وحققت هي بدورها تطورات يمكن أن توصف بالخيالية في المجال الاقتصادي، ومع ذلك فإن لهذا المذهب الكثير من السلبيات وبعد قرون من تطبيقه ثبت أنه قائم على مجموعة من التناقضات منها: تكوين الاحتكارات، استغلال العمال، تسببه في العديد من الأزمات الاقتصادية ... الخ.

الفرع الثالث: نقد الفكر الكلاسيكي

لقد قدم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أدوات وأفكارا أساسية لدراسة الاقتصاد وفهم العلاقات الاقتصادية، أبرز إيجابياته شملت: التركيز على حرية السوق، الإنتاجية، النمو الاقتصادي، التجارة الدولية، والملفت أن هذه الأفكار ما زالت تشكل أساسا للفكر الاقتصادي الحديث. مع ذلك، واجه رواد المدرسة الكلاسيكية عدة انتقادات لمقارباتهم النظرية. تمحورت هذه الانتقادات حول تركيزهم المفرط على التحليل الكلي، حيث افترضوا أن الأسواق تصل دائما إلى التوازن تلقائيا دون تدخل من الدولة، مما أدى إلى تجاهلهم تأثير

---

[1]- النجار سعيد، المرجع السابق، ص 120-121.

[2]- محمد لطفي جمعة، المرجع السابق، ص 28-29.

[3]- DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Op.cit., p. 57.

[4]-: BLANCHETON Bertrand, Op.ct., p. 25.

الاحتكار وفشل اليات السوق، كما قللوا من أهمية العوامل الاجتماعية والسياسية في تشكيل الاقتصاد، وتعاملوا معه كنظام مستقل. نظرية قيمة العمل التي قدمها سميث وريكاردو تعرضت لانتقادات بسبب محدوديتها في تفسير القيمة في حالات مثل السلع النادرة، كما أن المنفعة أيضا يمكن أن تمثل أساسا لتقييم السلع. أما نظرة مالتوس للنمو السكاني فكانت تشاؤمية ومبنية على افتراضات لم تثبت صحتها، بالإضافة إلى ذلك ثبت فشل قانون ساي من خلال الأزمات الاقتصادية الكبرى، مثل الكساد الكبير لسنة 1929، ومن خلال التحليل الحديث الذي يركز على أهمية الطلب الكلي ودور السياسات النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار، هذه الانتقادات وغيرها دفعت لتطوير نظريات أكثر شمولا، مثل الكينزية والنيوكلاسيكية

المطلب الرابع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي

على أساس الانتقادات التي وجهت للفكر الكلاسيكي، خاصة تلك المتعلقة بحقوق العمال، والذين جعلهم هذا المذهب يزدادون فقراً نتيجة استغلالهم من طرف البرجوازيين الذين تمكنوا في ظله من زيادة ثروتهم وزادت بذلك الهوة بين الفئتين، ولهذه الأسباب قام تيار فكري قوي لنقد النظام الرأسمالي، واشترك جميع المعارضين في رفض فكرة الانسجام التلقائي بين فكرة المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وهذا التيار سمي بالمذهب الاشتراكي [1].

وفي ظل هذه الظروف برزت مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين استغلوا تناقضات الفكر الرأسمالي لتأسيس مذهبهم الاشتراكي، والذي انقسم إلى فريقين أحدهما متطرف ، والأخر معتدل .

الفرع الأول: الاشتراكية المتطرفة

تسمى هذه الفئة بالمتطرفة بالنظر إلى المطلب الأولي الذي رفعته ألا وهو ضرورة القضاء على النظام الرأسمالي، إذ يرى "**كارل ماركس**" أنه ليس هنالك سبيل لإصلاح الأوضاع الاقتصادية مادام أن أسباب دائه موجودة وتكمن في وجود النظام الرأسمالي المشار إليه، وعليه يجب القضاء عليه من خلال ثورة عارمة يقوم بها العمال على الطبقة البرجوازية ليتم انتزاع السلطة منهم، وحتى يتمكن العمال من إقامة نظام جديد يمثلون حجر الأساس فيه[2].

---

[1]– سلامة موسى، الاشتراكية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص 17.

[2]– البلاوي حازم، المرجع السابق، ص 87 وما بعدها.

يعود الفضل في نشأة النظام الاشتراكي إلى "**كارل ماركس**" وأتباعه، الذين دعوا إلى تطبيق الدولة للضمان الاجتماعي لحماية المواطنين من البطالة والمرض وضمان شيخوختهم، كما دعوا إلى إنشاء مصانع وطنية لتشغيل العمال على أن ينتخب هؤلاء العمال رؤسائهم، ويقتصر تدخل الدولة في بداية تأسيس هذه المصانع على تقديم المعونات المادية اللازمة فقط[1].

وبشكل عام كان للتغير الثقافي الذي جد على المجتمعات الأوروبية منذ مطلع القرن الثامن عشر وحتى نهاية التاسع عشر تغيرا هيكليا بالتبعية بمنظومة الوعي المجتمعي للطبقات الكادحة، والذي اتسم بحالة من الاحتقان الثوري ضد حالة البؤس وإرادة للتغيير، والتي أفرزت بدورها ذلك التدفق من تيار الفكر الاشتراكي، وإذا كان الفكر الحُر بمثابة ثورة على السياسة الاقتصادية ضد مصالح الطبقات الحاكمة والرأسماليين[2]، فإن الفكر الاشتراكي الماركسي كان بمثابة ثورة لصالح الطبقات الكادحة (البروليتاريا)، حيث رفض مبدأ حرية السوق والدولة المحايدة والملكية الخاصة، كما رفض مبدأ التوريث وحصول الفرد فيما لم يتعب في تحصيله.

ولا شك في أن هذا التوجه دفع الرأسماليين لإعادة النظر في كثير من مبادئهم، مستغلين بذلك الانتقادات التي وجهت إليهم، غير أنه لا أحد يشك في أنّ التطرف الذي جاء به **ماركس** هو الذي قتل نظامه في المهد، نتيجة لرفضه القاطع للملكية الفردية مما شجع الدول التي تبنته، فقامت بمصادرة أملاك الخواص لتكون هذه العملية نقطة بداية لاستبداد الدول الاشتراكية[3].

الفرع الثاني: الاشتراكية المعتدلة

على العكس من التوجه الأول فإنّ أنصار الفكر الجماعي المعتدل وهم كل من "**سان سيمون**" و"**شارل فرونسوا فوريه**" و "**روبرت أوين**"، تجمعهم أرضية مشتركة، هي أنهم لا يبرزون كممثلين لمصالح البروليتاريا (العمال الكادحين)[4]. فهم لم يريدوا أن يحرّروا ليس طبقة معينة وحدها، بل البشرية جمعاء، فلم يرفضوا فكرة الملكية الفردية ولم يشترطوا القضاء على الرأسمالية، بل نادوا بضرورة إجراء إصلاحات على

---

[1]– البطراوي تامر، المرجع السابق، ص 80.

[2]– المرجع نفسه، ص 81–82.

[3]– الببلاوي حازم، المرجع السابق، ص 102.

[4]– عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة قسنطينة 2، 2016، ص 89–90.

هذا النظام بما يسمح بتصحيح أخطائه وتجاوز تناقضاته، من خلال تحديد الملكية مثلا وإقرار مجانية التعليم وتقليص نسبة التفاوت بين طبقات المجتمع[1].

كما نشير في الأخير إلى أن "**روبرت أوين**" و"**شارل فوريه**" كان من أبرز الفقهاء الذين وضعوا أسس الاشتراكية المثالية والحركة التعاونية (التشاركية)[2]، والذين تبنوا هذا الرأي ودعوا إلى ضرورة التوفيق بين مصلحة المجتمع التي لا تعلوها مصلحة، ومصلحة الفرد بما أنها تحقق مصلحة المجتمع عن طريق التعاون بين أفراده، كما يعتبر من أبرز المعارضين لفكرة التأميم واستيلاء العمال على الحكم[3].

الفرع الثالث : تقييم المدرسة الاشتراكية:

رغم تبني أفكار النظام الاشتراكي في العديد من الدول بدءا بالاتحاد السوفييتي بعد الثورة البولشفية في روسيا عام ،1917ليمتد بعد ذلك إلى ما يقرب من ثلث العالم في منتصف القرن العشرين لاسيما بعد قيام الثورة الشيوعية في الصين عام ،1946الا ان هذا النظام الاقتصادي لم يستطع الاستمرار في هذه الدول بانهيار الاتحاد السوفياتي في العقد الأخير من القرن العشرين.

ومن أهم اسباب عدم قدرة الأنظمة الاشتراكية على الاستمرار، انها لم تستطع أن تضع تصورات مرنة للحالة الاقتصادية ومتغيراتها، ولم تستطع أن تفرق بين كل حالة وأخرى، بل طبقت نظاما صارما على الجميع، دون مراعاة لحساب التاريخ الطبيعي لتطور القوى الإنتاجية، وبالتالي لم تستطع الصمود كثيرآ في وجه الأنظمة الليبرالية (الرأسمالية)، مما نجم عنه ظهور عيوب في هذا النظام الاشتراكي ادت الى انهياره، نذكر منها:

-عدم وجود الحافز القومي لضمان مزيد من تشجيع العمال على الإنتاج، وبالتالي حدوث نوع من أنواع التراخي مع مسؤولين العمل وإدارة المشروع، كما ان ضرورة وجود جهاز إداري ضخم للرقابة من طرف الدولة باعتبارها هي المسؤولة الوحيدة (نظام مركزي) عن إدارة المشروعات والأعمال أدى إلى المزيد من تكاليف الانتاج وزيادة البيروقراطية.

-عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي، فقد أثبتت التجارب أنه رغم مميزات الاشتراكية، إلا أن السلطات التي تتولى التخطيط قد لا تملك المعلومات الكافية الازمة للتخطيط على النحو

---

[1]- البطراوي تامر، المرجع السابق، ص 80.

[2]- عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، دار إحياء للنشر الرقمي، سوريا، 2014، ص 108.

[3]- البيلاوي حازم، المرجع السابق، ص ص 81-84.

الأكمل، كما يمهد في النهاية إلى سيطرة الحزب الواحد لتعود نمط الملكية الرأسمالية مرة أخرى ولكن بوجه آخر.

-ضعف جودة السلع التي تنتجها الدولة الاشتراكية مقارنة بالدول الرأسمالية الصناعية لانخفاض القدرة التنافسية على السلع والانتاج في هذه الدول الاشتراكية.

المطلب الخامس : المدرسة الكينزية

الفكر الكينزي هو إطار للاقتصاد الكلي يبرز دور الطلب الكلي في تحديد الأداء الاقتصادي العام، خصوصا فيما يتعلق بمستويات التوظيف والإنتاج. يدعو هذا الفكر إلى سياسات مالية ونقدية نشطة للتخفيف من تقلبات الاقتصاد ومعالجة أوجه القصور في الطلب التي تعجز الأسواق عن تصحيحها. فهو يعترف بوجود إخفاقات سوقية قد تؤدي إلى بطالة طويلة الأمد وركود اقتصادي، على عكس الفكر الكلاسيكي الذي يفترض أن الأسواق تصحح نفسها دائما (التوازن التلقائي) وتتجه نحو التوظيف الكامل.

درس جون مينارد كينز John Maynard Keynes 1883-1946 في كلية الملك بجامعة كامبريدج، كما عمل مستشارا رئيسيا للخزانة البريطانية خلال الحربين العالميتين، ولعب لاحقا دورا مركزيا في تصميم نظام بريتون وودز. في كتابه الشهير "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" 1936 ، قدم الاقتصادي البريطاني أفكارا جذرية أعادت تشكيل السياسات الاقتصادية على مستوى العالم.

الفرع الأول نشأة الفكر الكينزي:

ترتبط نشأة الفكر الكينزي بظروف تاريخية واجتماعية واقتصادية خاصة خلال أوائل القرن العشرين، ظهرت أفكار كينز كرد فعل على قصور الفكر الكلاسيكي في مواجهة المشاكل الاقتصادية العويصة التي واجهها العالم، وخاصة خلال فترة الكساد الكبير 1929-1939وهي فترة اتسمت بارتفاع معدلات البطالة والانكماش الاقتصادي والركود الطويل، لم يتمكن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (الذي اعتمد على فكرة التنظيم الذاتي للأسواق وأن العرض يخلق الطلب) من تقديم حلول فعالة لهذه الأزمة، و من هنا ظهر المفكر الاقتصادي "جون مايار كينز " والذي قدم مجموعة من الحلول للخروج من الكساد العظيم الذي ضرب العالم ، هذه الحلول تضمنها كتابه المعروف " النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود" ، إذ أنه وفي الوقت الذي تؤيد فيه النظرية الكلاسيكية حياد النقود تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي تلعبه على مستوى الاقتصاد القومي ، فالتغيير في كميتها يؤثر بالتبعية على جميع المتغيرات الاقتصادية سواء عمالة ، إنتاج ، استهلاك ادخار واستثمار مما يؤثر على التوازن الاقتصادي ، وقد بدأ كينز نظريته بتحليل الطلب الكلي الفعال الذي يعتبر المحور الأساسي للدخل ومن ثمة التوازن الاقتصادي ككل.

الفرع الثاني : اهم مبادئ و فرضيات كنز

أولا- مبادئ النظرية الكينزي : إن أفكار كينز جاءت منافية لمبدأ الحرية الاقتصادية ومجموع التوازنات الجزئية كفيل بالوصول للتوازن على المستوى الكلي ، ومنه نجد أن كينز اعتمد على المبادئ والفرضيات الآتية [1]:

-الطلب هو الذي يخلق العرض.

-دور الدولة ضروري في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية النقدية.

-التحليل يكون في الأجل القصير ومن ثم يأخذ بعين الاعتبار تغيرات سعر الفائدة.

-يرفض كينز فكرة حيادية النقود ويعتبره نشيطا ومؤثرا على الحركة الاقتصادية ومن ثم فإن التحليل الاقتصادي لا يمكن أن يتم على أساس التفرقة بين القطاعين النقدي والحقيقي.

-إقرار كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة.

-المنافسة ليست كاملة لأن الطالبين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات ونفس الظروف

ثانيا-فرضيات التحليل الكينزي :

أكدت الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 عدم كفاءة التحليل الكلاسيكي (آلية الأسعار واليد الخفية) في حل أزمة الكساد والبطالة ، فظهر النموذج الكينزي المبني على الفرضية الهامة التي تفيد بأن الطلب الكلي هو العامل الأساسي لتحديد مستوى الإنتاج وحجم التشغيل ، ويعتبر المفتاح الفعال للخروج من الكساد.

1-الطلب الكلي : يعتبر كينز العرض الكلي معطى لذا يركز على دراسة الطلب والإنفاق لتحديد شروط توازن سوق السلع والخدمات ، ويمكن تعريف العرض الكلي بأنه مقدار الناتج القومي الذي يكون قطاع الأعمال على استعداد لإنتاجه وبيعه خلال فترة زمنية عادة تكون سنة ، عند المستويات المختلفة للأسعار ، ويمكن تعريفه كذلك بأنه مجموع الإنفاقات الفعالية لجميع الوحدات الاقتصادية والتي تترجم فعلا على قوى شرائية (رغبة +قدرة) بمعنى أخر مجموع السلع والخدمات النهائية التي يطلبها الأفراد ، المؤسسات ، الحكومة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية ، ومنه فالطلب الكي = الإنفاق الحكومي = الطلب على أموال الاستهلاك +الطلب على الاستثمار +الإنفاق الحكومي +صافي الصادرات.

[1] - حازم الببلاوي، المرجع السابق ،ص 62.

2-التوازن في سوق النقد : رأينا من خلال دراستنا لتوازن سوق السلع والخدمات أنه لا يمكن الوصول إلى حالة توازن واحدة ووحيدة ومن ثم لا يمكن التوصل إلى حالة التوازن الكلي ، والسبب في ذلك هو أن لسوق النقد دورا في تحديد الوضع التوازني ، لذا وجب دراسته وتحديد شروط توازنه من أجل دمجها لشروط توازن سوق السلع والخدمات بهدف تحقيق التوازن الكلي، ويتم ذلك بدراسة عرض النقد والطلب عليه وتساويهما[1].

3-عرض العمل وتحليل الباطلة : يرى كينز أن التوازن لا يؤدي حتما إلى التشغيل الكامل عكس ما يظنه الكلاسيك ، فبإمكان حدوث التوازن رغم وجود نقص في التشغيل ، فعرض العمل حسب كينز مرتبط بالأجر الإسمي لا بالأجر الحقيقي ، لأن أصحاب الأجر خاضعون لما يسمى بـ الوهم النقدي أو الخداع النقدي ، أي أنهم يفضلون أجورا إسمية مرتفعة أكثر من قدرة شرائية فعلية ، لذا يتمسك العمال بمستوى أجرتهم النقدية ولا يقبلون انخفاضه ، ومن ثم لا يمكن وقوع تكييف عرض العمل أو طلبه بانخفاض في الأجور الإسمية ، ويمكن تلخيص رأي كينز في النقطتين الأساسيتين الآتيتين [2]:

-يرى كينز أن العمال معرضون للخداع النقدي وسلوكهم في عرض خدماتهم يتحدد أساسا بمعدل الأجر الإسمي ، على خلاف الكلاسيك الذي يعتبرون الأجر الحقيقي هو المحدد لعرض العمل.

-معدل الأجر الإسمي غير مرن نحو الإنخفاض أي أن هناك حد أدنى لمعدل الأجر الإسمي لا يمكن أن ينخفض إلى أقل منه ، و إلا يوجد عامل يقبل عرض خدماته ، بينما النيوكلاسيك اعتبروا أن الأجر الحقيقي مرن .

4-الطلب على العمل :من الملاحظ أن كينز لا يختلف عن الكلاسيك فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل ، فكينز يقبل بفرضية المنافسة الكاملة التي يسعى في إطارها المنتجون لتحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج ، ودالة الطلب على العمل عند كينز هي نفس النموذج المستخدم في النظرية الكلاسيكية للمدى القصير ، وبموجب فرضية المنافسة الكاملة تكون الأسعار معطاة أي لا يمكن لأي منتج التلاعب بالأسعار ، فتكون قاعدة التوازن هي الاستمرار في الإنتاج وعرض كميات إضافية من السلع حتى تتساوى التكلفة الحدية لهذه السلعة مع الإنتاجية الحدية بالقيمة

الفرع الثالث : تقييم المدرسة الكينزية

---

[1]- إبراهيم فاضل الدبو، الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق، ط 1، دار المناهج، عمان، الأردن، 2008 ،ص 30.

[2]- إبراهيم فاضل الدبو، المرجع السابق ،ص 34.

هناك عدة ملاحظات وجهت للنظرية الكينزية يمكن حصرها فيما يلي [1]:

–يقر التحليل الكينزي أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط يتمثل في الطلب على النقد لأغراض السيولة ، في حين نجد عوامل أخرى لا تقل أهمية في تحديد سعر الفائدة في مقدمتها الدخل.

– لم يشر كينز إلى التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة باعتبار هذا الأخير يتحدد بتلاقي عرض النقود مع الطلب عليها .

يؤكد الفكر الكينزي على أهمية الطلب الكلي في تحديد أداء الاقتصاد، ويُسلم بوجود إخفاقات سوقية قد تؤدي إلى مشكلات مثل البطالة المستمرة والركود. لقد قدم كينز حلو ً لا مبتكرة لأزمات الاقتصاد الكلي، داعيًا إلى تدخل الحكومات عبر سياسات مالية ونقدية نشطة، هذه الأفكار ساعدت في تغيير السياسات الاقتصادية حول العالم بعد الأزمات الاقتصادية الكبرى، مثل الكساد الكبير، ومع ذلك، يواجه هذا التحليل عدة انتقادات، أبرزها تركيزه على الحلول قصيرة المدى، كما أن السياسات المالية التوسعية قد تساهم في خلق ضغوط تضخمية، تتمثل أحد المشاكل الأخرى في أن الاقتراض الحكومي قد يؤثر سلبًا على الاستثمار الخاص علاوة على ذلك، ينتقد تدخل الحكومة المباشر في الأسواق، مما يضعف من آليات السوق الذاتية ويقلل الكفاءة الاقتصادية على المدى الطويل.

يركز الفكر الكينزي الجديد على دمج الاقتصاد الجزئي مع التوقعات العقلانية لشرح الظواهر الاقتصادية، وقد تعرض لانتقادات تتعلق بتبسيط الواقع والإفراط في الاعتماد على التدخل الحكومي، أما المدرسة النقدية فتعتمد على نظرية كمية النقود، مؤكدة على أهمية السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما ظهرت بعد كينز مدارس اقتصادية أخرى مثل الاتجاهات السلوكية والمؤسسية والبيئية وغيرها.

[1]– حازم الببلاوي، المرجع السابق ،ص 64.

الفصل الثالث:
الأنظمة الاقتصادية

ان ظهور المشكلة الاقتصادية مرتبطة بظهور الانسان على وجه الأرض وهذا الامر ادي الى ظهور صارع من أجل البقاء المبني على تلبية حاجاته ورغباته المختلفة انطلاقا من الموارد الاقتصادية المتاحة، ولأجل ذلك قد عمد إلى تطوير وسائل تلبية تلك الحاجات والرغبات والأنشطة الخاصة بها، التي تطورت معها مختلف العلاقات وآليات تنظيمها وتنوعت واختلفت من زمن إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، بحسب اختلاف وتنوع السلوك الإنساني الخاص باستغلال الموارد وتلبية الحاجات، ولأجل إيجاد تصور مثالي يضمن من خلاله الإنسان فعالية تلك الأنشطة، فقد ظهرت بعض الأفكار والآليات والمبادئ التي تحاول تنظيم وتحديد العلاقات و السلوكيات الاقتصادية للإنسان.

ولقد ساد بين المفكرين الاقتصاديين مجموعة من الأنظمة الاقتصادية التي تحاول معالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة ، والتي اختلفت بحسب اختلاف النظم الفكرية والإيديولوجية وخصائص وطبيعة المجتمعات، حيث تساهم في تطبيق السياسات الاقتصادية وتحقيق الأهداف المرتبطة بها المحددة وفق رؤية معينة، وتنظيم مختلف العلاقات والأنشطة الاقتصادية وفق آلية معينة تحدد من خلالها تلك العلاقات والأنشطة وطريقة ممارستها ، وانطلاقا من هذا تظهر عدة أنواع من الأنظمة الاقتصادية التي تستخدم آليات وطرق مختلفة لتنظيم وتحديد تلك الأنشطة والعلاقات، ومنها النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام الإسلامي .

ولهذا سنحاول في البداية دراسة مفهوم النظم الاقتصادية وأهدافها وخصائصها، بالإضافة إلى تتبع مختلف النظم الاقتصادية التي عرفتها البشرية، وتحديد المبادئ والأفكار التي قامت عليها، ومدى نجاعتها في معالجة المشكلة الاقتصادية، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة مختلف الأزمات في هذا الإطار، وعليه فقد تم تقسيم هذا المحور إلى أربعة مباحث رئيسية موزعة كالآتي:

المبحث الأول: مفهوم النظام الاقتصادي.

المبحث الثاني: النظام الاقتصادي الرأسمالي.

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الاشتراكي.

المبحث الرابع: النظام الاقتصادي الإسلامي

المبحث الاول : مفهوم النظام الاقتصادي.

يعتبر النظام الاقتصادي مجموعة من العلاقات الاقتصادية والقانونية، التي تحكم ما سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ، ويعتمد النظام الاقتصادي على طائفة من العلاقات والقواعد والأطر التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية المتجددة من جهة، والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى، ويعد جزءا لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثر به ويؤثر فيه ، وللإحاطة به لابد من التطرق الى تحديد تعريفه، و خصائصيه ثم أهدافه ، و وظائفه الأساسية ، و التي على أساسها يمكن دراسة اهم النظم الاقتصادية التي عرفتها البشرية .

المطلب الأول : تعريف وخصائص النظام الاقتصادي

يعد النظام الاقتصادي الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يتبناه المجتمع لإدارة موارده المادية والبشرية المحدودة، بهدف إشباع الاحتياجات الإنسانية، مما يجعل من تحديد تعريف النظام وخصائصه حجر الزاوية لاستيعاب كيفية تطور المجتمعات وازدهارها، و ما سنتناوله باختصار كما يلي:

الفرع الأول : تعريف النظام الاقتصادي

يعرف النظام الاقتصادي على أنه:" مجموعة متجانسة من الهياكل الاقتصادية والمؤسساتية القانونية، الاجتماعية والذهنية، منظمة لأجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية"[1] (التوازن، النمو)، و يمكن تعريف النظام الاقتصادي أيضا بأنه:" مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع، والتي تحكم سلوكهم في ممارسة النشاط الاقتصادي، والتي تحدّد الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم في ظله إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها"[2].

وعرف الاستاذ " **Sombarat**" النظام الاقتصادي بأنه المظهر الذي يجمع بين العوامل الثلاثة التالية[3]:

*-**الجوهر**: أي الدوافع و البواعث البارزة التي تحرك الفعاليات الاقتصادية(كأن يكون في سبيل السيطرة، أو في سبيل الربح الآني والسريع، أو في سبيل تطبيق مبدأ من المبادئ المثالية...).

*-**الشكل** :وهو مجموعة العوامل الاجتماعية والقانونية التي تحدد إطار النشاط والعلاقات الاقتصادية (كنظام الملكية، نظام العمل، علاقات الإنتاج، دور الدولة في الحياة الاقتصادية...).

---

[1] -عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية- العلاقة والإفرازات، دار إحياء للنشر الرقمي، 2014،ص 26.

[2]- نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص 37.

[3] - محمد إبراهيم عبد الرحيم، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ،2009، ص 22.

*-**المحتوى المادي** :وهي مجموعة الوسائل والطرق التقنية التي تجري بواسطتها التحولات المادية في الزراعة والصناعة والتجارة (الآلة اليدوية، الميكانيكية، التكنولوجية الصناعية..).

وعليه يمكن تتحدد طبيعة النظام الاقتصادي من خلال الجمع بين العناصر الثلاثة سالفة الذكر، ويؤكد الأستاذ " **Sombarat**" أن عنصر الشكل هو المحدد الرئيسي لطبيعة النظام لأنه تعبير عن الروحية التي تعكس في النهاية الخلفية الفكرية (العقيدة) التي يقوم عليها النظام.

وهنا لابد من الإشارة الى أوجه التفريق بين مفهوم النظام الاقتصادي ومفهوم التنظيم الاقتصادي، فالنظام الاقتصادي كما سلف الذكر هو مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لمجتمع معين في الزمان والمكان، أما التنظيم الاقتصادي فهو وسيلة يستخدمها النظام الاقتصادي لتنظيم النشاط الاقتصادي والفعاليات الاقتصادية المختلفة، وتختلف طبيعة التنظيم الاقتصادي من نظام اقتصادي إلى آخر[1].

الفرع الثاني : خصائص النظام الاقتصادي:

يركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى ، والغاية الأساسية هي معالجة المشكلة الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وهذا ما يجعله يتميز بجملة من الخصائص يمكن ذكرها فيما يلي:

-يتميز النظام الاقتصادي بأنه يستهدف دوما معالجة المشكلة الاقتصادية بشكل فعال، وعلى ذلك الأساس يتحدد مبرر وجوده واستمراريته في تنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع.

-يتميز بوجود مجموعة من الآليات والطرق التي تمكن من تنظيم والتحكم في العلاقات والأنشطة الاقتصادية وإدارتها، وتضبط دور كل وحدة اقتصادية كنظام فرعي وعلاقته بالنظام الكلي.

-يتضمن مجموعة من المبادئ والقواعد العامة التي تميزه عن باقي الأنظمة في طريقة تنظيم العلاقات والأنشطة الاقتصادية ومعالجة المشكلة الاقتصادية.

-يتميز بتبني مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تتلاءم مع المنطق الاقتصادي السائد والقواعد والقوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية.

-يتميز باعتماده على آليات وطرق تمكن المجتمع من التوزيع الفعال للثروة والموارد الاقتصادية المختلفة

---

[1] – الصادق جراية ، المرجع السابق ، ص 78.

على مختلف الحاجيات والأجيال والفئات البشرية والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

المطلب الثالث : اهداف ووظائف النظام الاقتصادي

تسعى النظم الاقتصادية المعاصرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية ، وذلك في اطار الوظائف الأساسية للنظام الاقتصادي ويمكن تلخص هذه العناصر فيما يلي :

الفرع الأول : اهداف النظام الاقتصادي

يكمن الهدف الأساسي لأي نظام اقتصادي في محاولته معالجة المشكلة الاقتصادية بطريقة أكثر كفاءة وفعالية، وعلى هذا الأساس يقاس مدى نجاحه ومن ثم يكتسب مبرر وجوده واستمراريته في تنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع، وفي هذا الإطار تندرج العديد من الأهداف والغايات الفرعية للنظام الاقتصادي والتي تصب بمجملها في معالجة المشكلة الاقتصادية[1]، ويمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

1-تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد: بالنظر إلى محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، فيتعين على أي نظام اقتصادي توفير الأطر الفكرية اللازمة التي تمكن الأمة من الحفاظ على الموارد واستغلالها أحسن استغلال، ونجد أن الأنظمة الاقتصادية قد تبنت آليات مختلفة في هذا الشأن.

2-تلبية الحاجات والرغبات الفردية والجماعية: أي أن النظام الاقتصادي من مسؤولياته توضيح الطرق والأنشطة الاقتصادية التي تساهم في تلبية حاجات ورغبات الأفراد والمجتمع، والتي تتحدد في المسالك التي تسلكها وسائل إشباع الحاجات والرغبات من مواطن الإنتاج إلى مواطن الاستهلاك.

3- تحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل : ويكون ذلك بين مختلف الفئات البشرية ومحاولة تقليص التباين والاختلاف في التوزيع إلى اقصى حد ممكن، وذلك من خلال توفير الأدوات والأسس المناسبة لتوزيع الدخل وتلك الخاصة بإعادة التوزيع، وفي هذا الشأن سعت الأنظمة الاقتصادية المختلفة إلى هذا الهدف.

4-تنظيم وتوجيه الأنشطة الاقتصادية: فلابد على النظام الاقتصادي أن يوفر الطرق والآليات المناسبة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بدءا من نشاط الإنتاج إلى نشاط الاستهلاك، وتحديد الأسس المناسبة لضبطها وتفعيلها.

5-تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الناس وبين عناصر الإنتاج: كأفراد، كجماعات، كمؤسسات ومجتمعات، والتي تتضح من خلال نمط ملكية وسائل الإنتاج، العلاقات الاجتماعية داخل العملية الإنتاجية، علاقة الإنسان بالطبيعة، علاقات التبادل والتوزيع.

---

[1] – عبد الله قلش ، المرجع السابق، ص 137-138.

6-السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي: والذي يتجسد من خلال تحسين المؤشرات الخاصة بـ: التشغيل، الدخل والناتج الإجمالي، مستويات المعيشة للأفراد، تلبية متطلبات المجتمع، الأمن الغذائي...إلخ.

الفرع الثاني : وظائف النظام الاقتصادي

يشير النظام الاقتصادي إلى:" الأسس والمبادئ التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية، كما يتضمن كذلك أساليب سيرة هذه الحياة في حل مشكلاتها، وأساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية، وأساليب الإدارة الاقتصادية، والتخطيط تطبيقاً لتلك الأسس والمبادئ[1] "، أو هو الطريقة أو الآلية المتّبعة في علاج المشكلة الاقتصادية، فطريقة الإجابة على هذه الأسئلة هي التي تحدد شكل النظام الاقتصادي، وتشترك جميع الأنظمة الاقتصادية في محاولة استخدام الموارد أحسن استخدام ممكن لإشباع حاجيات أفراد المجتمع بأقصى إشباع ممكن في مرحلة معينة، ولكن تختلف بينها في الكيفية والوسائل التي تتبعها للوصول إلى ذلك الهدف، وبقاء أي نظام اقتصادي أو تغييره يتوقف على قدرته على التعامل مع المشكلة الاقتصادية بكفاءة وفعالية.

والنظام الاقتصادي أيا كان يحاول معالجة المشكلة الاقتصادية والإجابة على المسائل الثلاث الآتية[2]:

1- ماذا ينتج المجتمع ؟، اي **(تحديد الأولويات)** وهذه الوظيفة تتعلق بـ تخصيص الموارد اذ يجب على النظام أن يقرر: نوع السلع هل نركز على السلع الاستهلاكية (غذاء، ملابس) أم السلع الإنتاجية (آلات، مصانع)، وعلى الكمية كم وحدة ننتج من كل سلعة؟

2-كيف ينتج المجتمع الإنتاج المرغوب فيه؟، أي **(تنظيم الإنتاج)** وهذه الوظيفة تتعلق بـ الكفاءة الفنية اي يختار النظام الطريقة الأمثل لمزج عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض، التكنولوجيا) للحصول على أقل تكلفة وأعلى جودة.

3- كيف يتم توزيع ما تم إنتاجه فعلا ؟، اي **(توزيع الثروة)** وهذه هي الوظيفة الاجتماعية للنظام، وتتعلق بتقسيم الناتج القومي على أفراد المجتمع، وهذا بالاعتماد على عدالة التوزيع اي كيف يتم تحديد نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة.

---

[1] – مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، طبع مركز التعليم المفتوح، جامعة القاهرة، 2007، ص 23.

[2] – داليا عادل الزيادي، النظم الاقتصادية المقارنة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ص 23-25.

ويتم تحديد هذه المسائل في ضوء إطار فكرى وفلسفي واجتماعي وثقافي معين، هذا الإطار يطلق عليه تعبير المذهب الفكري، كما يتم هذا التحديد في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لدى المجتمع. وأخيرا، يتم هذا التحديد في ضوء العلاقات الإنتاجية القائمة، ووفقاً للمذهب الفكري السائد تتم عملية تنفيذ هذه المهام أو المسائل.

هذه العناصر الأساسية الثلاثة :المذهب الفكري ، القوى الإنتاجية، العلاقات الإنتاجية، تشكل في مجموعها الإطار التنفيذي العام المتبع، والذي يسمى "**النظام الاقتصادي**"، ولا بد من اجتماع هذه العناصر الثلاثة لكي يوجد أي نظام اقتصادي[1].

المبحث الثاني: النظام الرأسمالي:

النظام الرأسمالي هو النظام الذي يقوم أساساً على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والذى يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق أكبر مصلحة خاصة ممكنة، فإذا كان الفرد مستهلكاً سميت المصلحة إشباعاً، وإن كان منتج سميت المصلحة ربحا ، فلا توجد في ظل النظام الرأسمالي هيئة تتولي توزيع الموارد الاقتصادية، من أرض وعمل ورأسمال على الصناعات المختلفة حسب أولويات معينة، حيث يقوم السوق بهذا الدور.

النظام الرأسمالي هو نظام اقتصادي واجتماعي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، حيث يدير الأفراد والشركات الأنشطة الاقتصادية لتحقيق أقصى ربح، معتمدا على آليات السوق (العرض والطلب) والحرية الاقتصادية، وبدور محدود للدولة، وقد تطور عبر التاريخ ليصبح النظام السائد عالميا.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم النظام الرأسمالي

تهدف الدراسة الوجيزة للنظام الاقتصادي الرأسمالي إلى الوقوف على نشأة الاقتصاد الرأسمالي ، وكذا مفهومه، وهذا لتمييزه عن غيره من الأنظمة.

الفرع الأول: نشأة النظام الرأسمالي

سبقت الإشارة في الفصل الثاني إلى أهم التطورات الفكرية والاقتصادية التي مر بها الفكر الاقتصادي، ببيان ميلاد النظام الرأسمالي (المذهب التجاري) ابتداء من منتصف القرن السادس عشر في أوروبا، والذي انتقل من المرحلة التجارية إلى المرحلة الصناعية ثم إلى الرأسمالية المالية[2].

---

[1] –مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص 25.

[2] – حسان بقة ، المرجع السابق، ص 91.

بدأ النظام الرأسمالي بالظهور على ما تبقى من مخلفات الإقطاعية عقب النظام البرجوازي، وقد أدت الحروب والثورات في ذلك الوقت إلى نشره بشكل كبير، ما أدى إلى تراكم الأموال والثروات. وقد بدأت ملامحه الأولى بمناداة الكثيرين من علماء الاقتصاد بضرورة سن القوانين المتعلقة بالاقتصاد، ولا يجوز لأحد أن يحد من تأثيره أو قوته. وبالتالي فقد كان هؤلاء ينادون بمنع الدولة من التدخل في مجال الاقتصاد بل عليها فقط أن توفر الحماية للأفراد وممتلكاتهم، وهذه الأفكار ظهرت في فرنسا لتنتقل بعد ذلك من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها إلى أغلب دول العالم[1].

يعزي علماء الاقتصاد ظهور الرأسمالية إلى عصر النهضة الزراعية، حيث أن تراكم رأس المال كان قليلا ومحدودا في تنقله، وكانت حركته تقتصر على التجارة الصغيرة والقروض المحدودة، إذ أن التصنيع السلعي والتبادل التجاري كان بسيطا في حجمه، إلى أن بدأ يظهر ما يسمى بالنظام الرأسمالي الذي بدء يتوسع مع الزيادة المستمرة في تراكم رأس المال جراء توسع التجارة، وبالتالي الصناعة[2].

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على أساس الرفع من شأن المادة لتكون في طليعة الأولويات على الصعيد الاقتصادي، ويركز على الملكية الفردية الشخصية وتنمية رؤوس الأموال وزيادتها بكافة ومختلف الأساليب والطرق، من أجل تلبية احتياجات الإنسان بشقيها الكمالية والأساسية، ويركز على زيادة ثروات الإنسان بشكل بعيد عن تدخلات الدولة والنظام السياسي فيها، وبالتالي تصبح المصلحة الخاصة تلعب دور المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية، وهو الأمر الذي يجعل من المنافسة بين الأفراد الصيغة التي تتسم بها العلاقات بين كل العناصر التي تتخذ المبادرات الاقتصادية[3].

الفرع الثاني: مفهوم النظام الرأسمالي

عرف النظام الرأسمالي بعدة تعريفات من أجودها تعريفه بأنه: "تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس قيام فرد، هو الرأسمالي، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين، هي الشركات الرأسمالية، بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التي يشترونها وقوة العمل المستأجرة في شكل مشروع، هو المشروع الصناعي، يستخدم الآلية كأساس للفن الإنتاجي، وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائماً من الثروة يمكنهم من الحصول على الأرباح التي يحتفظون بها لأنفسهم، ومن زيادة تراكم رأس المال لديهم

---

[1]– دويدار أسامة، النظم الاقتصادية– دراسة تحليلية، دار الشعرى للنشر، القاهرة، 2017، ص 20.

[2]– جيمس فولتشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، ترجمة: رفعت السيد علي، دار الشروق، القاهرة، 2011، ص 33.

[3]– إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق ، ص 44.

باستمرار[1].

ويمكن تعريف النظام الرأسمالي من خلال البحث المتواصل عن طرق جديدة للحصول على اقصى حد من الربح لهدف ضمان عملية التراكم على المدى البعيد ، وهذا يتم بإيجاد تنظيم عقلاني للعمل في الإنتاج[2]. فالرأسمالية هي نظام ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس التنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، بحيث تكون وسائل الإنتاج بشكل عام مملوكة ملكية خاصة أو مملوكة لشركات تعمل بهدف الربح، ويكون توزيع الإنتاج وتحديد الأسعار محكوما بالسوق الحر والعرض والطلب.

المطلب الثاني : مميزات النظام الرأسمالي وعيوبه.

تعتبر معرفة مميزات ومبادئ الرأسمالية من الناحية الفكرية (الفكر الرأسمالي) أهم نقطة ننطلق بها لمناقشة النظام الاقتصادي الرأسمالي، على أساس أنّ الفكر الرأسمالي هو منبع أو منشأ النظام الرأسمالي بمختلف أنواعه وتطبيقاته[3]، بناء على ذلك، يتطلب الأمر البحث عن مميزات النظام الرأسمالي ، وعيوب هذا النظام.

الفرع الأول: مميزات النظام الرأسمالي:

قام النظام الرأسمالي على الأفكار الاقتصادية السابقة، ثم رسخت قواعده في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في أوروبا، وفيما يلي عرض لأهم مميزات النظام الرأسمالي:

1)- عدم تدخل الحكومة: في النظام الرأسمالي يترك أمر الإنتاج والبيع والشراء للمستهلك والمنتج دون أي تدخل للحكومة في تحديد خطوط الإنتاج والبيع، وعدم تدخلها كذلك في تحديد أسعار السلع أو أنواعها[4]. وينحصر دور الحكومة في الرقابة للتأكد من التزام الجميع بالقواعد القانونية العامة أهمها استمرار المنافسة فيما بين المنتجين، كذلك ينحصر دور الحكومة في إنتاج سلع معينة، وإلزام شروط محددة في السلع المنتجة مثل منع إنتاج وبيع المخدرات، وشروط السلامة في السيارات وغيرها[5]. وبصفة عامة يمكن القول أنّه في ظل النظام الرأسمالي يكون للأفراد حرية الإنتاج والتبادل والاستهلاك دون تدخل من جانب الحكومة، إلّا

---

[1] – أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الجزئي، ط 1،مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2005، ص12.

[2] – شوام بوشامة، المرجع السابق ، ص .33.

[3]– جويس أبلبي، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، ترجمة: رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 15.

[4]– إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 40.

[5]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 98.

بالقدر الذي تقتضيه الضرورة القصوى أو المصلحة العامة للمجتمع[1].

2)- الحرية الاقتصادية: تعني حرية الأفراد في التملك والممارسة الاقتصادية الحرة، أي أن الفرد حر في الملكية والعمل والإنتاج والاستهلاك، فهو حر في امتلاك كل شيء مادام تحصل عليه بالطرق القانونية. وله حرية الاختيار في العمل الذي يناسبه والإنتاج الذي يريده دون تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية[2].

3)- تحقيق الربح: هو الغاية من ممارسة أي نشاط اقتصادي. أو أن الربح هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي حيث يحدد الربح نوع النشاط الاقتصادي الذي يفضله الأفراد الذين يتخذون القرارات الإنتاجية بغية الحصول على أكبر عائد ممكن[3].

4)- المنافسة الحرة، وحرية الإنتاج: يمتاز النظام الرأسمالي بكثرة وتعدد المنتجين مع صغر حجم كل منتج في جانب الإنتاج، أي أنّه ليمكن أن يكون للمنتج دور مهيمن على التأثير في عملية الإنتاج والتحكم بالوحدات التي يتم عرضها في السوق ومن ثم مستوى السعر. إلّا أنّه من حق المنتج أن يقوم بإنتاج أي سلعة يرغب في إنتاجها وبالكمية التي يريدها، أو حتى الامتناع عن إنتاج سلعة معينة[4].

5)- حماية الملكية الخاصة: في النظام الرأسمالي تكون الملكية ونقل الملكية من شخص لأخر على أي شكل وفي أي وقت؛ فهي عملية حرة لا تتدخل فيها الحكومة، فالمنتج أو الفرد له مطلق الحرية في الانفراد أو المشاركة مع الآخرين في كل ما يملكه من موارد إنتاج أو سلع أو خدمات، سواء كانت رأسمالية أو استهلاكية[5].

6)- نظام السوق والأثمان: في الاقتصاد الرأسمالي يعتبر السوق نقطة التقاء المستهلك مع المنتج، ويلعب سعر السلعة دورا في الإفصاح عن أهمية ورغبة المستهلك في اقتناء السلعة، وهو بذلك يكشف عن الرغبات التي يريد المنتج توفيرها بالسلعة[6]، وإذا ترك أمر تحديد السعر للمستهلكين والمنتجين، فإنّهم إذا ما اتفقوا عليه فإن السعر يوجه الموارد إلى أفضل استخدام لها، سواء في منظور المستهلكين الذين ينفقون أموالهم،

---

[1]- محمد خليل برعي، مبادئ الاقتصاد، مكتبة نهضة الشرق للنشر، القاهرة، 1984، ص 117.

[2]- إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 40.

[3]- رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 104.

[4]- نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 77.

[5]- إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 38.

[6]- رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 105-106.

أو من منظور المنتجين الذين يخصصون مواردهم للإنتاج[1].

الفرع الثاني: عيوب النظام الرأسمالي

بالرغم من النظام الاقتصادي الرأسمالي قد استطاع ان يحقق درجات من الرخاء المادي في كثير من الدول التي طبقته ، الا ان هناك بعض الجوانب السلبية التي تشكل عيوبه و التي تبدو اكثر فاعلية في مجال التطبيق ومن اهم هذه العيوب نذكر ما يلي[2] :

1-الحرية الوهمية : الحرية التي نادى بها أنصار النظام الرأسمالي قد تبين أنها حرية وهمية وليست حرية مطلقة، حيث لا يتمتع بهذه الحرية المطلقة سوى فئة محدودة من الأفراد داخل المجتمع وهي الطبقة الرأسمالية (ملاك عناصر الإنتاج)، بينما غالبية أفراد المجتمع لا يتمتعون بهذه الحرية الاقتصادية[3].

2-الاحتكار والإسراف في استخدام الموارد : ويقصد بالاحتكار هنا انفراد المنتج بإنتاج سلعة معينة بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيها، ويترتب على هذا سيطرة صاحب السلعة على السوق من حيث كمية المعروض والأسعار، وينتج عن هذا تحقيق أرباح خيالية نظرا لغياب المنافسة، وفي هذه الحالة تختفي المنافسة ويسود الاحتكار[4].

3- عدم الاستخدام الأكفأ للموارد: في كثير من الأحيان يتجه المنتجون إلى إنتاج السلع الكمالية والترفيهية لعائدها المالي الكبير، على حساب إنتاج السلع الضرورية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تخصيص الموارد الإنتاجية المحدودة والنادرة نحو إنتاج السلع الكمالية التي يطلبها الأغنياء والانصراف عن إنتاج السلع الضرورية التي يستهلكها أغلبية المجتمع، وهذا يعني سوء توزيع الموارد على أوجه النشاط المختلفة والإسراف في استخدامها[5].

4- سوء توزيع الدخل والثروة: من أهم الركائز التي يعتمد عليها النظام الرأسمالي هي الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، ونظرا لقلة الموارد مقارنة بعدد السكان فإن أصحاب رؤوس الأموال هم الذين يحصلون على أرباحهم من هذه الموارد، أما العمال فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، ولا شك

---

[1]- إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص ص 41-43.

[2]- رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص ص 106-108.

[3]- للوقوف على عيوب النظام الرأسمالي راجع: الكتاب الأسود للرأسمالية، ترجمة: أنطوان حمصي، دار الطليعة الجديدة، ط 1 ، سوريا ،2006 ، ص 10.

[4] - مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص 53.

[5] - أحمد فوزي ملوخية، المرجع السابق ، ص15.

أن هذه النظرية ينتج عنها زيادة ثراء أصحاب الأعمال نتيجة ارتفاع دخلهم وزيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي قلة من الأفراد ، وتتسع بذلك الهوة بين الطبقة العاملة و طبقة أصحاب رؤوس الأموال[1].

5- التقلبات الاقتصادية: تشمل التقلبات الاقتصادية في الرواج والكساد، وهي سمة من سمات النظام الرأسمالي الحر، والتي يترتب عنها ارتفاع معدلات البطالة في حالة الكساد، ويعتقد أنصار النظام الرأسمالي أن جهاز الثمن كفيل بأن يقوم بتحقيق التوازن التلقائي بين الإنتاج والاستهلاك، إلا أنه من ناحية العملية فإن ذلك لا يحدث بطريقة تلقائية أبدا[2].

6-البطالة: وهي ظاهرة مألوفة في المجتمع النظام الرأسمالي، وتكون شديدة البروز إذا كان الإنتاج أكثر من الاستهلاك، مما يدفع صاحب العمل إلى الاستغناء عن الزيادة في الأيدي العاملة التي تثقل كاهله[3].

7- الاستعمار: ذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن الموارد الأولية وبدافع البحث أيضا عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات تلجأ إلى استعمار الشعوب والأمم استعمارا اقتصاديا وفكريا وسياسيا[4].

8- الاستغلال: في النظام الرأسمالي يشتري الرأسمالي (مالك وسائل الإنتاج) من العامل قوة عمله بأجر زهيد يكاد يكفيه فقط للاستمرار في العمل، بينما يعود الربح كله للرأسمالي، الذي تزداد كتلة رأسماله[5].

نخلص بالقول ان هذه العيوب والمشاكل التي تمخضت عن تطبيق هذا النظام لاسيما ظروف الإنتاج السيئة التي سادت في ظل الرأسمالية وزيادة بؤس الطبقة العاملة، دفع بأنصاره والمجتمعات التي تبنته إلى إحداث العديد من التغييرات على مبادئه وقيمه، الأمر الذي أوجد نظام اقتصادي جديد اكثر امان و عدالة وقد كان الأساس الذي اعتمد عليه أنصاره في دعوة الدول و الافراد تبنيه و هو النظام الاقتصادي الاشتراكي.

المطلب الثالث: علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي

فالنظام الرأسمالي يعتبر أن المشكلة الاقتصادية هي قلة الموارد الطبيعية نسبيا، نظرا إلى محدودية الطبيعة نفسها، والتي لا تفي بالحاجات المادية الحياتية للإنسان، التي تبدو في تزايد مستمر، فتنشأ المشكلة حول كيفية التوفيق بين الإمكانات الطبيعية المحدودة، والحاجات الإنسانية المتزايدة[6].

---

[1] – مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص 55

[2] – أحمد فوزي ملوخية، المرجع السابق، ص16.

[3] – مختار عبد الحكيم طلبة، المرجع السابق، ص 56.

[4] – أحمد فوزي ملوخية، المرجع السابق، ص 17.

[5] - أنطوان حمصي، المرجع السابق ، ص 12.

[6] – الصادق جراية ، المرجع السابق ، ص 7.

وعليه فان النظام الرأسمالي يعالج المشكلة الاقتصادية عن طريق زيادة السلع و الخدمات لأنها عبارة عن صراع بين الحاجات اللانهائية و الموارد المحدودة فمن الطبيعي ان يرتكز علاج المشكلة الاقتصادية على كيفية زيادة السلع و الخدمات و لو فرضنا ان السلع و الخدمات المنتجة في مجتمع ما ممثلة بمنحى إمكانيات الإنتاج فسيكون ذلك بزيادة عناصر الإنتاج او التكنولوجيا.

و ذلك يتم باكتشاف موارد جديدة او بالتطور التكنولوجي و هذا ما يسعى لتحقيقه النظام الرأسمالي لعلاج المشكلة الاقتصادية و يرى الباحثون ان هناك توافق بين الاقتصاد الإسلامي و الوضعي، فزيادة التكنولوجيا تقلل من حدة المشكلة الاقتصادية وذلك من حيث ضرورة التنمية الاقتصادية لأنها من ضروريات الاستخلاف و إعمار الأرض و كذلك من حيث ضرورة استخدام جميع الموارد و عدم هدرها دون فائدة[1].

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الاشتراكي

يعتبر النظام الاشتراكي احد أهم النظم الاقتصادية وقد برز للوجود في الفكر التقليدي، و سنعرض في هذا المبحث اهم الأفكار و المبادئ لهذا الأخير، وكذا تحديد مراحله وتطوره والتي عرفت تحديات كثيرة وظروف استثنائية جعلت من هذا النظام يرتبط بمعنى كلمة النضال، فعرض ظروف نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي تعطي فكرة واقعية عن مسببات تغير النظم الاقتصادية عبر التاريخ وتكشف العلاقة بين النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي[2].

وعليه تقتضي هذه الدراسة أن نتعرض في هذا المبحث إلى نشأة النظام الاشتراكي، ثم تعريفه، وبيان أهدافه، ثم اسسه التي يرتكز عليها النظام، وأخيرا التعرض إلى المزايا والعيوب التي وجهت إلى هذا النظام و طرق علاج المشكلة الاقتصادية في ظله.

المطلب الأول: نشأة النظام الاشتراكي ومفهومه

النظام الاشتراكي هو نظام اقتصادي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وعلى التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي ، وذلك بغرض ضمان المصلحة العامة و تحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع ، ويقوم النظام الاشتراكي أساسا على الفكر الاقتصادي و الاجتماعي ، لكارل ماركس الذي كان يتنبأ

---

[1] – صديقي شفيقة ، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،2016/2017، ص 29.

[2]– علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 10.

بنهاية الرأسمالية وقيام الاشتراكية بديلا لها لاعتبارات تاريخية و فلسفية ، وعليه وجب تسليط الضوء على تاريخ نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي ، وتبيان مفهومه في هذا المطلب كما يلي:

الفرع الأول: نشأة النظام الاشتراكي

مرت الاشتراكية بمرحلتين أساسيتين في نشأتها، أما المرحلة الأولى فهي مرحلة الاشتراكية المثالية، وتعتبر نشأة هذه المرحلة منذ عهد أفلاطون حيث كان يحلم بتكوين مجتمع مثالي يعيش فيه الناس سواسية بلا تفريق بينهم، ويزول من المجتمع كل صور النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وقد ظلت هذه الأفكار مضمرة في أذهان الكثير من الفلاسفة والمفكرين على مر العصور[1]، حتى جاء القرن (19) التاسع عشر لتدخل الاشتراكية مرحلة جديدة ألا وهي الاشتراكية العلمية، وذلك من خلال" كارل ماركس "الذي قام بوضع أسس الاشتراكية العلمية التي كانت تهدف إلى تعويض مبدأ الرأسمالية، وسانده في ذلك التفاوت الطبقي والاضطهاد الكبير الذي عانت منه طبقة العمال في الدول الأوربية خلال القرن (19) التاسع عشر. وقد ظهرت الاشتراكية ونمت وتطورت كرد فعل للتناقضات والسلبيات التي أفرزها النظام الرأسمالي كانعدام المساواة وبروز فئتين مختلفتين، وهيمنة المذهب الاقتصادي الحر.

طبق هذا النظام منذ نجاح الثورة البلشفية في 25 أكتوبر 1917 بروسيا[2]، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الاشتراكية نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي في الاتحاد السوفياتي ثم انتقلت إلى أجزاء أخرى من العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

النظام الاقتصادي الاشتراكية هو مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع، وهو يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وهو النظام الذي يتميز بتملك الدولة لعوامل الإنتاج (أي الملكية الجماعية) كالأراضي والآلات والمصانع، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية فيه من خلال جهاز التخطيط، ومن هنا جاءت تسمية هذا النظام بنظام التخطيط المركزي.

يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة الاقتصادية فيتم رسم أهداف طموحة والسعي لتحقيقها عن طريق حصر الموارد المتاحة وتوجيهها توجيها واعيا وكفؤا، يتصف التخطيط في الاشتراكية بالشمول والمركزية والإلزامية، ويتصف النظام الاقتصادي الاشتراكي بهيمنة

---

[1] – خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 105.

[2] – كلاخي لطيفة ، المرجع السابق، ص 92.

الدولة على الاقتصاد، والتي تلعب دورا رئيسيا في عمليات الإنتاج والتوزيع من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج (الملكية العامة)، ويستهدف النشاط الاقتصادي عادة السعي لتحقيق الأهداف التي تتبناها الدولة[1].

الفرع الثاني: مفهوم النظام الاشتراكي

تطور مفهوم الاشتراكية بحسب المراحل والفلاسفة الذين نظروا لهذا الفكر، فكلمة الاشتراكية تعني في البداية "تنظيما جماعيا لشؤون الناس على أساس تعاوني، يهدف إلى سعادة الجميع ورفاهيتهم"، كما عرفت كذلك بأنها :"نظام أساسه الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وخدمة عامة المجتمع" [2]، ويمكن القول أيضا ان الاشتراكية كذلك هي:" مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع. وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع"[3].

إذا النظام الاشتراكي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتدخل الدولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي، الذي قد يعجز الأفراد عن القيام به، للحد من تراكم رأس المال في أيدي فئة قليلة ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل المال[4].

المطلب الثاني: أهداف واسس النظام الاقتصادي الاشتراكي

يهدف النظام الاقتصادي الاشتراكي الى تحقيق جملة من الأهداف ، وهذا رجع الى كونه يقوم على مجموعة من الأسس تميزه عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى ، والتي تعمل على تشييد هذا النظام و ضمان استقراره من ناحية و استمراره من ناحية أخرى، وهذا ما سيتم دراسته كما يلي:

الفرع الأول: اهداف النظام الاقتصادي الاشتراكي

يهدف النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها[5]:

* –تحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق الاجتماعية وهذا عن طريق إعادة توزيع الدخل، وذلك بتوزيع

---

[1] – خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 106.

[2] – فرماد محمد أحمد، الفكر الاشتراكي وتطبيقاته في أوروبا– الاتحاد السوفيتي نموذجا، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة دموك،2011، ص 295.

[3] – سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة للطباعة ، لبنان،2002، ص31.

[4] – محمد خليل برعي, مبادئ الاقتصاد، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1994، ص 131.

[5] – غربي العيد ، محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي، مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية نظام ل م د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2020–2021، ص 80.

الدخل الوطني على الأفراد بطريقة عادلة.

* –تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب، وبالتالي الفرص مهيأة أمام الجميع للوصول إلى أعلى المناصب السياسية والإدارية والعسكرية في الدولة.

* –الاكتفاء الذاتي، حيث تسعى الدولة من خلال التخطيط الاقتصادي والسياسات التنموية المتبعة إلى تحقيق الاكتفاء وتلبية حاجيات المجتمع، بتوفير الخدمات المجانية: الغذاء، تعليم، صحة...إلخ.

*– القضاء على البطالة، وتوفير مناصب العمل عن طريق إحداث مشاريع جديدة الهدف منها توفير دخول لأفراد المجتمع..

الفرع الثاني: أسس النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يرتكز النظام الاشتراكي على مجموعة من الأسس نذكر منها ما يلي[1]:

1 – الملكية العامة لوسائل الإنتاج: في النظام الاشتراكي تعود ملكية وسائل الإنتاج للمجتمع بكامله، وتسود الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو السعي من أجل تلبية حاجات المواطنين المتنامية ، ويترتب علي ذلك انعدام التفاوت الكبير في الدخول والثروة بين الأفراد.

2 – التوزيع العادل للثروات: يعتبر مبدأ العدالة الاجتماعية من الأهداف والغايات الأساسية للنظام الاقتصادي الاشتراكي، ويتجسد ذلك من خلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج التي تعوض الملكية الخاصة، وتوزيع الناتج حسب مساهمة كل شخص في العلمية الإنتاجية، وفق شعار كل حسب طاقته ولكل حسب عمله، وبهذا لا ينبغي أن تكون الملكية مبرر لاستغلال العمال والاستحواذ على فائض القيمة

3– التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي: ونعني به العمل الواعي للسيطرة على واقع معين، فالتخطيط المركزي الشامل هو العملية التي يمكن تنظيم جميع مجالات التنمية الحركية، وتستلزم ترابطا وتنسيقا بين جميع الأعضاء، وذلك بالتبصر بالمواد الموجودة وبالأحوال والظروف السائدة، بحيث يمكن السيطرة عليها، وذلك إتماما للنتائج المستهدفة من الخطة[2].

4– زوال المنافسة التجارية: أي القضاء على المنافسة الاقتصادية من خلال القضاء على المنافسة الفردية وخلق منافسة من نوع آخر وهي المنافسة بين الأفراد والمؤسسات في زيادة وتحسينه الإنتاج.

---

[1] – غربي العيد ، المرجع السابق ، ص 79.

[2] – محمد محمود مرسي، التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشكلاته، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة،1985، ص 104.

المطلب الثالث: مميزات النظام الاقتصادي الاشتراكي وعيوبه

في النظام الاشتراكي تسيطر الحكومة على الموارد المادية والبشرية، وتقوم عن طريق هيئات إدارية للتخطيط بتوجيه الإنتاج، وتوزيع الناتج الإجمالي على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج، والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار ، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب إلقاء الضوء على مميزات هذا النظام الاقتصادي، ثم نتطرق إلى أهم عيوبه كما يلي[1]:

الفرع الأول: مميزات النظام الاقتصادي الاشتراكي

* –تحقيق العدالة الاجتماعية: إن الهدف الأساسي للنظام الاشتراكي يكمن في تجسيد العدالة الاجتماعية، من خلال القضاء على الصراع والتناقض الطبقي والاستغلال والتسلط الذي تحدثه الرأسمالية على طبقة العمال.

* –السعي لتحقيق التنمية العادلة والمتوازنة بين مختلف الأفراد والفئات والقطاعات والمناطق في المجتمع.

* –المساعدة في كشف مساوئ وعيوب الرأسمالية ومعالجتها.

* –تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والتوزيع العادل لها، من خلال آلية التخطيط المركزي، اعتبارا من أن المصلحة العامة لا يمكن تحقيقها من خلال المصلحة الخاصة التي تتميز بالأنانية.

*–تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أي تطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب، مع توفير الخدمات المجانية مثل التعليم والصحة...إلخ.

*–القضاء على البطالة وذلك بتوفير فرص العمل عن طريق إنشاء مشاريع جديدة.

الفرع الثاني: عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي:

بالرغم من المميزات العديدة التي يتميز بها النظام الاقتصادي الاشتراكي من حيث كفاءته في تنمية الاقتصاد القومي ، ومن حيث عدالته في توزيع الدخل بين الأفراد ، كذلك بما يحققه من استقرار في الاقتصاد القومي إلا أن هناك بعض العيوب التي تشوب هذا النظام والتي يمكن إجمالها في الآتي عادة ما توجو إلى النظام الاشتراكي العيوب الآتية[2]:

1 –**انعدام الحرية الفردية:** حيث يفقد الفرد حريته في اختيار النشاط الاقتصادي وفي التملك وفي اختيار السمع والخدمات.

---

[1]– إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 43.

[2] – مصطفى رشدي شيحة، محد دويدار، الاقتصاد السياسي، ط 1 ، المكتب المصري الحديث، مصر، 1973، ص 66.

2 –**انخفاض انتاجية العامل:** نتيجة اهمال الحوافز المادية إذ من غير المتوقع أن يبذل الفرد بصفته أجيرا عند الدولة قصارى جيده من أجل زيادة الانتاج وخفيض التكاليف.

3 –**البيروقراطية المفرطة:** إن مبدأ المركزية يضفي عمى العملية التخطيطية درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية بالإضافة إلى التعقيدات الروتينية وتعطيل الكثير من الاجراءات وهذا يؤدي بدوره إلى تدني مستويات الانتاج.

4 –**عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي:** تؤدي مركزية التخطيط لعدم قدرة الاقتصاد عمى مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية وخاصة التي يصعب التنبؤ بيها.

5–انعدام الحرية الفردية: فقد الفرد حريته في اختيار النشاط الاقتصادي وفي التملك، وفي اختيار السلع والخدمات التي يستهلكها وأصبحت كل هذه الأشياء تقرر من قبل الجهاز المركزي للتخطيط[1].

6– **ضعف الحوافز المقدمة في النظام الاشتراكي** لا ترقى إلى درجة حافز الربح في النظام الرأسمالي ،و هذا ما يفسر التراخي والتسيب من جانب بعض العمال أو بعض المسؤولين على إدارة المشروع.

7– تتجمع سلطة اتخاذ القرار في أيدي مجموعة قليلة من المسؤولين و يترتب على ذلك أن أي خطأ ينجر عن هذا القرار سيكون له حتما تبعات و أثار سلبية على المجتمع ككل، عكس النظام الاقتصادي الرأسمالي أين يتحمل صاحب المشروع وحده تبعات قرارته الخاطئة و الأثار السلبية الناتجة عنها[2].

وعليه يمكن القول ان النظام الاشتراكي نظام ثبت فشله على الأقل على المستوى الإنساني، فقد تحول إلى وحش مفترس فتّك بشعبه اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، فبعد إنكاره للإله وللرسالات السماوية، فشت فيه الدكتاتورية، وتفشى الاستبداد السياسي، لذا كان لزاما وجود نظام اقتصادي جديد يصلح ما اقترفه هذا النظام الاقتصادي من أخطاء.

المطلب الرابع: علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي

يرى الماركسيون أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية، ومتى تم الوفاق بين هذا الشكل وتلك العلاقات يسود الاستقرار في الحياة الاقتصادية ولا توجد مشكلة اقتصادية، فماركس يرى أن النظام الرأسمالي يتعرض للمشاكل الاقتصادية بسبب أن شكل الإنتاج جماعي حيث أن الجميع يعملون وينتجون بينما علاقات التوزيع فردية حيث أن الذي يتولى التوزيع هو

[1] – الصادق جراية ، المرجع السابق ، ص 93.

[2] – داليا عادل الزيادي، النظام الاقتصادي المقارنة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، ص 79.

جهاز الثمن أو بعبارة أخرى أصحاب الملكيات الخاصة من أرباب الأعمال- وبالتالي فإن العمال لا يأخذون نصيبهم الحقيقي من الإنتاج بل يحصلون فقط على حد الكفاف ويأخذ الرأسماليون فائض القيمة.

وتزول المشكلة الاقتصادية إذا زال التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية عن طريق تحول نظام التوزيع إلى نظام جماعي حيث تحل الملكية العامة محل الملكية الخاصة وتتملك الدولة جميع وسائل الإنتاج وتديرها وتقوم هذه الدولة أو هيئة مركزية تابعة لها بحل عناصر المشكلة الاقتصادية الخمسة الموجودة في النظام الرأسمالي عن طريق وضع الخطط الاقتصادية[1].

وعليه نجد ان النظام الاقتصادي الاشتراكي بزعامة الفكر الماركسية يؤمن بأن المشكلة الاقتصادية تتمثل بالتناقض المستمر بين الشكل والنظام الذي يتم به الإنتاج في المجتمع، وبين نظام التوزيع[2]، و هنا يقوم النظام الاشتراكي بمعالجة المشكلة الاقتصادية على أساس فلسفة اجتماعية هدفها هو المصلحة العامة و ليس المصلحة الخاصة، حيث تسود هذا النظام مجموعة من المبادئ تتماشى مع فلسفته الجماعية الأساسية فعوامل الإنتاج مملوكة بالكامل أو تكاد للدولة، كما ان الملكية الخاصة محصورة في أضيق نطاق، فهي ببساطة تقوم بحل المشكلة الاقتصادية عن طريق ما يعرف باسم جهاز التخطيط الذي يأخذ شكل هيئة او لجنة و يقوم بدارستها و أبحاث مستفيضة مسبقة قبل ان يقدم على اقتراح السياسات التي تصدر بها بعد ذلك قرارات مركزية للتنفيذ[3].

فجهاز التخطيط هو الذي يحدد نوعيا و كميا تلك السلع كما انه يقوم بتنظيم عملية الإنتاج بتعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع الى سلع و خدمات متاحة و إتاحتها لمختلف استخداماتها البديلة[4]، كما ان هذا النظام يهدف الى تحقيق مجتمع " الكفاية و العدل "، فالكفاية بمعنى حسن استغلال الموارد الاقتصادية النادرة المتاحة، و العدل بمعنى عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع بين مختلف أفراده[5].

---

[1] -رائد محمد عبدريه ، الاقتصاد السياسي، ط 1، الجنادرية للنشر و التوزيع، الاردن ، 2013 ، ص 67-68.

[2] - الصادق جراية ، المرجع السابق ، ص 7.

[3] - عادل أحمد حشيش، المرجع السابق ، ص.96

[4] -أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي (دراسة نظرية تحليلية) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1969، ص 192.

[5] -محمد دويدار، المرجع السابق، ص 72.

المبحث الرابع : النظام الاقتصادي الإسلامي

النظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام له خصوصيته التي تمييزه عن غيره من النظم الاقتصادية الوضعية ، سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية فهو نظام يقوم على أسس مستنبطة من القران الكريم و السنة النبوية ، فهو نظام دائم يصلح لكل زمان ومكان وقادر على علاج كل المشاكل التي يعيشها الانسان على هذه الأرض وفي جميع مناحي الحياة، أما الأنظمة الاقتصادية الأخرى فهي تقوم على أسس من وضع الانسان الذي يهتبر محدود التفكير و بالتالي هو دئما يفشل في إيجاد الحلول لمشاكله لاسيما الاقتصادية منها.

إذن من خلال ما ذكر، سوف نتعرض في هذا المبحث إلى نشأة النظام الاقتصادي الإسلامي و تحديد مفهومه ، إضافة إلى ذلك سوف نتعرض بنوع من التفصيل إلى خصائصه و مبادئه ، ثم الى سبل علاج المشكلة الاقتصادية من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي .

المطلب الأول: نشأة النظام الاقتصادي الإسلامي ومفهومه

يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي نظام له ذاتيته المميزة والتي تختلف في كثير من الجوانب عن النظم الاقتصادية الوضعية سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية فهو نظام يقوم على أسس مستنبطة من شرعية الله، ولذلك فهو نظام دائم لأن مصدره هو الله تعالى أما الأنظمة الاقتصادية سابقة الذكر فهي تقوم على أسس من وضع البشر، وحتى يتم فهم والإحاطة بهذا النظام لابد من دراسة نشأة هذا النظام و كذا الالمام بمفهومه وهو ما سنحاول شرحه في هذا المطلب بإيجاز كما يلي:

الفرع الأول: نشأة النظام الاقتصادي الإسلامي

ان ظهور و نشأة النظام الاقتصادي الإسلامي و تطوره مرتبط بظهور الإسلام في القرن (7) الميلادي ، فقد جاء الإسلام للبشرية بمنهج متكامل و يتناول كافة مجالات الحياة البشرية بالتنظيم و التقنين ،وقد جاء في القران الكريم العديد من الآيات التي تأكد على ذلك [1]، فالنظام الاقتصادي الإسلامي يقوم على الالتزام بالإسلام منهجا و تطبيقا ، ويستمد مبادئه من القران الكريم و السنة النبوية الشريفة مفسرة و موضحة لهذا النظام، و تتبع ذلك مجموعة من الكتابات الفقهية التي تناولت النظام الاقتصادي الإسلامي بالدراسة و الشرح و استكمال احكام المعاملات و النشاط الاقتصادي بصفة عامة.

ولم يقف النظام الاقتصادي الإسلامي عند حد الدراسات النظرية، بل قدم نموذجا عمليا للتجربة الاقتصادية الاسلامية في صدر الإسلام ، حيث شهدت الدولة الإسلامية تطبيق النظام، تقدم المجتمع باتباع شرع الله

[1] – سورة الانعام الآية 38 – سورة المائدة الآية 3 و غيرها .

وأحكامه بما فيها التعاليم الاقتصادية، وخير دليل على ذلك ما شهدته الدولة الاسلامية من رخاء اقتصادي في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، حيث بلغت الدولة الاسلامية من الغنى ما زاد عن حاجات المسلمين حتى أعطوا منه أهل الذمة.

نستطيع الجزم في وقتنا الحاضر وبعد الأزمة العالمية والتي شبهها البعض بتسونامي، أن النظام الرأسمالي قد سقط بلا رجعة، ولعل هذا ما نطقت به تلك الأقلام والتي كانت تنظر للفكر الرأسمالي و تحشد المؤيدين له، وسبقه في ذلك السقوط النظام الاشتراكي والذي انهار، لخلل في بنيته النظرية وخلل في التطبيق، فقد قام على محاربة الاستغلال فأنشأ طبقة تستغل الآخرين.

أما بالنسبة للنظام الاقتصادي الاسلامي، فقد عرفته البشرية في فترة مضيئة من تاريخها الطويل عرفته كنظام وضعه الخالق، ليطبق في حياة البشر وبقدرات البشر وإذا ما طبق تطبيقا صحيحا ضمن السعادة في الدنيا والآخرة[1].

و النظام الاقتصادي الاسلامي هو نظام محمل بالقيم، و لا يمكن تصور اقتصاد اسلامي بدون الرجوع للمبادئ والقيم الاسلامية، وقد برز العديد من المفكرين المسلمين الذين ساهم في نشر هذا النظام و تعزيز أفكاره ولعل منهم كتابات ابن خلدون والمقريزي والعيني في أواخر القرن (14) والقرن (15) الميلادي نقطة البدء للمدرسة العلمية في الاقتصاد الحديث ، وفي النصف الثاني من القرن (20) الميلادي وبعد ظهور المذاهب الاقتصادية الوضعية الحديثة، وتطور النظم الاقتصادية المعاصرة، بدأت الدراسات الاقتصادية الإسلامية بالظهور[2]، وبدأ النظام الاقتصادي الإسلامي كعلم وفكر بالطرح من خلال المؤتمرات الدولية والتي افتتحت بالمؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي بمكة المكرمة عام 1976، وتوالت المؤتمرات والندوات المتخصصة، وأفرد الاقتصاد الإسلامي كتخصص في كليات الشريعة وأقسامها، وبدأ العلماء بالتأليف في الاقتصاد الإسلامي[3]، وأبرزهم: المفكر الجزائري مالك ابن نبي و الأستاذ محمد باقر الصدر، والأستاذ علي عبد الرسول، و الاستاذ محمد المبارك، والاستاذ أحمد النجار، والاستاذ رفعت العوضي، وغيرهم كثير ... بينما ادعى أصحاب النظم الوضعية بأنها أنظمة محررة من القيم وإن بدوا يعترفون بالقيم ولكن كمؤثر خارجي، ولكن القيم في الاقتصاد الاسلامي تعتبر مؤثرا في داخل نموذج الانتاج الاسلامي، لتأكيد الدور

---

[1] – كلاخي لطيفة ، المرجع السابق، ص 100.

[2] – محمد شوقي الفنجري ، المرجع السابق ، ص 27.

[3] – محمود الخطيب ، المرجع السابق ، ص16.

المحوري للمبادئ والأخلاق الاسلامية، ولذلك جاء النظام الاقتصادي الاسلامي ليهتم بالناس قبل الأشياء والمادة، بينما جاءت الأنظمة الوضعية الرأسمالية أو الاشتراكية لتهتم بالأشياء أو المادة قبل الانسان، ولذلك انهار النظام الاشتراكي وبدأ النظام الرأسمالي يتأرجح ويتأزم بدورات متتالية، ومن ذلك الأزمة المالية لسنة 2008 التي عاني منها النظام الرأسمالي[1].

الفرع الثاني : مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي

لقد تعددت تعريفات الفقهاء للنظام الاقتصادي الإسلامي، وسنوجز ابرزها كما يلي :

– عرف الأستاذ محمد عبد الله العربي الاقتصاد الإسلامي بأنه: "مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء الاقتصاد الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر"[2].

بينما يعرفه الاستاذ عبد الكريم عثمان بأنه: " علم يعتني بقواعد النشاط الإنساني في الحصول على حاجاته المتعددة الضرورية والكمالية وعناصر الإنتاج والتداول والتوزيع وحقوق الأفراد الاقتصادية وحدود مصلحتهم تجاه مصلحة الجماعة".[3]

وعرفه أيضا الأستاذ شوقي الفنجري بأنه: مجموعة الأصول و المبادئ الاقتصادية التي جاء بها الإسلام في نصوص القرآن والسنة، لحاكمة والأساليب أو الخطط العلمية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة "[4].

من خلال ما سبق ذكره أعلاه يفهم من هذه التعاريف أن النظام الاقتصادي الإسلامي هو مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية التي وردت في نصوص القرآن الكريم والسنة والتي يمكن تطبيقها بما يتلاءم مع ظروف الزمان والمكان.

المطلب الثاني : خصائص واهداف النظام الاقتصادي الإسلامي

ان هذا المطلب لا يتسع للحديث عن جميع مقومات الاقتصاد الإسلامي، فهي تحتاج إلى مجلدات، وعليه سنحاول ولو بالقدر اليسير أن نبين بشيء من الإيجاز بعض مقومات الاقتصاد الإسلامي، حيث سنقوم بذكر اهم خصائص الاقتصاد الإسلامي ، ثم تبيان الاهداف المراد بلوغها في هذا النظام بإيجاز.

---

[1] –محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الاسلامية الاستثمارية دراسة تحليلية مقارنة، ط 1،دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص 42.

[2] –محمد عبد الله العربي، الاقتصاد الإسلامي في المجتمع المعاصر، مكتبة المنار، الكويت، 2006، ص 38.

[3] – عبد الكريم عثمان ،كتاب معالم الثقافة الإسلامية، ط 4 ، دار اللواء للنشر، د.م.ن، 1975،ص 234.

[4] – علي محي الدين القرة داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، ج 1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2010،ص57.

الفرع الاول: خصائص النظام الاقتصادي الاسلامي[1]

إن خصائص الاقتصاد الإسلامي التي يذكرها الباحثون كثرة وقلة، فهي مجرد اجتهاد منهم بمحاولة تمييز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من أنظمة الاقتصاديات الأخرى، فالبعض من الفقهاء فصل فيها والبعض الاخر أجملها، وعليه يمكن ذكر البعض منهم فيما يلي[2]:

1-الاقتصاد الإسلامي نظام رباني: إن الاقتصاد الإسلامي نظام رباني، ليست أصوله من وضع البشر، بخلاف الأنظمة الأخرى من رأسمالية أو شيوعية، ومصادر استمداده محصورة بالقرآن والسنة والإجماع ومقاصد الشارع واجتهاد الفقهاء.

2-المال مال الله ونحن مستخلفون فيه: المال وسيلة وليس غاية، والإنسان مستخلف في هذا المال، لذلك فإن ملكيته مربوطة بأهداف سامية لما فيه خير الإنسان وإصلاح المجتمع ورضا الله ، وبذلك فنحن مسئولون عن هذا المال كسبا وإنفاقا، فلا يجوز اكتسابه من حرام ولا إنفاقه في معصية أو فيما يضر[3].

3-الارتباط بالقيم الأخلاقية: يتميّز الاقتصاد الإسلامي بجوانبه الأخلاقية الإنسانية بعكس الاقتصاد الوضعي الذي يهتم بالحاجات الإنسانية وكيفية إشباعها بغض النظر عن سياقها الأخلاقي، لذلك يعتمد الاقتصاد الإسلامي على القيم الأخلاقية، وله نظرة خاصة للمال الذي يعتبره وسيلة وليس غاية، أما بالنسبة للعمل فإنه يربطه بأهداف سامية تجعله عبادة، وتنظم حقوق العمال وواجباهم، ومن صور القيم الأخلاقية منع المالك من استعمال ماله فيما يضر بالغير، وتحريم تنميته بالربا، وتحريم الغش والاحتكار والتبذير والتقتير.

4-الجمع بين الثبات والتطور: الاقتصاد الإسلامي يجمع بين الثبات والتطور، ثبات القواعد والمبادئ الأساسية التي تحكم النشاط الاقتصادي، والتي جاءت بها نصوص القرآن والسنة ليلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان، كحرمة الربا، وحل البيع، أما المسائل الفرعية التفصيلية والإجراءات والأساليب فهي مرنة تتغير في ضوء المتغيرات والظروف المحيطة تبعاً لمقتضيات المصلحة، والأخيرة من اجتهاد الفقهاء المسلمين في كل عصر[4]، فيجوز للعلماء المجتهدين أن يختاروا من الأحكام ما يرونه مناسباً لمستجدات

---

[1] – لمزيد من التفاصيل راجع : توفيق أزراق، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه، مقالة علمية منشوره على الرابط:https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/1448682

[2] – محمد طيب عمور ، المرجع السابق ، ص 93.

[3] – حسين حسين شحاتة، الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، ط 1،دار النشر للجامعات، القاهرة،2008، ص11.

[4] – حسين حسين شحاتة، المرجع السابق، ص 11.

الحياة وفق مقاصد الشريعة المعتبرة.

5-الواقعية: الاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي لا يميل إلى الخيال ، فهو واقعي في غاياته وطريقته لأنه يستهدف في مبادئه الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية، فلا يكلف الإنسان مالا طاقة به[1].

6-العالمية: جاء الإسلام صالحاً للتطبيق في كل زمان ومكان، والاقتصاد جزء من هذا الدين الخاتم، ولهذا جاء بأحكام كلية ومبادئ عامة تناسب كل مكان وزمان، وجمع بين الثبات والمرونة، واتسع لاجتهادات المجتهدين، وجعل الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يوجد ما يعارض نصاً، أو أصلاً ثابتا أو مقصدا من مقاصد التشريع الإسلامي[2].

7-الإنسانية: الاقتصاد الإسلامي اقتصاد إنساني فالحلول التي يضعها لمشاكل الحياة الاقتصادية ترتبط بفكرته ومثله في العدالة، فكل أنواع النشاط في الحياة الاقتصادية في الإسلام خاضعة لقضية الحلال والحرم بما تعبر عنه هذه القضية من قيم ومثل، وبامتدادها أيضا إلى جميع الأنشطة الإنسانية، وألوان السلوك الإنساني حاكماً أو محكوماً، مشترياً أو بائعاً، مؤجراً أو مستأجراً، عاملاً أو عاطلاً، كل وحدة من هذه السلوكات فيها إما حلال أو حرام ، وإما عدل أو ظلم، فمن ثم نستطيع القول بأن التوجيهات الإسلامية تقدم لنا تصوراً عاما للاقتصاد الإسلامي كما تضع لنا أصولاً كلية نهتدي بها حين التنفيذ[3].

8-الرقابة المزدوجة: عندما يضع أي نظام بشري مبادئه وقوانينه فإن التطبيق يحتاج إلى جهاز الرقابة، ويستطيع الناس مخالفة هذا النظام ما داموا بعيدين عن أعين الرقباء، أما في الإسلام فالنشاط الاقتصادي يخضع لرقابتين: رقابة بشرية، ورقابة ذاتية. والرقابة البشرية تتمثل في مراقبة النشاط الاقتصادي والأسواق (وظيفة الحسبة) وإحساس المسلم أن الله – عز وجل – أحل كذا و حرم كذا، يفرض رقابة ذاتية، لذلك رأينا سلوك المسلم في نشاطه الاقتصادي كسلوكه في عبادته[4].

الفرع الثاني : اهداف النظام الاقتصادي الإسلامي

ان الأنظمة الاقتصادية تختلف عن بعضها البعض من حيث الهدف الذي يسعى كل نظام لتحقيقه ، الا ان هذه الأنظمة تشترك في مجموعة من الأهداف بشكل عام وهي[5]:

---

[1] – محمد طيب عمور ، المرجع السابق ، ص 94.

[2] – حسين حسين شحاتة، المرجع السابق، ص 11.

[3] – محمد طيب عمور ، المرجع السابق ، ص 94.

[4] – حسين حسين شحاتة، المرجع السابق، ص 11.

[5] –كلاخي لطيفة، المرجع السابق ، ص 103-104.

1-تحقيق النمو الاقتصادي: أي تحقيق الزيادة في الناتج الوطني عبر الزمن كالذم ينتج بدوره عن زيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي، حيث يزداد نصيب الفرد من حيث حصوله على السلع و الخدمات التي تضمن تحسين مستواه المعيشي.

2-**الاستقرار الاقتصادي:** يمثل الثبات في المستوى العام للأسعار المتعلقة بتوازن قوى العرض و الطلب واستقرار قيمة العملة الوطنية المرتبطة بالميزان التجاري لتلك الدولة والاستقرار الاقتصادي يعد مطلبا أساسيا لتجنب بعض المشكلات الاقتصادية كالتضخم .

3-العدالة الاجتماعية: النظام الاقتصادي يسعى لتحقيق التخفيف من التفاوت في توزيع السلع والخدمات بما يضمن تحقيق عدالة اجتماعية أكبر، مما يساهم في التحقيق من التفاوت في توزيع السلع والخدمات وهذا بدوره يضمن تحقيق عدالة اجتماعية أكثر، أما غياب هذا الهدف فهو يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لتزايد التفاوت الاجتماعي والذي بدوره يساهم في زيادة المشاكل الاجتماعية[1].

4-الكفاءة: وتعني مدى الفعالية التي يستخدم بها النظام الاقتصادي موارده وإمكانية الاقتصادية في الفترة الزمنية المعينة، والتي تمثل الكفاءة الساكنة التي يتحقق معها أقصى إنتاج ممكن باستخدام موارد وإمكانيات معينة في الاقتصاد خلال الفترة الزمنية المعينة هذه أو الكفاءة الحركية (الديناميكية) التي تمثلها قدرة النظام الاقتصادي، على زيادة طاقته على إنتاج السلع والخدمات عبر الزمن بدون زيادة في مدخلات الموارد (العمل، رأس المال، الموارد الأخرى) أم زيادة الإنتاج بدون زيادة الموارد بضمان كفاءة حسن استخدام الموارد ، وتحقيق الكفاءة في النظام الاقتصادي من خلال كفاءته في تخصيص الموارد بعد الكشف عنها و تطويرها .

5-أهداف التنمية: أي مدى قدرة النظام الاقتصادي من خلال سماته الأساسية، ونشاطاته و الصيغ والأساليب و الوسائل و الإجراءات التي تتم بها النشاطات على تحقيق أهداف التنمية، وبطريقة سريعة ومدى نجاحه في احداث التغييرات الهيكلية المطلوبة بحيث يزداد نصيب الناتج الصناعي مثلا، وتتطور القطاعات الإنتاجية الأساسية ويزداد نصيب الاستثمار الإنتاجي وما إلى ذلك من أهداف التنمية.

6-الحفاظ على الوجود الوطني والقومي: والذي يرتبط بمدى قدرة النظام وكفاءته ونجاحه في الحفاظ على وجود المجتمع، واحتفاظه بهويته الوطنية والقومية وبما يضمن استقلاليته كذلك بامتلاك القوة السياسية و العسكرية و الاجتماعية إضافة إلى القوة الاقتصادية، وهو ما يتطلب ضرورة تخصيص موارد رأسمالية

---

[1] – توتي عبد المالك، المرجع السابق ، ص 66 .

وبشرية للدفاع القومي للحفاظ على وجوده وتكامله الداخلي، ومنع حصول انهيار النظام في الداخل لسبب أو لآخر، وأي اختراق من الخارج يقود إلى التبعية، ويفقد الاقتصاد والمجتمع استقلاليته.

ومما لا شك فيه ان الأهداف أعلاه قد يكون بعضها اكثر أهمية من البعض الأخر حسب كل دولة، وفي وقت معين قياسا حتى بالدولة ذاتها، وفي ظل نظام بعينه، حيث الحاجة الى التنمية تبرز بدرجة اكبر في الدول الأقل تقدما وان الحاجة الى الاستقرار تبرز اكبر في الدول الأكثر تطورا في ذات النظام المعين[1].

المطلب الثالث: اسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي

لم يكن الإسلام مجرد عقيدة دينية، وإنما هو أيضا تنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي للبشرية كافة تحكمه ضوابط محددة، وقد تميز فيه النظام الاقتصادي بمرونته وصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الأخرى، كما وأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على جملة من أسس و المبادئ التي كان لها دور في تثبيته واستقراره معتمدا في ذلك على الاعتدال في الإنفاق وضرورة تحري الحلال والابتعاد عن الحرام[2]. ومن هنا سنتطرق إلى اهم الأسس و المبادئ التي قام عليها النظام الاقتصادي الإسلامي .

الفرع الأول: اسس الاقتصاد الإسلامي

يختلف هذا النظام عن الأنظمة الاقتصادية سابقة الذكر ، كيف لا وهو ذلك النظام المستوحى من روح و تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ، ومن اهم الأفكار و الأسس التي بني عليها هذا النظام نذكر ما يلي[3]:

1-حرية الكسب والتحصيل بطرق شرعية: لم تضيق الشريعة الإسلامية الخناق على الناس في طرق كسبهم من الرزق المقدور لهم شريطة ألا يتعدى ذلك المنهج الذي رسمه الله لهم وألا يخرج عن إطاره، وعلى الفرد أن يختار بعد ذلك العمل الذي يريده من حرف يدوية، وصناعة آلية، ومن بيع وشراء وما إلى ذلك بصور فردية أو جماعية، مادام ذلك الكسب والتحصيل بطرق شرعية نظيفة.

2-تمجيد العمل: مجّد الإسلام العمل وحث عليه ولمَ يرض أن يعيش الإنسان عاطلا كسولا أو يعيش عالة على غيره، ولم يتحرز الإسلام من التجارة بل على العكس من ذلك حث عليهاّ فالنبي صلى الله عليه وسلم اشتغل بنفسه في التجارة.

3-تحريم الربا: حرم الإسلام التعامل بالربا واعتبره من أشنع الجرائم الاقتصادية وتوعد صاحبه بالمحق

---

[1] -فليح حسن خلف ، النظم الاقتصادية الرأسمالية الاشتراكية، الإسلام ، عالم الكتاب الحديث، الأردن،2007، ص 17.

[2]- الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 58.

[3] - محمد طيب عمور ، المرجع السابق، ص 95-96.

والعقوبة في الدنيا والآخرة، وحكمة هذا التحريم ترجع إلى منع استغلال حاجة المحتاجين إلى الاقتراض، وحتى لا يوجد في المجتمع المسلم طبقة تعيش على دخل رأس مالها دون أن تبذل جهدا في العمل، أو دون أنّ تتعرض لاحتمالات الكسب والخسارة التي تتميز بها المشروعات الاقتصادية بمختلف أنواعها، والمال هو أداة لقياس القيمة ووسيلة للتبادل التجاري، وليس سلعة من السلع، فلا يجوز بيعه وشراؤه (ربا الفضل) ولا تأجيره (ربا النسيئة).

4-ترك النشاط الاقتصادي يسير سيرا طبيعيا: تتحد الأسعار في النظام الاقتصادي الإسلامي وفق قانون العرض والطلب دون تدخل من الدولة إلا في الحالات الاستثنائية وحالة الضرورة.

5-المشاركة في المخاطر: وهي أساس الاقتصاد الإسلامي وعماده، وهي الصفة المميزة له عن غيره من النظم، فالمشاركة في الربح والخسارة هي قاعدة توزيع الثروة بين رأس المال والعمل، وهي الأساس الذي يحقق العدالة في التوزيع.

6-موارد الدولة: لا ينفرد هذا النظام عن غيره في هذا الباب إلا في وجود الزكاة كمورد ينفرد به الاقتصاد الإسلامي، وهي أشبه شيء بالضرائب، لكنها ضرائب على المدّخرات للتشجيع على الإنفاق بدلا من الكنز، مما يدفع عجلة الاقتصاد والإنتاج للدوران.

7-حماية الملكية الخاصة: يقوم الاقتصاد الإسلامي على إقرار الملكية الخاصة والملكية العامة، ويحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، طالما لم يكن ثمة تعارض بينهما؛ وكان التوفيق بينهما ممكناً، أما لو حصل التعارض فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.

8/الملكية العامة: تظل المرافق المهمة لحياة الناس خاضعة لملكية الدولة أو تحت إشرافها وسيطرتها من أجل توفير الحاجات الأساسية لحياة الناس ومصالح المجتمع، وهو يخالف في ذلك النظام الرأسمالي الذي يبيح تملك كل شيء.

الفرع الثاني: مبادئ الاقتصاد الإسلامي

لقد ظهرت العديد من مبادئ الاقتصاد الإسلامي منذ نزول القرآن الكريم، وذلك أن كثيرا من أسس الاقتصاد الإسلامي محتواها في القرآن والسنة، كما أدت اجتهادات الفقهاء المسلمين (القدامى منهم والمعاصرون) إلى صياغة نظرية كاملة في الاقتصاد الإسلامي، أثبت الواقع صحتها و واقعيتها، وعليه سيتم دراسة اهم المبادئ التي يرتكز عليها النظام الاقتصاد الإسلامي بإيجاز كما يلي[1]:

[1] -الصادق جراية ، المرجع السابق ، ص 96-97,

1-الاعتماد على العقيدة الإسلامية: إذ يعتمد النظام الاقتصادي الإسلامي في صياغة مبادئه وقوانينه وكافة القواعد والتشريعات الخاصة به على الشريعة الإسلامية، كما ينبغي ان يكون المجتمع مسلم يؤمن بالله تعالى وأنه هو المتصرف والمدبر لشؤون الكون، ويلتزم بالأحكام الشرعية الواردة في الكتاب والسنة.

2-مبدأ الملكية المزدوجة: وهي الملكية الخاصة والملكية العامة والأخذ بهما جميعا يسمى الملكية المزدوجة، والاقتصاد الإسلامي يقوم على تلك الملكيتين كأصل وليس كاستثناء مؤقت، فهو يقر الملكية الفردية ويقر الملكية الجماعية، ويجعل لكل منهما المجال الواسع الذي تعمل فيه، ويعود ذلك إلى أن الاقتصاد الإسلامي يحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، ويعترف بهاتين المصلحتين طالما لا يوجد تعارض بينهما، أو كان التوفيق بينهما ممكنا، أما في حال تعارض المصلحتين وتعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة عن مصلحة الفرد[1].

3-مبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة بالشرع : الحرية الفردية الاقتصادية في الإسلام أمر مشروع، حيث أن للمسلم حرية التملك والتصرف بمشاريعه الخاصة وممارسة نشاطاته التجارية والمالية ضمن الضوابط الشرعية المحددة في القرآن والسنة دون أن يؤذي الآخرين. وبالتالي فإن هذه الحرية منضبطة بحدود الاستخلاف، وما يخلفه من رقابة مزدوجة قوامها الفرد والجماعة، فالرقابة الذاتية للضمير في النفس البشرية المرتبطة بالآخرة تحرك السلوك الاقتصادي في دائرة الحلال وتجنبه الحرام، كما أن الدور الرقابي للدولة في ضبط الحرية الاقتصادية بضوابط الشرع يساهم في جلب المصالح ودرء المفاسد.

ويختلف موقف الإسلام من الحرية الاقتصادية مقارنة بالنظم الاقتصادية ما الوضعية، فبينما يمارس الأفراد حريات غير محدودة في ظل الاقتصاد الرأسمالي، وبين يصادر الاقتصاد الاشتراكي حريات الجميع، يقف الإسلام موقفه الذي يتفق مع طبيعته العامة فيسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق من القيم والمثل التي تهذب الحرية وتصقلها وتجعل منها أداة خير للإنسانية كلها.

4-مبدأ العدالة الاجتماعية: تعتبر العدالة الاجتماعية أساسا من أسس الاقتصاد الإسلامي لأن الإسلام ينظر إلى المجتمع على أنه كيان إنساني متواصل ومتراحم، وأن الأسرة ترتبط بالمودة والمواصلة، والجماعات تتعاون فيما بينها على الخير والنفع، فالقوي ينصر الضعيف، والعالم يعلم الجاهل، وإن اختلفت الألوان والأجناس واللغات، لأن ذلك لا يقتض ي التفاوت في معنى الإنسانية وحقوقها، بل الجميع سواء في الإسلام، و بالتالي لا يوجد حتى الآن نظام جسد مبدأ العدالة الاجتماعية وحدد مفهومه دون التقليل من

[1] – حسان بقة ، المرجع السابق، ص 117.

قيمة الفرد كما حدده وجسده النظام الإسلامي، حيث حدد على الدولة ضمان معيشة أفراد المجتمع الإسلامي ضمانا كاملا بتوفير وسائل العمل للقادر وبكفالة غير القادر.

وفي الأخير يمكن القول أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعبر عن مجموع الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين الناس وتحدد نشاطاتهم بشكل عادل وفعال، والتي هي مستنبطة من مصادر التشريع الإسلامي والمتمثلة بشكل أساسي في القرآن والسنة النبوية واجتهادات الصحابة والتابعين والفقهاء، ونتيجة لجهود الكثير من المفكرين والباحثين في هذا المجال فقد تم تحديد وصياغة أسس ومبادئ هذا النظام الاقتصادي، مجسدا بذلك الأحكام والتعليمات الشرعية الإسلامية في جوانبها الاقتصادية.

المطلب الرابع: علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاسلامي [1]

فيما يتعلق بموقف الاقتصاد الإسلامي إزاء المشكلة الاقتصادية فهو يختلف عن موقف الفكر الاقتصادي الوضعي في ذلك اختلافا جذريا، سواء من حيث طبيعة هذه المشكلة أو من حيث أسلوب حلها، فلا يعتبر الاقتصاد الإسلامي أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الموارد النادرة نسبيا أو الاختيارات البديلة كما يرى الرأسماليون، كما أنها ليست مشكلة تناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع كما يعتقد الاشتراكيون، ولكنها مشكلة متعددة الجوانب سلوكية أخلاقية، وظيفية، فالجانب السلوكي الأخلاقي مرتبط بإفراط الإنسان في الاستهلاك وتبذير الموارد، والجشع، والركون إلى الكسل، وترك العمل، وكذلك نهب الدول الكبرى لخيرات الدول المستعمرة والمستضعفة، أما الجانب الوظيفي فيبرز في عدم قدرة الدول على أداء وظيفتها في تحقيق العدل بإعادة التوزيع للناتج بين أفراد المجتمع[2]، وبالتالي فإن حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي يتحقق في إطار العودة إلى منهج الدين الإسلامي وتعاليمه، وذلك للسعي إلى الاستغلال الأمثل والعقلاني لموارد المجتمع دون تبذير[3]، والعمل الجاد والمستمر لطلب العلم والمعرفة و إجراء البحوث واكتشاف موارد جديدة، وإقامة العدل في إعادة التوزيع للثروة في المجتمع من خلال تطبيق الزكاة وتصفية المعاملات من الربا.

---

[1] –للمزيد من التفاصيل انظر: كلاخي لطيفة، المرجع السابق ، ص 108.

[2] –انظر الرابط التالي : https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=21250&chapterid=5677

[3] – طيب طيبي، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، قسم العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة المسيلة ،2019-2020 ، ص 18.

الخاتمة

نخلص في الأخير الى القول انه مما لا شك فيه، أن دراسة الاقتصاد السياسي يعتبر مسألة بالغت الأهمية بالنسبة لطلبة الحقوق ، باعتبار أن الاقتصاد السياسي علم يهتم بدراسة النظم الاقتصادي ككل، وهو مرتبط بالنظام القانوني الذي يحدد القواعد القانونية المطبقة على القطاع الاقتصادي، وهو أيضا مرتبط حتى بالنظام السياسي، فهو ذو علاقة وثيقة بمختلف فروع العلوم الاجتماعية بما فيها القانون.

وعليه اصبح يعتبر علم الاقتصاد السياسي فرع من فروع العلوم الاجتماعية، يهتم بدراسة السلوك الاقتصادي للإنسان، أي ذلك السلوك والنشاط الذي يمكن الإنسان من تلبية حاجاته ورغباته المتعددة والمتنامية انطلاقا من الموارد الاقتصادية المتاحة، فهذا العلم يحاول بحث الحلول والآليات التي تمكن الإنسان من مواجهة المشكلة الاقتصادية (مشكلة الندرة) القائمة على صعوبة تلبية الحاجات والرغبات انطلاقا من الموارد الاقتصادية المتاحة المتوزعة توزيعا متباينا عبر المناطق الجغرافية والفئات والمجتمعات البشرية، وهذا من خلال بحث ماهية وأبعاد الأنشطة الاقتصادية التي تهتم بمعالجة المشكلة الاقتصادية بمختلف أنواعها، والتي تتمثل بالأساس في نشاط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك إضافة إلى الادخار والتبادل والاستثمار.

ونتيجة لجهود الكثير من الباحثين في اطار هذا العلم تولدت العديد من النظريات والمدارس الاقتصادية بدءا من المدرسة التجارية مرورا بالمدرسة الكلاسيكية و النيو كلاسيكية، إلى النظريات والأفكار الحديثة، وقد عرف الفكر الاقتصادي خلال ذلك تطورات تبعا للتطور الاجتماعي والتكنولوجي والأنشطة الاقتصادية، كما تبلورت أنظمة اقتصادية كالنظام الاقتصادي الرأسمالي، النظام الاقتصادي الاشتراكي، والنظام الاقتصادي الإسلامي، التي كل منها يحاول معالجة المشكلة الاقتصادية بطرق وآليات معينة تعكس التوجهات الإيديولوجية لكل نظام وحسب المناهج المتبعة فيها.

وفي الأخير يمكن القول ان دراسة علم الاقتصاد السياسي تبقى من الضروريات التي تمكن طلبة القانون من فهم طبيعة السلوكيات والظواهر الاقتصادية ومعالجة الاختلالات والأزمات التي تظهر من حين إلى أخرى، إلا ان هذه الدراسات يجب ان تتبع من الواقع المحدد بإطاره الزمني والمكاني وبما يتميز به من خصائص اجتماعية واقتصادية.

نأمل في الأخير أن نكون قد وفقنا في هذه المطبوعة لتكون مرجعا إضافيا في مكتبة الكلية وعونا لطلبة الحقوق في هذا المجال.

تم بحمد الله

قائمة المراجع

أولا- مراجع باللغة العربية:

1-المصادر والقواميس:

-القران الكريم .

- ابن منظور الأفريقي، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج 3، ط 1 ،دار صادر، بيروت.

-ابن منظور، لسان العرب، قاموس عربي، من إنتاج فليبس ، 1994، باب التاء، مادة ثمر.

2-الكتب:

-آدم سميت ، ثورة الامم ترجمة حسني زينة ، معيد الدراسات الاستراتيجية،ط1، بغداد – العراق، 2008.

- أبو حمد رضا صاحب، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2006.

- أحمد محمد مندور وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001.

- أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الجزئي، ط 1، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر ،2005 .

- إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1973.

-أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك ، مبادئ ريادة الأعمال: المفاهيم والتطبيقات الأساسية لغير المختصين، العبيكان للنشر، السعودية ، 2019.

- احمد هني ، دروس للتحليل الاقتصاد الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1993.

- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط 1،دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2002.

- إبراهيم فاضل الدبو، الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق، ط 1، دار المناهج ، الأردن، 2008 .

-أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي (دراسة نظرية تحليلية) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1969.

-الحامض الخالد ،الاقتصاد السياسي (أسس و مبادئ.) ، منشورات جامعة حلب، سوريا ، 2006.

- الصادق جراية ، الوجيز في الاقتصاد السياسي ،اصدار مخبر التحولات القانونية الدولية و انعكاساتها على التشريع الجزائري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، ط 2023 ، جامعة الوادي، الجزائر .

- السيد محمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 .

- المعهد البيلوغرافي – ألمانيا، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، ترجمة: هاني صالح، ط 1، مكتبة العبيكان، السعودية، ،2008 .

-البلاوي حازم ، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط 1، دار الشروق، القاهرة ،1995.

– المقريزي أحمد بن علي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق: كرم حلمي فرحات، ط 1،عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، مصر، 2007.

– النجار سعيد، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.

–بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

– بوحوش، محمد ذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

– بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، ط 1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.

– جيمس فولتشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، ترجمة: رفعت السيد علي، دار الشروق، القاهرة، 2011.

– جويس أبلبي، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، ترجمة: رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

– جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.

– حسان بقة ، الوجيز في الاقتصاد السياسي ، دار بلقيس ، طبعة 2025 ، الجزائر .

– حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

– خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.

– خالد سعد زغلول الحليمي، الاقتصاد السياسي، ط: 02، دار الوفاء القانونية، مصر، 2001.

– خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، 2015.

– تامر البطراوي، أبحاث في الاقتصاد السياسي – النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة، ط 1،دار بيبول ، الإسكندرية، 2017.

– نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.

– نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، د.س.ن.

– لعشب محفوظ، الوجيز في القانون الاقتصادي، النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

– هايل عبد المولى طشطوش، المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل، من منظور اقتصادي إسلامي، بحث مقدم لمنتدى الاقتصاد الإسلامي، دبي، 2015 .

– صامويل عبود، الاقتصاد السياسي للرأسمالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990 .

– طاقة محمد وحسين ، حسين عجلان ، اقتصاديات العمل، ط 1، إثراء للنشر والتوزيع ،عمان، الاردن، 2008.

–طاهر حيدر جردان، مبادئ الاقتصاد ، دار المستقبل للنشر ، ط 1 ، الأردن ، 1997.

– كمال تكواشت ، الاقتصاد السياسي ، مؤسسة الكتاب القانوني ط 1 ، الجزائر ، 2024.

– كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، المؤسسة البنانية للكتاب الأكاديمي، ط 1، لبنان ،2014.

– كبه إبراهيم، دراسات في الاقتصاد وتاريخ الفكر الاقتصادي، ط 1 ، ج 1، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1970.

– كامل بكري ومحمود يونس، عبد النعيم مبارك، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية ، بيروت.

– سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، بدون طبعة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009 .

– سلامة موسى، الاشتراكية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.

– سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة للطباعة ، لبنان،2002.

– شوام بوشامة، مدخل في اقتصاد العام، ج 1 ، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر ،2000.

– شوقي أحمد دنيا، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد: ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر والتوزيع، السعودية، 1993.

– فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي– مدخل للدراسات الاقتصادية، ط 1، دار الحداثة للطباع والنشر، لبنان،1981.

– فرماد محمد أحمد، الفكر الاشتراكي وتطبيقاته في أوروبا– الاتحاد السوفيتي نموذجا، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة دموك،2011.

–فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية الرأسمالية الاشتراكية، الإسلام ، عالم الكتاب الحديث، الأردن،2007.

– محمد عبد الله شاهين محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1 ، الأردن ،2017.

– محمد حربي، موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 .

– محمد مروان، محمد ظافر، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي جزئي وكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

–محمود الوادي و اخرون ، الأساس في علم الاقتصاد ، ط 1، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2007.

–محمود الوادي و اخرون ، الأساس في علم الاقتصاد ، دا البازوري، الأردن ، 2007.

–مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الرواد، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2014 .

– محمد لطفي جمعة، محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظامات الأوروبية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.

–مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، ط 2، 2011.

– محمد إبراهيم عبد الرحيم، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ،2009.

– مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، طبع مركز التعليم المفتوح، جامعة القاهرة، 2007.

– محمد خليل برعي, مبادئ الاقتصاد، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1994.

– محمد محمود مرسي، التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشكلاته، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة،1985.

– مصطفى رشدي شيحة، محد دويدار، الاقتصاد السياسي، ط 1 ، المكتب المصري الحديث، مصر، 1973.

–محمد عبد الله العربي، الاقتصاد الإسلامي في المجتمع المعاصر، مكتبة المنار، الكويت، 2006.

– محمد عبد الله شاهين محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.

– مختار عبد الحليم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية ، جامعة القاهرة، مصر ، 2007 .

–محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الاسلامية الاستثمارية دراسة تحليلية مقارنة، ط 1،دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.

– داليا عادل الزيادي، النظام الاقتصادي المقارنة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر.

– دويدار أسامة، النظم الاقتصادية– دراسة تحليلية، دار الشعرى للنشر، القاهرة، 2017.

– دويدار محمد ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان ،2009.

– داوود أحمد إبراهيم، محاضرات في الاقتصاد الجزائي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

– غازي عناية، منهج البحث العلمي، محاضرات على طلبة الدراسات العليا، جامعة جرش الأهلية، الأردن، 2007.

– غسان قسام دواد اللامي، أمية شكرولي البياتي، إدارة الإنتاج والعمليات– مرتكزات معرفية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

– عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.

– عبد الجبار السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001.

– عبد الكريم عثمان ،كتاب معالم الثقافة الإسلامية، ط 4 ، دار اللواء للنشر، د.م.ن، 1975.

–على أحمد صالح، المدخل للعلوم الاقتصادية، دار بلقيس، ط 1، الجزائر ، 2016.

– علي محي الدين القرة داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، ج 1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2010.

– عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، دار إحياء للنشر الرقمي، سوريا، 2014.

– عبد الباري أحمد نعمان الشرجي، محاضرات في مبادئ الاقتصاد، دار الفكر المعاصر، صنعاء، 1996.

– عبد الحكيم طلبة مختار ، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر، 2009.

– عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

– عبد الهادي علي النجار، أصول علم الاقتصاد، ط 6، مكتبة الجلاء الجديدة، القاهرة، 1999.

–عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي ، دار العلوم ، عنابة – الجزائر ، 2004 .

– عادل احمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي، دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر،2003.

–رائد محمد عبدريه ، الاقتصاد السياسي، ط 1، الجنادرية للنشر و التوزيع، الاردن ، 2013 .

– رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، ج 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.

– رفيقة حروش، الإقتصاد السياسي ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، الجزائر ،2011.

–زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي – نظرة تاريخية مقارنة، منشورات كتب عربية.

– زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة، كتب عربية، د. ت ن. م.

– زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، أسامة محمد الفولى، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

– وديع طوروس، الاقتصاد السياسي، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت –لبنان ، 2010.

– ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة للطباعة و النشر، بيروت، 1981.

–ياسر عبد الكريم الحوزاني، معجم الالفاظ الاقتصادية في لسان العرب ، دار مجدلاوي، الأردن، 2006.

3–المقالات:

– حمِيش عبد الحق، "الفكر الاقتصادي عند العلامة ابن خلدون مقارنا مع النظريات الاقتصادية الحديثة"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد الثاني، 2006.

– عبد رحمان يسري أحمد، "إسهام عبد الرحمان ابن خلدون في الفكر الاقتصادي: عرض وتحليل وتقييم"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد الثاني، 2006.

– طه باقر، الشرائع والتنظيمات القانونية في حضارة وادي الرافدين ، مجلة الجامع العلمي العراقي، العدد 27 ، العراق ، 1976 .

–نصر ضو، الاستهلاك العائلي والنظريات المفسرة له، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،2013 ،المجلد 06 ،العدد02 .

– سعيد فكرة، تكوين راس المال واستثماره من وجهة نظر الفقه ، مجلة الاحياء العدد 9، 2005، جامعة باتنة ،الجزائر .

– عباس عبد احمد حميد التميمي ، الندرة النسبية للموارد الاقتصادية العالمية و نظام الاقتصاد الإسلامي – دراسة تحليلية ، مجلة جامعة الكوت ، المجلد 10 العدد 1 حزيران 2025، العراق.

– فضيل دليو، منهجية البحث الإجتماعي بين الإستنباط والإستقراء، مجلة الإحياء، العدد04 ، 2001.

–أحمد شرف الدين، استثمار المال العربي (تأثير فكرته الاقتصادية في قواعد قانونية ،) مجلة غرفة الإسكندرية التجارية، العدد 436، الإسكندرية، يناير – فبراير ،1985.

4–الرسائل :

– بويلي سكينة، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.

– حسين رحيم، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000 .

– عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة قسنطينة 2، 2016.

5-المحاضرات :

– إبراهيم بولمكاحل ، ماهية علم الاقتصاد السياسي و نطاقه، سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي ، جامعة قسنطينة ، د س ن .

– العربي دخموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطابع جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2001.

– بهناس رضا ، محاضرات في قانون الاستثمار ، مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون الاعمال ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الجلفة ، 2023-2024.

– بوطبالة معمر، محاضرات الاقتصاد السياسي، مقدمة لطلبة السنة الأولى حقوق ، كلية الحقوق ، جامعة قسنطينة 1 ،2019-2029 .

– حسن طالبي ، المختصر في الاقتصاد السياسي ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس حقوق ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 ، 2021-2022 .

– حنان شطيبي ، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2017-2018.

-كلاخي لطيفة ، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد ، مقدمة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تيارت، 2020-2021 .

– لصاق حيزية، محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج – البويرة، 2017-2018 .

– طيب طيبي، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، قسم العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة المسيلة ،2019-2020 .

– صديقي شفيقة ، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،2016/2017.

– سهام عبد الكريم ، محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد ، مقدمة لطلبة السنة الأولى ليسانس علوم اقتصادية ، جامعة البليدة 2 ، 2022–2023.

– عبد الله قلش، مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد ، مقدمة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك علوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2020–2021.

– غربي العيد ، محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي، مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية نظام ل م د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2020–2021.

–شهرازد مغدوري، مطبوعة بعنوان مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2 ،2021–2022 .

– مكاوي امال ، مطبوعة في مقياس الاقتصاد السياسي لطلبة السنة الأولى ل م د ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق، جامعة سيدي بلعباس ،2016/2017 .

– مريم زكري، محاضرات في مدخل الى الاقتصاد السياسي ،محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس علوم سياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2019–2020 .

– محمد طيب عمور ، محاضرات في الاقتصاد السياسي، موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس حقوق نظام ل م د ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الشلف ، 2018–2019 .

6–المواقع:

– لمزيد من التفاصيل راجع : توفيق أزراق، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه، مقالة علمية منشوره على الرابط:https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/1448682

– الرابط التالي: https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=21250&chapterid=5677

– يعقوب علي جانقي، نشاة وتطور علم الاقتصاد، http://www.almerja.com/reading.php?idm=94353

–محاضرات في الاقتصاد السياسي ، منصة التعليم عن بعد ، جامعة سطيف 02، على الرابط : ttps://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id=20946#ch5503

ثانيا–مراجع باللغة الأجنبية:

- Boudeville J. -R. L'Économie science politique. In: Revue française de science politique, 4e année, n°2, 1954.
- BERAUD Alain et FACCARELLO Gilbert, Nouvelle histoire de la pensée économique, Tome 1, Editions la découverte, Paris, 1992.

-BLANCHETON Bertrand, Maxi fiches de Sciences économiques, Dunod, Paris, 2009.
- DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Histoire de la pensée économique, Dunod, Paris, 2008.
- DIETERLEN Pierre, Barre Raymond, Economie politique, Tome I, publié sous la direction d'André Marchal. In: Revue économique, volume 7, n°4, 1956 In: https://www.persee.fr/doc/reco (Consulter le: 29-04-2020).
- DIOUF Mokhtar, Economie politique pour l'Afrique, Les Nouvelles Éditions Africaines du Sénégal (N.E.A.S.), Dakar, 1991.
-Lang Oskar ,Essays on Economic planning. Asia publishing house ,Bombay ,1960.
- M. Weber, The Theory of Social and Economic Organization. Illinois: the free press Glencoe, 1947 .
-Robbins Lionel, An Essay on the Nature and significance of economic Science .Ed. Macmillan and Co. limited London 1946 .
-Raymond Barre Economie politique .tom 2,ED :P.U.F ,Paris ,1996.
- SAVY Robert, Droit public économique ,2éme édition, DALLOZ, Paris, 1977.
- S . L .Slavin , Maccroeconomics , McGraw _Hill , Irwin , 8th ,ed,2008 .

الفهرس

قائمة المختصرات :.....3
مقدمة:.....4
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي إلى علم الاقتصاد السياسي 7
المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد السياسي.....7
المطلب الأول: تعريف الاقتصاد السياسي 7
الفرع الأول: التعريف اللغوي للاقتصاد السياسي.....8
أولا- التعريف من الناحية اللغوي (اللغة العربية).....8
ثانيا- التعريف من الناحية اللغوية (اللغة الاغريقية).....9
الفرع الثاني: التأصيل التاريخي للاقتصاد السياسي 10
الفرع الثالث: تعريف الاصطلاحي للاقتصاد السياسي 11
أولا- محاولات بعض الاقتصاديين وضع تعريف للاقتصاد السياسي.....11
ثانيا- تعريف الاقتصاد السياسي.....13
ثالثا- خصائص الاقتصاد السياسي 14
المطلب الثاني: اثبات علمية الاقتصاد السياسي 15
الفرع الأول: موضوع علم الاقتصاد السياسي.....15
اولا-عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والطبيعة 15
ثانيا-عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والإنسان.....16
الفرع الثاني: قوانين ومناهج علم الاقتصاد السياسي 17
أولا- قوانين علم الاقتصاد.....18
ثانيا- منهج البحث في علم الاقتصاد السياسي 19
الفرع الثالث: علاقة علم الاقتصاد السياسي بمختلف فروع العلوم الأخرى.....22
أولا- علاقة الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية.....23
ثانيا- علاقة الاقتصاد بالعلوم التطبيقية.....25
المبحث الثاني: موضوع علم الاقتصاد السياسي.....27
المطلب الأول: المشكلة الاقتصادية.....27
الفرع الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية.....28
أولا- تعريف المشكلة الاقتصادية.....28
ثانيا- طبيعة المشكلة الاقتصادية.....29
ثالثا- خصائص المشكلة الاقتصادية.....31
الفرع الثاني: اركان المشكلة الاقتصادية وعناصرها.....32

اولا– تحديد اركان المشكلة الاقتصادية 32
ثانيا–شروط المشكلة الاقتصادية.....32
ثالثا– عناصر المشكلة الاقتصادية.....32
رابعا–أسباب مشكلة الاقتصادية 34
المطلب الثاني: الحاجات و الموارد الاقتصادية.....35
الفرع الأول : الحاجات الاقتصادية.....35
أولا– تعريف الحاجات الاقتصادية وعناصرها.....36
ثانيا– خصائص الحاجات الاقتصادية وأقسامها.....37
الفرع الثاني: الموارد الاقتصادية.....39
أولا– تعريف الموارد الاقتصادية.....40
ثانيا– شروط الموارد وعواملها 40
ثالثا–أنواع الموارد الاقتصادية 41
المطلب الثالث: النشاط الاقتصادي.....42
الفرع الأول: عملية الإنتاج.....42
أولا– تعريف الإنتاج.....43
ثانيا– عناصر الإنتاج.....44
الفرع الثاني: عملية المبادلة.....52
أولا– تعريف التبادل.....53
ثانيا– أنواع إنتاج المبادلة 53
ثالثا– أنواع المبادلة.....53
رابعا– وسائل إنتاج المبادلة.....54
خامسا– أهمية المبادلة.....54
الفرع الثالث: عملية الاستهلاك.....55
أولا– تعريف الاستهلاك.....55
ثانيا– أنواع الاستهلاك.....55
ثالثا– أنواع المستهلكين 57
رابعا– العوامل المؤثرة على الاستهلاك.....57
الفصل الثاني: تطور الفكر الاقتصادي.....60
المبحث الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديم.....61
المطلب الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية.....61

الفرع الأول: الحضارة البابلية.....63
الفرع الثاني : الحضارة المصرية، أو الفرعونية.....64
المطلب الثاني : الفكر الاقتصادي في الحاضرة الاغريقية (اليونان).....65
الفرع الأول: الأفكار الاقتصادية عند أفلاطون 65
أولا– تقسيم العمل 65
ثانيا– تدخل الدولة.....66
المطلب الثاني: الأفكار الاقتصادية عند أرسطو 67
المطلب الثالث : الفكر الاقتصادي عند الرومان.....70
المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى.....71
المطلب الأول: الفكر الاقتصادي في أوروبا.....72
الفرع الأول: ملامح الفكر الاقتصادي.....72
الفرع الثاني: النظام الإقطاعي.....73
الفرع الثالث: سيطرت الكنيسة على الأفكار الاقتصادية.....74
المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي عند المسلمين.....74
الفرع الأول: ملامح الفكر الاقتصادي عند المسلمين.....75
الفرع الثاني : مبادئ تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي.....75
الفرع الثالث: بعض المفكرين الاقتصاديين المسلمين 76
أولا– الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون 76
ثانيا– الفكر الاقتصادي عند المقريزي.....78
المبحث الثالث: الفكر الاقتصادي الأوروبي الحديث.....80
المطلب الأول: المذهب التجاري.....80
الفرع الأول: مبادئ الفكر التجاري.....80
أولا– تدخل الدولة في الحقل الاقتصادي.....80
ثانيا– الذهب والفضة منبع الثروة.....81
الفرع الثاني: أهم المدارس التجارية.....82
الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للمذهب التجاري.....83
المطلب الثاني: المذهب الفيزيوقراطي 83
الفرع الأول: مبادئ المذهب الفيزيوقراطي 84

أولا– النظام الطبيعي.....84
ثانيا: الحرية الفردية 84
ثالثا– الثروة والناتج الصافي 85
الفرع الثاني: أهم انتقادات المذهب الطبيعي.....85
المطلب الثالث: المذهب الكلاسيكي (التقليدي).....86
الفرع الأول: نبذة عن المذهب الكلاسيكي.....86
الفرع الثاني: مبادئ المذهب الكلاسيكي.....87
أولا– القوانين الأساسية.....87
ثانيا– الحرية الاقتصادية 87
ثالثا– تقسيم العمل.....88
رابعا– التخصص الاقتصادي 88
المطلب الرابع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي.....88
الفرع الأول: الاشتراكية المتطرفة.....89
الفرع الثاني: الاشتراكية المعتدلة 90
المطلب الخامس : المدرسة الكينزية 90
الفرع الأول : خصائص التحليل الكينزي.....91
الفرع الثاني: اهم مبادئ و فرضيات كينز 91
أولا– مبادئ نظرية الكينزي 91
ثانيا–فرضيات التحليل الكينزي 92
الفرع الثالث : تقييم المدرسة الكينزية 93
الفصل الثالث: الأنظمة الاقتصادية.....94
المبحث الاول : مفهوم النظام الاقتصادي.....95
المطلب الأول :تعريف و خصائص النظام الاقتصادي.....95
الفرع الأول: تعريف النظام الاقتصادي.....95
الفرع الثاني : خصائص النظام الاقتصادي.....96
المطلب الثالث : اهداف ووظائف النظام الاقتصادي.....96
الفرع الأول: اهداف النظام الاقتصادي 97

الفرع الثاني : وظائف النظام الاقتصادي 98
المبحث الثاني: النظام الرأسمالي.....99
المطلب الأول: نشأة ومفهوم النظام الرأسمالي.....99
الفرع الأول: نشأة النظام الرأسمالي.....99
الفرع الثاني: مفهوم النظام الرأسمالي.....100
المطلب الثاني : مميزات النظام الرأسمالي وعيوبه.....101
الفرع الأول: مميزات النظام الرأسمالي.....101
الفرع الثاني: عيوب النظام الرأسمالي.....102
المطلب الثالث: علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي.....104
المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الاشتراكي.....105
المطلب الأول: نشأة النظام الاشتراكي ومفهومه.....105
الفرع الأول: نشأة النظام الاشتراكي.....105
الفرع الثاني: مفهوم النظام الاشتراكي 106
المطلب الثاني: أهداف واسس النظام الاقتصادي الاشتراكي.....107
الفرع الأول: اهداف النظام الاقتصادي الاشتراكي 107
الفرع الثاني: أسس النظام الاقتصادي الاشتراكي.....108
المطلب الثالث: مميزات النظام الاقتصادي الاشتراكي وعيوبه.....109
الفرع الأول: مميزات النظام الاقتصادي الاشتراكي.....109
الفرع الثاني: عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي.....109
المطلب الرابع: علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي.....110
المبحث الرابع : النظام الاقتصادي الإسلامي.....111
المطلب الأول: نشأة النظام الاقتصادي الإسلامي ومفهومه.....112
الفرع الأول: نشأة النظام الاقتصادي الإسلامي.....112
الفرع الثاني : مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي 114
المطلب الثاني : خصائص واهداف النظام الاقتصادي الإسلامي.....114
الفرع الاول: خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي.....114
الفرع الثاني : اهداف النظام الاقتصادي الإسلامي 116
المطلب الثالث: اسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي.....118
الفرع الأول: اسس الاقتصاد الإسلامي.....118
الفرع الثاني: مبادئ الاقتصاد الإسلامي.....119

المطلب الرابع: علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاسلامي 121
خاتمة:..... 125
قائمة المراجع:.....127
الفهرس:.....137